المجلة الفلسطينية

للأبحاث والدراسات الأمنية

العدد رقم (4) - 2025

رقم الإيداع عن دورية « المجلة الفلسطينية للأبحاث والدراسات الأمنية» الصادرة عن هيئة التدريب العسكري

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الفلسطينية (PS-2025-220)

المواصفات: /الأمن الفلسطيني/

يتحمل المؤلف/الناشر كامل المسؤولية القانونية عن مُنتجه

المجلة الفلسطينية
للأبحاث والدراسات الأمنية

العدد الرابع

المشرف العام

اللواء ركن/ محمود هارون

رئيس هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن الفلسطيني

رئيس التحرير

د. علي أحمد عمر

مدير التحرير

مقدم/ محمد خضر

هيئة التحرير

أ. د جولتان حجازي
عميد/ د. عمر البزور
أ. د مجدي الجيوسي
د. دانا بدير
أ. د. نجاح عواد السميري

د. هشام شناعة
د. محمد مرعب
د. بلال يونس
أ. د. خالد مؤنس
د. وسيم شهوان

د. فاخر الخليلي
د. منال سعادة
د. إياد بندر
د. ليلى حرز الله
أ. د. يحيى النجار

هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن

دائرة المناهج والبحث العلمي

scj@gmtc.sec.ps

2025م

الفهرس

العنوان	الصفحة
التعريف بالمجلة	1
الرؤية/ الرسالة/ الأهداف	1
تعليمات وقواعد النشر في المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية	2
تعليمات كتابة المصادر والمراجع	2
كلمة رئيس هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن	4
الولاء والانتماء المؤسسي لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني: دراسة تحليلية في ضوء المنظورين السوسيولوجي والنفسي	5
الحِسابات الوهمِية وأثرُها على البُنية المَعنوية لِقُوى الأمِن الفلسطينية: قِراءة قانُونِية وفقًا للقرار بِقانون رقم (10) لِسنة 2018م بشأن الجَرائم الإلكترونية وتعديلاته.	25
دور الشائعات في تشكيل الضغوط النفسية لدى منتسبي قوى الأمن الفلسطيني: دراسة تحليلية	43
المسؤولية الجنائية الدولية عن الحرب النفسية والشائعات في النزاعات المسلحة	62
أثر الحرب النفسية والإشاعات على الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية ودور الرحمة الذاتية في التخفيف من حدتّه	76
الصدمة الجماعية في قطاع غزة: الآثار النفسية والاجتماعية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية" دراسة ميدانية" على عينة من سكان قطاع غزة حرب 2023 النازحين في جمهورية مصر العربية.	96
الوعي الأمني وعلاقته بالرفاهية النفسية لدى عينة من منتسبي الحرس الرئاسي	127
العلوم النفسية وأهميتها في عمليات التجنيد وانتقاء الجنود: اختبارات الصلابة النفسية نموذجاً	148

التعريف بالمجلة:

المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية هي مجلة علمية سنوية، تصدر بإشراف هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن الفلسطيني، وبدعم من القيادة الفلسطينية بقيادة اللواء ركن/ محمود هارون، وبجهود هيئة تحرير فلسطينية مهنية.

تهدف المجلة إلى نشر البحوث والدراسات الأمنية النوعية، وتشجّع الباحثين والباحثات على تقديم أعمال تتمتّع بالجودة العالية والكتابة المهنية، آخذين بعين الاعتبار الأمانة العلمية والالتزام بمعايير النشر المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة عالميًا. وتخضع جميع البحوث المقدمة للنشر لعملية تقييم وتحكيم علمي وفق أسس دقيقة ومعايير معتمدة.

وتشكل المجلة منبرًا لنشر البحوث العلمية والأوراق الفكرية التي تعالج موضوعات أمنية، وسياسية، واجتماعية، وتدريبية، وغيرها من قضايا الساعة. كما تهدف إلى نشر البحوث الأصيلة في مجالات الأمن والتدريب العسكري، وخصوصًا مخرجات المؤتمر العلمي السنوي للتدريب في قطاع الأمن، إضافة إلى المخرجات البحثية من دورات كبار الضباط والقيادات المتوسطة، شرط أن تكون غير منشورة سابقًا، وتُعبّر المواد المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها ونتائجهم فقط، وتخلي هيئة التحرير مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية كما تلتزم المجلة بعدم نشر أي مادة تتعارض صراحة أو ضمنًا مع فلسفة المجتمع الفلسطيني وقيمه.

الرؤية:

أن تكون المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية، مجلة علمية رائدة في مجال الدراسات الأمنية والتدريب، وقاعدة معرفية معترفًا بها ضمن قواعد البيانات العلمية العالمية.

الرسالة:

نشر الأبحاث العلمية المحكمة في المجالات الأمنية والعسكرية وغيرها، وفق المعايير المهنية العالمية المعتمدة لقبول ونشر البحوث.

الأهداف:

- الإسهام في تأسيس مرجعية علمية محكمة في مجال الدراسات الأمنية والتدريب.
- نشر البحوث المحكمة الرصينة، التي تسهم في تطوير المجتمع، والنهوض بالمعرفة الأمنية والتدريبية.
- تلبية احتياجات الباحثين وطلبة العلم محليًا وإقليميًا لنشر أبحاثهم.
- العمل على إدراج المجلة ضمن التصنيفات العالمية المعتمدة مثل ISI في مجالات العلوم الأمنية والتربوية.
- دعم عمليات النشر العلمي بين الباحثين العرب من خلال بيئة تحكيم مهنية وموثوقة.
- إثراء المكتبتين المحلية والعربية بالدراسات الأمنية والتدريبية.
- الارتقاء بمستوى البحوث المنشورة عبر تحكيمها من قبل خبراء محليين، وعرب وأجانب متخصصين.

تعليمات وقواعد النشر في المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية:

1. أن يتسم البحث بالأصالة والقيمة العلمية والمعرفية، وبسلامة ودقة اللغة.
2. ألاّ يكون البحث جزءًا من عمل منشور سابقًا، ويجب تقديم إقرار خطي يؤكد أنّه غير منشور أو مقدّم للنشر في أي مجلة أخرى.
3. تحتفظ المجلة بحق اختزال المادة أو تعديلها أو إعادة صياغتها جزئيًا بما يتوافق مع نسقها المعتمد.
4. إذا كان البحث مستلًّا من رسالة علمية، يجب إدخال تعديلات جوهرية تُميّزه عن الرسالة، وإضافة معرفة جديدة، مع إرفاق نسخة إلكترونية من الرسالة على قرص (CD)، والإشارة إلى ذلك في الصفحة الأولى من البحث.
5. ألاّ يتجاوز عدد صفحات البحث 25 صفحة شاملة الأشكال والرسوم والجداول والصور والمراجع. أما الملاحق فتُدرج بعد قائمة المراجع، وتُستخدم للتحكيم فقط ولا تُنشر.
6. يجب عدم ذكر اسم الباحث أو أي إشارة تدل عليه داخل متن البحث لضمان سرية التحكيم.
7. تعبئة نموذج طلب النشر الموجود على الصفحة الإلكترونية لشؤون البحث العلمي بدقة تامة.
8. يتضمن البحث ملخصين: أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا يتجاوز كل منهما 150 كلمة، مع كتابة عنوان البحث باللغة الإنجليزية.
9. تقديم إفادة مسبقة تُثبت أن البحث وملخصه الإنجليزي قد خضعا لتدقيق لغوي من قبل متخصصَين لغويَّين بدرجة «أستاذ مساعد» على الأقل، مع توقيعهما على الإفادة.

تعليمات كتابة المصادر والمراجع

- عند ورود آية قرآنية يذكر ما يلي في المتن: اسم السورة، رقم الآية. مثال (سورة التوبة، آية: 22).
- الحديث النبوي الشريف: يشار إليه في المتن فقط باسم الكتاب يتبعه فراغ فرقم الجزء تتبعه شرطة مائلة فرقم الصفحة يتبعه نقطتان ثم رقم الحديث إن وجد مثال (صحيح البخاري 234 :1/53).
- كيفية توثيق كتاب: عائلة المؤلف، اسم المؤلف. السنة بين قوسين. عنوان الكتاب، الطبعة إن وجدت، دار النشر، وبلد النشر.
- كيفية توثيق دراسة (دكتوراه، ماجستير): عائلة المؤلف، اسم المؤلف. السنة بين قوسين. عنوان الدراسة، نوع الدراسة بين قوسين، الجامعة، وبلد الجامعة.
- كيفية توثيق دراسة من (مجلة علمية محكمة): عائلة المؤلف، اسم المؤلف. السنة بين قوسين. عنوان الدراسة بين رافد إشارتي تنصيص، اسم المجلة، المجلد، العدد،
- الصفحات.
- كيفية توثيق دراسة أو مقال من (الإنترنت): العائلة، الاسم. (السنة): «عنوان الدراسة»، الرابط، تاريخ اليوم والساعة.

تنسيق البحث

- الورق من حجم (A4) بأبعاد (21 x29) سم.
- المسافة بين الأسطر مفردة.
- الهوامش (2.5) سم للأعلى والأسفل، و(2.5) سم للجانبين الأيمن والأيسر.
- عدد الصفحات لا يتجاوز (25) صفحة حسب التنسيق الموضوع أعلاه.
- اللغة العربية: Simplified، حجم الخط (16) غامق للعنوان الرئيس، (14) غامق للعناوين الفرعية، (14) وعادي لباقي النصوص والجداول وترقيم الصفحات.
- اللغة الإنجليزية: Times New Roman حجم الخط (16) غامق للعنوان الرئيس، (14) غامق للعناوين الفرعية، (14) عادي لباقي النصوص والجداول وترقيم الصفحات.

كلمة رئيس الهيئة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين،،،

إنّ العلم هو الركيزة التي تقوم عليها نهضة المؤسسات، وبه تتقدّم الأمم وتتحقّق القدرة على مواكبة التغيّرات المتسارعة في مختلف المجالات.

لذلك تواصل هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن جهودها للرقي بالعملية التدريبية وجعلها أكثر مهنية وفاعلية، مستندة إلى أساليب علمية حديثة تُسهم في تطوير الكادر البشري، انسجاماً مع توجّهات القيادة الفلسطينية ورؤيتها في بناء مؤسسات وطنية قادرة على خدمة المواطن بكفاءة واقتدار، وتحقيقاً لذلك جاءت المجلة الفلسطينية للأبحاث والدراسات الأمنية، لتشكل رافداً معرفياً يدعم مسيرة التطوير، ويُسهم في الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب العسكري.

ويأتي إصدار العدد الرابع من المجلة، متسقاً مع مخرجات المؤتمر العلمي الوطني الثالث للتدريب، الذي عقدته هيئة التدريب العسكري بعنوان: «توظيف العلوم النفسية في البيئات الأمنية والعسكرية الفلسطينية»، والذي شكّل محطة مهمة لتعزيز الوعي العلمي والمهني لدى منتسبي قوى الأمن، حيث قدمت فيه عشرات البحوث العلمية، وتم اختيار بعضها لرفد المجلة بنتاجات بحثية تُترجم تلك الجهود إلى تطبيقات عملية.

وتبرز أهمية العلوم النفسية في تعزيز قدرة رجل الأمن على إدارة الضغوط، وتنمية مهارات التواصل واتخاذ القرار في المواقف الحساسة، إضافة إلى دورها في الارتقاء بالوعي السلوكي والمهني، بما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء وعلى قدرة المؤسسة الأمنية على مواجهة التحديات اليومية.

إنّ إدراك قوى الأمن لرسالتها الوطنية في حماية المواطن وتعزيز أمنه، يدفعنا دائماً إلى ترسيخ ثقافة البحث العلمي، وتطوير المناهج، والبرامج المعتمدة، في معهد التدريب المركزي، بما يلبي احتياجات الواقع الأمني ويعزّز القدرة على التطوير المستمر.

وفي الختام، نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل مساهمة فاعلة في خدمة مؤسستنا الأمنية ومجتمعنا، ودعماً لمسيرة البناء والتطوير.

اللواء ركن/

محمود هارون

رئيس هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن

الولاء والانتماء المؤسسي لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني: دراسة تحليلية في ضوء المنظورين السوسيولوجي والنفسي

Loyalty and Institutional Belonging among Palestinian Security Forces Employees: An Analytical Study in Light of Sociological and Psychological Perspectives

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني الثالث للتدريب

(توظيف العلوم النفسية في البيئات الأمنية والعسكرية الفلسطينية)

حامد شكيب عدوان

Hamed Shakeeb Adwan

رام الله - فلسطين

Abu_shakeeb@hotmail.com

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مستوى الولاء والانتماء المؤسسي لدى منتسبي قوى الأمن الفلسطيني العاملين في المحافظات الشمالية في فلسطين، مع التركيز على تحديد العوامل السوسيولوجية والنفسية المؤثرة فيه خلال عام 2025م. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقام بتصميم أداتي الدراسة المتمثلة في استبانة مكونة من(24) فقرة، وزعت على عينة عشوائية عددها(420) فرداً من أفراد قوى الأمن الفلسطيني، حيث بلغت نسبة الاسترداد(92.6%)، إضافة إلى أسئلة مقابلة كأداة دراسة ثانية، شملت عينة عشوائية مكونة من(10) ضباط من مدراء الدوائر المركزية والإدارات العامة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

أظهرت النتائج أن أفراد قوى الأمن يشعرون بالفخر لانتمائهم للمؤسسة الأمنية بسبب الطبيعة الوطنية والرمزية لها، وأن العلاقات الاجتماعية بينهم داخل الجهاز قوية، في المقابل أظهرت النتائج ضعف الولاء والانتماء الناتج عن القيادة المتسلطة، وأن قيادة المؤسسة الأمنية لا تقدم الدعم والمساندة في كافة الجوانب لأفرادها، مع غياب الدعم الكافي والتقدير المادي والمعنوي الذي يتناسب مع الأداء، وأوصت الدراسة بضرورة التحول إلى القيادة التشاركية، وتكثيف برامج التدريب والتأهيل لتطوير الكفاءات، وتطبيق الشفافية والعدالة في توزيع المهام والترقيات، وتوسيع مشاركة الأفراد في صنع القرار.

الكلمات المفتاحية: الولاء المؤسسي، الانتماء المؤسسي، قوى الأمن الفلسطيني، العوامل الاجتماعية، العوامل النفسية.

Abstract

This study aimed to identify the level of institutional loyalty and belonging among members of the Palestinian security forces working in the northern governorates of Palestine, focusing on identifying the sociological and psychological factors influencing it during the year 2025. The researcher used a descriptive-analytical approach and designed two data collection instruments: a questionnaire consisting of(24) items, which was distributed to a random sample of(420) members of the Palestinian security forces, with a response rate of(92.6%); and interviews, which served as a second data collection instrument, conducted with a random sample of(10) officers from central departments and general administrations within the Palestinian security services.

The results showed that members of the security forces feel proud of their affiliation with the security institution due to its national and symbolic nature, and that social relations among them within the institution are strong. Conversely, the results indicated weak loyalty and belonging resulting from authoritarian leadership, and that the security institution's leadership does not provide adequate support and assistance to its members in all aspects, with insufficient material and moral support and recognition commensurate with performance. The study recommended the need to shift to participatory leadership, intensify training and qualification programs to develop competencies, apply transparency and fairness in the distribution of tasks and promotions, and expand the participation of individuals in decision-making.

Keywords: Institutional loyalty, institutional belonging, Palestinian security forces, Sociological Factors, Psychological Factors.

المقدمة:

العلاقة بين الوطن والمواطن علاقة فطرية، كل منهما يحتاج الآخر، والأساس في ذلك صدق الولاء والانتماء، الذي يعد ركيزة أساسية لقيام المجتمعات المستقرة والفاعلة، فالولاء والانتماء للوطن هو المشاركة في حمايته والتضحية في سبيله.

وتُعد مفاهيم الولاء والانتماء من الركائز الجوهرية في مجالي علم النفس التنظيمي وعلم الاجتماع المهني، حيث يرتبط الولاء بمدى التزام الفرد واستعداده للبقاء والعمل بإخلاص، بينما يُعبّر الانتماء عن شعوره بالهوية والارتباط العاطفي سواء كان ذلك على مستوى المؤسسة أو الوطن بشكل عام.

لذلك يُعدّ الولاء والانتماء من القضايا المحورية التي تعزز أداء الأفراد واستقرار الوطن ومؤسساته، وتزداد أهمية هذه القضية في المؤسسات الأمنية تحديداً، باعتبارها عنصراً أساسياً في تشكيل السلوك المهني والانضباط وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات.

ويُعتبر العنصر البشري الأهم في هذه المؤسسات لضمان فاعلية أدائها، حيث أن ارتقاء مستوى الولاء والانتماء المؤسسي بين العاملين يسهم في تحقيق التماسك والانضباط الداخلي، والجهوزية المهنية، ويعزز من قدرة

المؤسسة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية (Al-Qudah et al., 2014).

وعندما نتحدث عن الواقع الفلسطيني، حيث تتشابك العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، تبرز الحاجة أكثر إلى دراسة معمقة لهذه الظاهرة لفهم محدداتها وآثارها على العاملين في قوى الأمن تحديداً، وذلك لترسيخ مفهوم الولاء والانتماء كمصدر قوة يعزز من وحدة الصف ويحافظ على الهوية الوطنية.

مشكلة الدراسة:

تعد قوى الأمن الفلسطينية مؤسسة وطنية، وتلعب دوراً مهماً في حفظ الأمن، لذلك، فإن تعزيز الولاء والانتماء المؤسسي لدى أفرادها يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف المؤسسة واستقرار الأمن المجتمعي.

ومع تزايد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وغياب الاستقرار السياسي، وتقلّب الأوضاع الاقتصادية، تظهر الحاجة إلى معرفة مدى الولاء والانتماء المؤسسي لدى أفراد الأمن الفلسطيني، وما العوامل السوسيولوجية والنفسية المؤثرة فيه، بهدف التوصّل إلى فهم شامل يمكن أن يُطور السياسات المؤسسية وبيئة العمل، لذلك سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: **ما مدى الولاء والانتماء المؤسسي لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني، وما العوامل السوسيولوجية والنفسية المؤثرة فيه؟**

وينبثق عن السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما مستوى الولاء والانتماء المؤسسي لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني؟
2. ما العوامل النفسية (الرضا الوظيفي، الدافعية، الاحتراق النفسي) التي تؤثر على الولاء والانتماء؟
3. ما العوامل السوسيولوجية (الخلفية الاجتماعية، القيم الثقافية، البنية التنظيمية) التي تؤثر على الولاء والانتماء؟

أهداف الدراسة

1) قياس مستوى الولاء والانتماء المؤسسي لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني.
2) تحليل أثر العوامل النفسية في تشكيل هذا الولاء والانتماء.
3) استكشاف دور العوامل السوسيولوجية في التأثير على انتماء الأفراد للمؤسسة الأمنية.
4) تقديم توصيات علمية وعملية لتعزيز الولاء والانتماء المؤسسي في قوى الأمن.

أهمية الدراسة

أهمية علمية: العمل على إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بعلم النفس التنظيمي والسوسيولوجيا الأمنية، والدمج بين المنظورين السوسيولوجي والنفسي في تحليل ظاهرة واحدة.

أهمية عملية: المساعدة في وضع سياسات لتحسين بيئة العمل، وتزويد صناع القرار بنتائج تسهم في تعزيز الولاء والانتماء للكوادر الأمنية.

فرضيات الدراسة

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الولاء والانتماء تبعاً للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة).
2. تؤثر العوامل النفسية والسوسيولوجية في درجة الانتماء والولاء.

حدود الدراسة

- المكانية: المحافظات الشمالية.
- الزمانية: الفترة من شهر يوليو إلى شهر أغسطس 2025.
- البشرية: أفراد قوى الأمن الفلسطيني والبالغ عددهم قرابة (30000) فرد.
- الموضوعية: الولاء والانتماء في ضوء العوامل النفسية والسوسيولوجية.

الإطار النظري

أولاً: الولاء والانتماء المؤسسي

أهمية الولاء والانتماء المؤسسي

يعد الولاء والانتماء وجهان لعملة واحدة، إذ يلعب الولاء دوراً محورياً في تعزيز فعالية المؤسسة من خلال تعزيز ارتباط الأفراد خصوصاً في الظروف التي قد لا توفر فيها المؤسسة الحوافز المادية الكافية لدفع العاملين نحو أعلى مستويات الأداء، وعندما يتحقق الولاء المؤسسي، يظهر استعداد ملموس لدى الأفراد لتكريس جهودهم وطاقاتهم لإنجاز المهام الموكلة إليهم، بما يضمن نجاح المؤسسة ويعزز فرص استمراريتها واستدامة أدائها (الجميلي، 2021).

أما الانتماءُ فيجب أن يحقق للفرد حاجاته وأن يكون لديه استعداد للقيام بدوره كعضو في الجماعة يندمج ويتفق معها في المعايير والقيم، ويشعر بالرضا نتيجة عمله وتقابله الجماعة بالقبول والاستحسان، فيتضمن دمج الذات الفردية في ذاتٍ أوسع منها ليصبح جزءاً من المنظومةِ، فالانتماء يكون من حيث العطاء والارتقاء، فكلما ارتفع العطاء تبعه حُسنٌ في الأداء (بن بوزيد وزيادة، 2022).

فحماية حقوق الموظف والاعتراف بجهوده يعززان انتماءه واستعداده للتضحية من أجل مصلحة المؤسسة، وهو ما يتحقق عبر سياساتٍ عادلةٍ وتمكينٍ فعّالٍ وفتح قنوات الاتصال الداخلي (دويكات، 2017).

وفي السياق الفلسطيني، يمثل تعزيز الولاء والانتماء ركيزةً لبناء مؤسساتٍ مستقرةٍ وفعّالةٍ قادرةٍ على مواجهة التحديات، من خلال دعم الموظفين وتبني سياسات عادلة وتنموية تعزز الأمان الوظيفي والإبداع واستمرارية الخدمات بما يقوي صمود الدولة.

العوامل التي تساعد على تقوية قيم الانتماء والولاء

أشار العتيبي (2021) إلى مجموعة من العوامل تساعد على تقوية قيم الانتماء والولاء لدى الأفراد في المؤسسات أبرزها العدالة التنظيمية في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالتوظيف والترقيات والمكافآت، والقيادة

التحفيزية التي تشجع على المشاركة والتقدير المستمر، والرضا الوظيفي الناتج عن بيئة عمل إيجابية وداعمة تتيح التواصل الفعال بين الموظفين والإدارة، كما يسهم الاستقرار الوظيفي وفرص التطوير المهني والتمكين في تعزيز شعور الموظف بالانتماء، إضافة إلى توافق قيم المؤسسة مع القيم الشخصية للفرد، مما يزيد الالتزام والدفاع عن أهداف المؤسسة.

أسباب ضعف الانتماء والولاء

تتأثر مستويات الانتماء والولاء المؤسسي في فلسطين بعدة عوامل، تتمثل في غياب الشرعية المؤسسية، انخفاض الثقة، الانقسام السياسي، تفشي الفساد، الاعتماد على التمويل الخارجي (خليفة، 2020).

دور القائد في تحقيق الانتماء والولاء

يلعب القائد دوراً محورياً في تعزيز الانتماء والولاء بين العاملين من خلال خلق روح التعاون وإشراك العاملين في اتخاذ القرار، وممارسة العدالة التنظيمية عند التكليف بالمهمات، وتطبيق مبدأ المساواة في التقييم والمكافآت، وتبني أسلوب قيادة قائم على التواصل الفعّال والاهتمام بمشكلات العاملين واحتياجاتهم الشخصية (الطائي، 2018).

ثانياً: المنظور النفسي للولاء والانتماء المؤسسي

تعريف الولاء المؤسسي نفسياً:

يُقصد بالولاء المؤسسي نفسياً بأنه «إيمان الموظف القوي بأهداف وقيم المنظمة وقبوله لها، والاستعداد لبذل جهد كبير نيابة عن المنظمة للدفاع عنها وتحقيق أهدافها، والرغبة الأكيدة في الحفاظ على العضوية في المنظمة» (Zaki & Mohammed, 2023)

أبرز النظريات النفسية المرتبطة بالولاء والانتماء

من أبرز النظريات النفسية التي تساعد في فهم العوامل التي تدفع الأفراد إلى الارتباط العاطفي والوظيفي بمؤسساتهم تتمثل في:

- **نظرية ماسلو للحاجات:** الانتماء والولاء يتعززان عندما يتم إشباع الحاجات الأساسية للعاملين، مثل تحقيق الذات، الأمن الوظيفي، التقدير (الحموي، 2015).
- **نظرية العدالة التنظيمية:** يزداد الشعور بالانتماء والولاء عند الشعور بالعدالة في القرارات الإدارية والتوزيع العادل للفرص والمكافآت والمهام (أحمد ومتولي، 2018).
- **نظرية الرضا الوظيفي:** الرضا عن بيئة العمل، وشروطه، وتعامُل الإدارة معه، تجعله أكثر التزاماً وأقل ميلاً لترك المؤسسة (الرضواني، 2019).
- **نظرية الاحتراق النفسي:** حالة من الإنهاك الجسدي والعاطفي نتيجة لضغوط العمل المستمرة، مما يُضعف من الروابط بين الفرد ومؤسسته، ويؤدي إلى انخفاض مستوى الالتزام والانتماء (الشفلوي، 2015).

المحددات النفسية للولاء والانتماء

تُعد من العوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد داخل المؤسسات، حيث تتداخل الأبعاد النفسية والاجتماعية في تشكيل هذا الانتماء، ويمكن تلخيصها بالدافعية، ومستوى الرضا الوظيفي، والتحفيز والدعم النفسي، ووضوح الدور والتوقعات، والتقدير المعنوي، والثقة بالقيادة (القرني، 2014).

ثالثاً: المنظور السوسيولوجي للولاء والانتماء المؤسسي

مفهوم الانتماء المؤسسي سوسيولوجياً:

يُعرف الانتماء المؤسسي اجتماعياً بأنه علاقة تبادلية بين الفرد والمؤسسة، تتشكل بالتفاعل الاجتماعي، والهوية الجماعية، والثقافة التنظيمية، ويتعزز هذا الشعور من خلال بناء شبكات تواصل فعّالة (Giddens, 2006).

أبرز النظريات السوسيولوجية المرتبطة بالولاء والانتماء

يُفسَّر الولاء والانتماء المؤسسي من خلال عدد من النظريات السوسيولوجية التي تسلط الضوء على العلاقة بين الفرد والمؤسسة، وهي حسب ما جاء لدى هلال (2018):

- **النظرية الوظيفية:** الانتماء المؤسسي ضروري لاستقرار النظام الاجتماعي للمؤسسة.
- **نظرية الدور:** الفرد يطور انتماءه بناءً على فهمه لدوره داخل المؤسسة، ضمن علاقة طردية.
- **نظرية التبادل الاجتماعي:** العلاقة قائمة على التبادلية فإذا حصل الموظف على دعم وتقدير، سيُقابل ذلك بولاء وانتماء.
- **نظرية العوامل الاجتماعية:** مجموعة من العوامل تؤثر في استعداد الفرد للولاء لمؤسسته (المستوى التعليمي، الانتماء السياسي، الوضع الاقتصادي).

المحددات الاجتماعية للولاء والانتماء:

تتأثر هذه المفاهيم بالمحددات الاجتماعية المتمثلة في مستوى العدالة التنظيمية، والمشاركة في اتخاذ القرار، وطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة، الاتصال والتواصل المؤسسي، والشعور بالعدالة والتقدير، ومدى توافر الثقة المتبادلة بين العاملين والإدارة (الخولي، 2018).

الدراسات السابقة: قمنا في هذا القسم باستعراض عدد من الدراسات السابقة الفلسطينية والعربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع أو دارت في فلكه.

- دراسات فلسطينية:

1) دراسة أبو سلطان، (2020). بعنوان «الرضا الوظيفي وعلاقته بالانتماء المؤسسي لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني – دراسة ميدانية»

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الرضا الوظيفي ومدى تأثيره على الانتماء المؤسسي لدى منتسبي

الأمن، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتوزيع استبيان على عينة من العاملين في الشرطة الفلسطينية، أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة إيجابية قوية بين الرضا الوظيفي والانتماء المؤسسي، مع تباين في مستويات الولاء بحسب الدرجة الوظيفية وسنوات الخبرة. وتدعم نتائج هذه الدراسة توجه البحث الحالي نحو دمج العوامل النفسية (مثل الرضا) في تحليل الولاء والانتماء.

2) دراسة حمد، (2018). «أثر العدالة التنظيمية على الولاء التنظيمي في المؤسسات الأمنية الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العدالة التنظيمية بمكوناتها (الإجرائية، التوزيعية، التفاعلية) على الولاء، اعتمد الباحث المنهج الكمي باستخدام أداة استبيان وتحليل إحصائي، وأظهرت نتائج الدراسة أن العدالة التنظيمية ترتبط بشكل مباشر بمستوى الولاء التنظيمي، خصوصاً التفاعلية في العلاقات مع القادة. تبيّن نتائج هذه الدراسة أهمية البيئة الاجتماعية والتنظيمية، وهو ما يدعم المنظور السوسيولوجي في الدراسة الحالية.

- دراسات عربية

1) دراسة العتيبي، (2021). بعنوان «دور القيادة التحفيزية في بناء الولاء المؤسسي لدى العاملين في الأجهزة الأمنية السعودية»

هي دراسة كمية هدفت إلى التعرف على أثر أنماط القيادة على الولاء المؤسسي، حيث قام الباحث بتطبيقها على عينة من ضباط الأمن العام السعودي. أظهرت نتائج الدراسة أن القادة الذين يمارسون أسلوب التحفيز الإيجابي يحققون درجات أعلى في ولاء العاملين، كما تؤكد نتائج هذه الدراسة أهمية العوامل النفسية في بناء الولاء، خاصة من خلال التفاعل مع القيادة.

- دراسات أجنبية

1) دراسة Riketta، (2005). بعنوان « Organizational identification: A meta-analysis»

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى ارتباط الهوية التنظيمية بالانتماء المؤسسي والأداء، وأظهرت النتائج أن الانتماء القوي للمؤسسة يرتبط بشكل مباشر بالإنتاجية والرضا الوظيفي. تربط الدراسة الحالية بين الانتماء كهوية اجتماعية وبين الأداء، ما يدعم الدمج بين المنظورين السوسيولوجي والنفسي في الدراسة الحالية.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن الولاء والانتماء المؤسسي يتأثران بعدة عوامل تنظيمية مثل (العدالة والقيادة)، ونفسية مثل (الرضا والتحفيز)، واجتماعية مثل (العلاقات داخل المؤسسة). تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم تحليل تكاملي يجمع هذه المؤثرات، مستفيدة من البُعدين السوسيولوجي والنفسي، لفهم البنية النفسية والاجتماعية للولاء والانتماء في البيئة الأمنية الفلسطينية.

إجراءات الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة وأهدافها التي سعت إلى تحقيقها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في قوى الأمن الفلسطيني وعددهم نحو (30,000) فرد، وتكونت عينة الدراسة من عينتين وهما:

- **عينة الاستبانة**: عينة عشوائية شملت (389) من أفراد قوى الأمن الفلسطيني، حُدد حجمها باستخدام برنامج(SurveyMonkey) بمستوى ثقة (95 %) وهامش خطأ(5 %).

- **عينة المقابلات**: عينة عشوائية مكونة من (10) ضباط من مدراء الدوائر المركزية والإدارات العامة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وصف خصائص عينة الدراسة

مرفق الخصائص الديمغرافية التي تشكلت منها عينة الدراسة، حسب ما هو موضح في الجدول.

جدول (1): الخصائص الديمغرافية

المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	309	%79.4
	أنثى	80	%20.6
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	25	%6.4
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	157	%40.4
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	153	%39.3
	من 45 فأكثر	54	%13.9
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	84	%21.6
	دبلوم	16	%4.1
	بكالوريوس	241	%62.0
	دراسات عليا	48	%12.3

الرتبة العسكرية	من جندي حتى مساعد	30	%7.7
	من مساعد أول حتى ملازم	51	%13.1
	من ملازم أول حتى نقيب	135	%34.7
	من رائد حتى مقدم	150	%38.6
	من عقيد حتى عميد	23	%5.9
المجموع		**389**	**100%**

أدوات الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على الاستبانة كأداة كمية لجمع البيانات مكونة من (24) فقرة، وأسئلة مقابلة عددها (4) كأداة كيفية لغرض الفهم العميق لكيفية إدراك القيادة الأمنية لموضوع الولاء والانتماء، والسياسات المتبعة لتعزيزهم، حيث أُجريت هذه المقابلات بالتزامن مع عملية توزيع الاستبانة.

صدق الأدوات

بعد الاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة والرسائل العلمية والبحوث المنشورة، قام الباحث بصياغة أدوات الدراسة وتصميمها بحيث تجيب عن أسئلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، وتم تطوير هذه الأدوات والتأكد من صدقها من خلال استخدام أسلوب الصدق الظاهري.

تم عرض الأدوات في صورتها الأولية والتي كانت تتضمن (27) فقرة للاستبانة، و(6) أسئلة للمقابلة، على ما مجموعه (10) من الأساتذة الجامعيين المختصين، والمحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وذلك للتوصل لصلاحيتها.

ووفقاً لتوجيهاتهم وملاحظاتهم قام الباحث بإجراء كافة التعديلات المطلوبة واللازمة من تعديل في الصياغة، وحذف عدد من الأسئلة والفقرات وإضافة عدد أخر، حتى أصبحت بصورتها النهائية، والتي تكونت من (24) فقرة للاستبانة، و(4) أسئلة للمقابلة.

ثبات الأداة

تم التحقق من خلال احتساب معادلة (Cronbach's Alpha) لمحاور الدراسة وللدرجة الكلية، وتظهر نتائجها في جدول (2)، ويتضح من الجدول أن المقياس يتمتع بثباتٍ عالٍ وبالإمكان استخدامه في الدراسة الحالية حيث إن الحد الأدنى المقبول للثبات هو (0.70).

جدول (2): قيم الثبات (Cronbach's Alpha) لفقرات الاستبانة

المحور	عدد البنود	قيم كرونباخ ألفا
محددات الولاء والانتماء (التحفيز– العدالة–القيادة)	8	.8580
الانتماء والولاء المؤسسي (من منظور نفسي)	8	.8620
الانتماء والولاء المؤسسي (من منظور سوسيولوجي)	8	.8370
الدرجة الكلية	24	.9380

مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها، تم إدخال بيانات عينة الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، وتم حساب المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة ومجالاتها، وتم اعتماد المستويات الآتية:

جدول (3): مفتاح التصحيح لتفسير فقرات الدراسة

فترة المتوسط الحسابي	الدرجة
أقل من 1.8	منخفضة جداً
1.8-2.59	منخفضة
3.39- 2.6	متوسطة
3.4-4.19	مرتفعة
4.2 فما فوق	مرتفعة جدا

نتائج الدراسة ومناقشتها

1. النتائج المتعلقة بمجالات الدراسة

المجال الأول: محددات الولاء والانتماء (التحفيز– العدالة – القيادة)

أظهرت نتائج الجدول (4) أن مستوى الولاء والانتماء المؤسسي لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني كان متوسطاً، حيث حازت فقرة «القيادة المتسلطة تضعف الولاء والانتماء للمؤسسة» على أعلى موافقة بدرجة مرتفعة جداً، بينما جاءت فقرة «يتلقى الأفراد في المؤسسة الأمنية تقدير مادي يتناسب مع الأداء» في أدنى الموافقات وبدرجة متوسطة.

يرى الباحث بأنه في ظل القيادة المتسلطة، يشعر الأفراد بأنهم أدوات تنفيذية لا تُقدّر جهودهم أو آراؤهم، مما يخلق لديهم إحساساً بالتهميش وفقدان الثقة في المؤسسة وقيادتها.

ويتوافق هذا التفسير مع نظرية العدالة التنظيمية ونظرية التبادل الاجتماعي، اللتين تفترضان أن العلاقة الإيجابية بين القائد والمرؤوس تقوم على التقدير المتبادل والاحترام والثقة؛ وعند غياب هذه العناصر في القيادة المتسلطة، يتفكك الرابط النفسي والاجتماعي بين الفرد والمؤسسة، فينعكس ذلك سلباً على الولاء والانتماء المؤسسي.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة للمجال الأول

الفقرات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تتميز المؤسسة الأمنية بالعدالة في المعاملة بين أفرادها في كافة المجالات	العدد	11	203	107	41	27	2.67	.9530	متوسطة
	النسبة	%3	%52	%28	%11	%7			
تقدم قيادة المؤسسة الأمنية الدعم والمساندة في كافة الجوانب لأفرادها	العدد	11	181	95	69	33	2.83	1.03	متوسطة
	النسبة	%3	%47	%24	%18	%8			
يتلقى الأفراد في المؤسسة الأمنية تقدير معنوي يتناسب مع الأداء	العدد	15	216	65	72	21	2.66	.9990	متوسطة
	النسبة	%4	%56	%17	%19	%5			
يتلقى الأفراد في المؤسسة الأمنية تقدير مادي يتناسب مع الأداء	العدد	31	267	53	23	15	2.29	.8470	متوسطة
	النسبة	%8	%69	%14	%6	%4			
هناك وضوح في الأدوار والتوقعات في العمل	العدد	0.0	196	31	139	23	2.97	1.05	متوسطة
	النسبة	%0	%50	%8	%36	%6			
يوجد برامج تطوير وظيفي داخل المؤسسة	العدد	11	179	60	116	23	2.90	1.04	متوسطة
	النسبة	%3	%46	%15	%30	%6			
القيادة المتسلطة تضعف الولاء والانتماء للمؤسسة	العدد	4	1	17	218	149	4.30	.6620	مرتفعة جداً
	النسبة	%1	%0	%4	%56	%38			
أشعر بالانتماء للمؤسسة الأمنية بسبب الطبيعة الوطنية والرمزية لها	العدد	0	19	0	222	148	4.28	.7050	مرتفعة جداً
	النسبة	%0	%5	%0	%57	%38			
الدرجة الكلية	العدد	389	389	389	389	389	3.11	.6540	متوسطة
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100			

المجال الثاني: الانتماء والولاء المؤسسي (من منظور نفسي)

أظهرت نتائج الجدول (5) أن تأثير العوامل النفسية على الولاء والانتماء مرتفعاً، حيث حازت فقرة «وضوح المهمات المكلف بها الفرد في المؤسسة الأمنية يعزز الولاء والانتماء» على أعلى موافقة بدرجة مرتفعة جداً، بينما جاءت فقرة «ضغوط العمل تؤدي إلى انخفاض الانتماء والولاء» في أدنى الموافقات وبدرجة منخفضة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة بانه حين يدرك الفرد بدقة طبيعة المهام الموكلة إليه، ومسؤولياته، وأهداف عمله، يشعر بأنه جزء فاعل في منظومة مؤسسية واضحة مما يساعده ذلك في تحسين الأداء، ويعزز إحساسه بالأهمية والدور والهوية التنظيمية، ويشكّل أساساً نفسياً وسوسيولوجياً لترسيخ الثقة المتبادلة والانتماء والولاء المؤسسي.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة للمجال الثاني

الفقرات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الانتماء للمؤسسة الأمنية يدفع الأفراد لبذل جهد إضافي لتحقيق الأهداف المرجوة	العدد	0.0	47	0	189	153	4.15	.9250	مرتفعة
	النسبة	%0	%12	%0	%49	%39			
الانتماء للمؤسسة الأمنية يشعر أفرادها بالفخر	العدد	0.0	44	42	160	143	4.03	.9640	مرتفعة
	النسبة	%0	%11	%11	%41	%37			
أفكر أحياناً بترك العمل في الجهاز الأمني	العدد	115	67	28	173	6	2.71	1.34	متوسطة
	النسبة	%30	%17	%7	%44	%2			
شعور الأفراد بالعدالة في القرارات الإدارية يعزز من شعور الفرد بالانتماء للمؤسسة الأمنية	العدد	0.0	6	12	224	147	4.32	.6090	مرتفعة
	النسبة	%0	%2	%3%	%58	%38			
أشعر بالأمان والاستقرار النفسي في مؤسستي	العدد	9	148	64	120	48	3.13	1.12	متوسطة
	النسبة	%2	%38	%16	%31	%12			
الرضا الوظيفي للأفراد عن نظام العمل في المؤسسة الأمنية يعزز الولاء والانتماء	العدد	0.0	11	13	215	150	4.30	.6680	مرتفعة جداً
	النسبة	%0	%3	%3	%55	%39			
وضوح المهمات المكلف بها الفرد في المؤسسة الأمنية يعزز الولاء والانتماء.	العدد	0	5	8	239	137	4.31	.5760	مرتفعة جداً
	النسبة	%0	%1	%2	%61	%35			
ضغوط العمل تؤدي إلى انخفاض الانتماء والولاء	العدد	71	196	14	93	15	2.45	1.15	منخفضة
	النسبة	%18	%50	%4	%24	%4			
الدرجة الكلية	العدد	389	389	389	389	389	3.88	.6820	مرتفعة
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100			

المجال الثالث: الانتماء والولاء المؤسسي (من منظور سوسيولوجي)

أظهرت نتائج الجدول (6) أن تأثير العوامل السوسيولوجية على الولاء والانتماء مرتفعاً، حيث حازت فقرة «وجود نظام للترقيات والحوافز في المؤسسة الأمنية يعزز الولاء والانتماء» على أعلى موافقة بدرجة مرتفعة جداً، بينما جاءت فقرة «الثقافة المؤسسية السائدة تعزز الرغبة في البقاء والانتماء» في أدنى الموافقات وبدرجة متوسطة.

حسب تقدير الباحث ومن منظور سوسيولوجي، تشكّل الحوافز والترقيات وسيلة للاعتراف الاجتماعي بمكانة الفرد داخل المؤسسة، مما يعزز إحساسه بالهوية المهنية والانتماء للجماعة التنظيمية، وبالتالي فإن وجود نظام واضح ومنصف للترقيات والحوافز يُعدّ من أهم العوامل التي تدعم الولاء والانتماء المؤسسي لدى العاملين، وخاصة في المؤسسات الأمنية ذات الطابع الانضباطي، إذ يشعر المنتسبون بأن جهودهم مقدّرة، وأن التقدّم الوظيفي يعتمد على الكفاءة والالتزام، لا على المحسوبيات أو العلاقات الشخصية.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة للمجال الثالث

الفقرات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أشعر بأنني جزء لا يتجزأ من المؤسسة الأمنية	العدد	0	104	6	75	204	3.97	1.270	مرتفعة
	النسبة	%0	%27	%2	%19	%52			
العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل الجهاز قوية	العدد	5	97	41	190	56	3.50	1.057	مرتفعة
	النسبة	%1	25%	11%	49%	%14			
أعتقد أن قيمي الشخصية تتماشى مع قيم المؤسسة الأمنية	العدد	5	79	33	162	110	3.75	1.113	مرتفعة
	النسبة	%1	%20	9%	%24	%28			
الثقافة المؤسسية السائدة تعزز الرغبة في البقاء والانتماء	العدد	5	134	39	144	67	3.34	1.157	متوسطة
	النسبة	%1	%34	%10	%37	%17			
المشاركة في اتخاذ القرارات تعزز من الشعور بالانتماء	العدد	4	2	10	218	155	4.33	.6550	مرتفعة جداً
	النسبة	%1	%1	%3	%56	%40			
وجود فرص للنمو المهني في المؤسسة الأمنية يعزز الولاء والانتماء	العدد	0	2	21	223	143	4.30	.5920	مرتفعة جداً
	النسبة	%0	%1	%5	%57	%37			
وجود نظام للترقيات والحوافز في المؤسسة الأمنية يعزز الولاء والانتماء	العدد	6	10	17	158	198	4.37	.8130	مرتفعة جداً
	النسبة	%1	%3	%4	%41	%51			
الانتماء الحزبي يؤثر على الانتماء للمؤسسة الأمنية	العدد	0	20	12	209	148	4.25	.7470	مرتفعة جداً
	النسبة	%0	%5	%3	%54	%38			
الدرجة الكلية	العدد	389	389	389	389	389	3.98	.6530	مرتفعة
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100			

2. النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تم التطرق لكل متغير ديمغرافي على حده.

متغير الجنس

تم استخدام اختبار(ت) للعينات المستقلة لفحص هذه الفرضية، ويتضح من الجدول (7) أن مستوى الدلالة (.0000) أقل من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للولاء والانتماء لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس، ويتضح أن هذه الفروق هي لصالح الذكور.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة
ذكر	309	3.27	.6390	16.82	.0000
أنثى	80	2.52	.2320		

متغير العمر

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لفحص هذه الفرضية حسب جدول (8)، ويتضح من الجدول (9) أن مستوى الدلالة (.0020) أقل من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للولاء والانتماء لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى لمتغير العمر، ولمعرفة لصالح من هذه الفروق تم استخدام الفروقات البعدية وتظهر نتائجه بالجدول (10).

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 25 سنة	25	3.00	.7340
من 25 إلى أقل من 35 سنة	157	3.00	.5700
من 35 إلى أقل من 45 سنة	153	3.27	.6860
من 45 فأكثر	54	3.05	.6750

جدول (9): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	6.491	3	2.164	5.227	.0020
داخل المجموعات	159.369	385	.4140		
المجموع	165.861	388			

يتضح من الجدول (10) أن الفروق في الولاء والانتماء لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني بين فئة العمر من (45-35) وبين الفئات الأخرى ولصالح الفئة (45-35).

جدول (10): نتائج اختبار (DSL) للفروقات البعدية لمتغير العمر

العمر (I)	العمر (J)	متوسط الفروقات (I-J)	مستوى الدلالة
من 35 إلى أقل من 45 سنة	أقل من 25 سنة	.27624*0	.0470
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	.27443*0	.0000
	من 45 فأكثر	.21800*0	.0330

متغير المؤهل العلمي

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لفحص هذه الفرضية حسب جدول (11)، ويتضح من الجدول (12) أن مستوى الدلالة (.0310) أقل من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للولاء والانتماء لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ومن أجل معرفة لصالح من هذه الفروق تم استخدام الفروقات البعدية (LSD) وتظهر نتائجه بالجدول (13).

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ثانوية عامة فأقل	84	3.24	.6740
دبلوم	16	3.09	.5820
بكالوريوس	241	3.11	.6720
دراسات عليا	48	2.89	.4840

جدول (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.763	3	1.254	2.979	.0310
داخل المجموعات	162.098	385	.4210		
المجموع	165.861	388			

تشير النتائج في جدول (13) أن الفروق في الولاء والانتماء بين فئة الثانوية العامة فأقل والدراسات العليا ولصالح فئة الثانوية العامة فأقل، وبين البكالوريوس والدراسات العليا ولصالح البكالوريوس.

جدول (13): نتائج اختبار (LSD) للفروقات البعدية بين المؤهل العلمي

المؤهل العلمي(I)	المؤهل العلمي(J)	متوسط الفروقات (I-J)	مستوى الدلالة
ثانوية عامة فأقل	دراسات عليا	0.35045	0.003 ***
بكالوريوس	دراسات عليا	0.22296	0.030 *

متغير الرتبة

تم استخدام اختبار التباين الأحادي لفحص هذه الفرضية حسب جدول (14)، ويتضح من الجدول (15) أن مستوى الدلالة (.2390) أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للولاء والانتماء لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى لمتغير الرتبة.

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الرتبة

متغير الرتبة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من جندي حتى مساعد	30	3.11	.5020
من مساعد أول حتى ملازم	51	3.24	.8260
من ملازم أول حتى نقيب	135	3.08	.6860
من رائد حتى مقدم	150	3.13	.6030
من عقيد حتى عميد	23	2.87	.4730

جدول (15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير الرتبة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.357	4	.5890	1.384	.2390
داخل المجموعات	163.504	384	.4260		
المجموع	165.861	388			

الفرضية الثانية: يوجد تأثير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل النفسية والسوسيولوجية في درجة الولاء والانتماء لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني، وتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لفحص هذه الفرضية.

ويتضح من الجدول (16) وجود تأثير للعوامل النفسية والسوسيولوجية على الولاء والانتماء لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني، حيث أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من (0.05)، مما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة، مع تفوق أثر العوامل السوسيولوجية، حيث تفسر جميع العوامل مجتمعة 63% من الولاء التنظيمي.

جدول (16): نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر العوامل النفسية والسوسيولوجية على الولاء والانتماء

	المتغيرات	معامل بيتا	معامل	معامل التحديد Adjusted	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الولاء والانتماء	العوامل النفسية	.131*0	.6290	.6270	327.3	.0000
	العوامل السوسيولوجية	.680***0				

3. النتائج المتعلقة بأسئلة المقابلة

الغرض من ذلك فهم عميق لكيفية إدراك القيادة الأمنية لموضوع الولاء والانتماء، والسياسات المتبعة لتعزيزهما.

السؤال الأول: ما السياسات أو البرامج التي تعتمدها المؤسسة لتعزيز الولاء والانتماء الوظيفي؟

أفادت عينة الدراسة بأنه لا توجد سياسات أو برامج واضحة لتعزيز الولاء والانتماء في المؤسسة الأمنية، ولا يوجد أي اهتمام لاستخدام معززات الولاء والانتماء بشكل مهني وموضوعي لأفراد الأمن.

السؤال الثاني: برأيكم - ما العوامل الأكثر تأثيرا في تشكيل انتماء العاملين للمؤسسة؟

أجمعت عينة الدراسة أن أهم العوامل التي تؤثر في تشكيل الولاء والانتماء لأفراد قوى الأمن تتمثل في العمل على إيجاد نظام عادل من المكافآت والترقيات للأفراد، تنمية الشعور بالاستقرار الوظيفي والأمان النفسي والاجتماعي، العدالة في توزيع المهام والفرص داخل المؤسسة الأمنية حسب الكفاءة، المشاركة في صنع القرار لتعزيز الثقة بقيادة المؤسسة الأمنية.

السؤال الثالث: ما التحديات التي تواجهونها في الحفاظ على انتماء الأفراد في ظل الظروف الراهنة؟

اتفقت عينة الدراسة أن التحديات تتمثل في الوضع المالي الصعب، التمييز في التعيينات الداخلية، غياب الرؤية الواضحة والبرامج الموحدة، استحقاق الرتب والرواتب والعلاوات التي تؤثر بشكل أساسي على الرضا الوظيفي.

السؤال الرابع: رؤيتكم المستقبلية لتعزيز بيئة العمل الداعمة للولاء المؤسسي في الجهاز الأمني؟

ترى عينة الدراسة أنه يجب مراعاة الأسس المهنية والعملية في التعيينات والترقيات ضمن نظام محدد، وضرورة وجود نظام ثابت لصرف الرواتب يختلف عن الموظفين المدنيين، مما يسمح بانتظام صرف الرواتب بغض النظر عن الظروف، حتى لا يتم إضعافهم اقتصادياً.

النتائج والتوصيات

مناقشة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة

- أفادت النتائج أن الرضا الوظيفي للأفراد يعزز الولاء والانتماء، وهذا يتفق مع دراسة كل من أبو سلطان (2020)، و Riketta(2005) بوجود علاقة إيجابية قوية بين الرضا الوظيفي والانتماء المؤسسي.

- أظهرت النتائج أن القيادة المتسلطة تضعف الولاء والانتماء للمؤسسة، وهذا يتفق مع دراسة كل من حمد (2018)، والعتيبي (2021) بأن القادة الذين يمارسون التحفيز الإيجابي يحققون درجات أعلى في ولاء العاملين.

مناقشة نتائج الدراسة مع الإطار النظري

- أشار الإطار النظري بأن العوامل التي تساعد على تقوية قيم الانتماء والولاء تنفيذ مبدأ العدالة والمساواة وهذا اتفق مع نتائج الدراسة.
- بينت النتائج بأن الشعور بالأمان والاستقرار النفسي يعزز الولاء والانتماء، وهذا يتفق مع النظرية النفسية (ماسلو للحاجات).
- أشارت النتائج بأن وضوح الأدوار والتوقعات في العمل يزيد مشاعر الانتماء والولاء وهذا يتفق مع النظرية السوسيولوجية (نظرية الدور).

ملخص النتائج

- أفراد قوى الأمن يشعرون بالفخر لانتمائهم للمؤسسة الأمنية بسبب الطبيعة الوطنية والرمزية لها.
- العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل الجهاز قوية.
- قيادة المؤسسة الأمنية لا تقدم الدعم والمساندة لأفرادها في كافة الجوانب.
- أفراد المؤسسة الأمنية لا يتلقون تقديراً معنوياً أو مادياً يتناسب مع الأداء.
- أكدت النتائج أن القيادة المتسلطة تضعف الولاء والانتماء للمؤسسة.
- ضعف برامج التطوير الوظيفي داخل المؤسسة.
- المؤسسة الأمنية لا تتميز بالعدالة في المعاملة بين أفرادها في كافة المجالات.
- المشاركة في اتخاذ القرارات تعزز من الشعور بالانتماء.
- العوامل السوسيولوجية لها تأثير أعلى على الانتماء والولاء من العوامل النفسية.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه هناك فروق ذات دلالة إحصائية للولاء والانتماء لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى للمتغيرات (الجنس لصالح الذكور، العمر لصالح الفئة (45-35)، المؤهل العلمي لصالح ثانوية عامة أو أقل وبكالوريوس مقابل الدراسات العليا)، في حين لا توجد فروق لصالح الرتبة العسكرية.

توصيات الدراسة

- صياغة برامج مؤسسية تعزز الوعي الوطني والرمزية التاريخية للمؤسسة الأمنية، لتحويل الشعور بالفخر إلى ممارسات عملية تنعكس على الأداء والسلوك المهني.
- الاستثمار في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تعزز الروابط الاجتماعية بين الأفراد.
- تعزيز سياسات الدعم الشامل للأفراد نفسياً ومهنياً واجتماعياً، عبر بيئة عمل محفزة وبرامج تأهيل مستمرة.
- اعتماد نظام عادل للحوافز والمكافآت المادية والمعنوية لتتناسب مع الأداء والتضحيات التي يقدمها أفراد المؤسسة الأمنية.
- إعادة النظر في أساليب القيادة داخل المؤسسة الأمنية، وتعزيز النمط التشاركي الداعم.

- تنفيذ برامج تدريب وتأهيل مستمرة تعنى بتطوير المهارات القيادية والمهنية، لتعزيز الكفاءة ورفع مستويات الرضا الوظيفي.
- تكريس مبدأ العدالة والشفافية داخل المؤسسة الأمنية (الترقيات، الحوافز، توزيع المهام).
- السماح بمشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات لتعزيز الثقة المتبادلة مع القيادة.
- التركيز على العوامل السوسيولوجية (العلاقات الاجتماعية، العدالة، الهوية الوطنية) باعتبارها ذات تأثير أقوى مقارنة بالعوامل النفسية.
- تصميم سياسات تراعي الفروق الفردية وفقا لمتغيرات (العمر، الجنس، المؤهل العلمي) لصياغة برامج أكثر توازناً وعدالةً، وتستجيب لاحتياجات الفئات المختلفة داخل المؤسسة الأمنية.

قائمة المصادر والمراجع

أحمد، حسن.، ومتولي، أحمد. (2018). أثر العدالة التنظيمية على الولاء الوظيفي للعاملين بالفنادق المصرية. **المجلة المصرية للدراسات الفندقية والإدارية**، 10(1)، 45–63.

أبو سلطان، وسام. (2020). الرضا الوظيفي وعلاقته بالانتماء المؤسسي لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث**، 42(2)، 99–124.

أبو عواد، نسرين. (2018). أثر الانتماء التنظيمي على الأداء الوظيفي: دراسة ميدانية على موظفي المؤسسات الحكومية في محافظة رام الله. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث الإدارية والاقتصادية**، 6(2)، 121–145.

بن بوزيد، نورة.، زيادة، نسرين. (2022). دور ثقافة المؤسسة في تفعيل الانتماء الوظيفي لدى الموظفين. **مجلة العلوم الإنسانية**، 22(1)، 424434.

الجميلي، مها. (2021). أثر ممارسات القيادة السامة على الولاء المؤسسي بمدارس التعليم العام وسبل المواجهة. **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، 131، 355386.

حمد، ناصر. (2018). أثر العدالة التنظيمية على الولاء التنظيمي في المؤسسات الأمنية الفلسطينية. **مجلة العلوم الأمنية**، 10(1)، 75–98.

الحموي، عبد الله. (2015). نظريات الحاجات وتطبيقاتها في بيئة العمل. **المجلة العربية في الإدارة والتنمية**، 12(2)، 85–102.

الخولي، عبد الرحمن. (2018). علم النفس الاجتماعي وأثره في تشكيل الاتجاهات. القاهرة، مصر: دار المعرفة.

دويكات، أسامة. (2017). الحوكمة ودورها في تفعيل التنمية المحلية في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.

الرضواني، محمد. (2019). الرضا الوظيفي وعلاقته بالولاء المؤسسي: دراسة تطبيقية. **مجلة البحوث السلوكية**، 8(4)، 120–138.

الشفلوي، عب السلام. (2015). العلاقة بين الاحتراق الوظيفي والالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة، فرع قصر الأخيار. **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، 6، 235–271.

الطائي، عبد الكريم. (2018). القيادة الإدارية وأثرها في تعزيز الولاء الوظيفي: **دراسة ميدانية. عمان، الأردن: داروائل للنشر**.

العتيبي، راكان. (2021). دور القيادة التحفيزية في بناء الولاء المؤسسي لدى العاملين في الأجهزة الأمنية السعودية. **المجلة العربية للإدارة**، 41(4)، 145–168.

القرني، محمد. (2014). الولاء التنظيمي وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى العاملين في المؤسسات الحكومية. **مجلة العلوم النفسية**، 23(1)، 145–182.

هلال، محمد. (2012). الولاء والانتماء: الانتماء والهوية والمواطنة. القاهرة، مصر: مركز تطوير الأداء والتنمية.

Al-Qudah, M. K., Osman, A., Ab Halim, M. S. B., & Al-Qudah, A. A. (2014). Transformational leadership style and organizational commitment among Jordanian security sector. **International Journal of Business and Social Science**, 5(12), 153–161.

Giddens, A. (2006). Sociology (5th ed.). Polity Press.

Riketta, M. (2005). Organizational identification: A meta-analysis. **Journal of Vocational Behavior**, 66(2), 358–384.

Zaki, S. M., & Mohammed, E. A. (2023). Psychological empowerment and its relation with organizational loyalty among first line managers. **Journal of Health, Medicine and Nursing,** ISSN 24228419

الحِسابات الوهمِية وأثرُها على البُنية المَعنوية لِقُوى الأمِن الفلسطينية: قِراءة قانُونِية وفقًا للقرار بِقانون رقم (10) لِسنة 2018م بشأن الجَرائم الإلكترونية وتعديلاته.

Fabricated Accounts and Their Impact on the Morale Integrity of the Palestinian Security Forces: A Legal Analysis According to Decree-Law No. (10) of 2018 on Cybercrime and its Amendments

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني الثالث للتدريب

(توظيف العلوم النفسية في البيئات الأمنية والعسكرية الفلسطينية)

د. تامر صرصور، الخليل t.sarsor@scme.edu.ps

أ. رنين الناظر، الخليل r.al-nather@scme.edu.ps

المُلخَّص

يهدِّف هذا البحث إلى تسلِيط الضُوء عَلى الحسابات الوهمية وأنماط تَأثيرها على البنية المعنوية لِمُنتسبي قُوى الأمِن الفِلسطيني، وتحليل كيفية تعامُل المُشرّع الفلسطيني معها بموجِب القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته. لذا، تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها: ما مدى تأثير الحسابات الوهمية كأداة للحرب النفسية على معنويات قوى الأمن الفلسطينية؟ ولِتحقيق الأهداف المَرجُوة مِن البحث، اعتمد الباحثان على المَنهج الوصفِي التحليلي؛ لِتقييم مدى كفاية نصوص القرار بقانون في ضبط الظاهرة. وخَلُص البحث إلى وجود فَجوة تشريعية تحُد من مكافحة الحسابات الوهمية، وتعيق مُلاحقة مرتكبيها ويضاعف أثرها النفسي على الأجهزة الأمنية. وأوصى الباحثان بضرورة تعديل التشريعات الوطنية وتطوير آليات قانونية وتقنية أكثر فاعِلية، إلى جانب تَعزيز الوعي الرقمِي لدى قوى الأمن الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الحسابات الوهمية، معنويات قوى الأمن الفلسطينية، القرار بِقانون رقم (10) لِسنة 2018م بشأن الجَرائم الإلكترونية وتعديلاته.

Abstract

This research aims to illuminate fabricated accounts and their patterns of influence on the morale integrity of the Palestinian security forces personnel, as well as to analyze how the Palestinian legislator addresses this issue under Decree-Law No. (10) of 2018 concerning Cybercrime and its amendments. The study addresses a core problem: What is the extent of the fabricated accounts' impact as a tool for psychological warfare on the morale of the Palestinian security forces? To achieve the research objectives, the researchers adopted a descriptive-analytical methodology to evaluate the sufficiency of the Decree-Law's provisions in controlling this phenomenon. The study concluded

that a legislative gap exists, which limits the combating of fabricated accounts, hinders the prosecution of their perpetrators, and amplifies the psychological impact on security agencies. Consequently, the researchers recommended the necessity of amending national legislation and developing more effective legal and technical mechanisms, in addition to enhancing digital literacy among the Palestinian security forces.

Keywords: Fabricated Accounts, Palestinian Security Forces Morale, Decree-Law No. (10) of 2018 on Cybercrime and its Amendments.

المقدّمة

شَهِد العالَم في السَنوات الأخِيرة مَجموعة كَبيرة من التطورات والتغيرات في مُختلف المجالات، التي انعكسَت على الواقِع الاجتماعِي لِمُختلف الفِئات الفَردية في الدُول، وفي مُقدِّمة هذه التغيرات: ظهور العديد مِن مواقع التواصُل الإلكترونية[1]، التي لعِبت دور بارِز في خَلق جو من التفاعل الاجتماعي ضِمن بيئة افتراضية، مُتجاوزة بِذلك الحواجِز الزمانية والمكانية وحتى الفوارِق الاجتِماعية. وباتت هذه المواقِع تشكِّل نافذة أساسِية لنشر المعلومات والحُصول عليها، واحتلت الصدارة في طَرح وتَعزيز نشر القَضايا على مُختلف الأصعِدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[2]

وساهَم في تَعزيز اندِماج هذِه المَواقِع في مُختلف مجالات حَياتنا أنها تتمتَع بِالعديد مِن المزايا، أبرزها: مجانية وسهلة الاستِخدام سواء بِالهوية الحقيقية أو المُزيفة، وتعتبر أداة نشر سريعة الوصول من حيث الوقت ونِسبة الوصول، فهي تصِل إلى عدد كبير من الجمهُور بِأقل التكالِيف وأقل الوقت، وكُل ذلك بعيدًا عن الرقابة المُجتمعِية. وعلى الرغم من الإيجابيات الهائلة التي ارتبطت بوجودها، إلا أنه صاحبتها في المُقابل جُملِة من النتائِج السلبية وعلى رأسها الجريمة الرقمية، وتعددت أشكال تلك الجرائم على المستوى الدولي، ومن أبرز أشكالها: «الإرهاب الرقمي، انتهاك حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، الاعتداء على خُصوصية الأفراد، التشهير، الهَجمات الرقمية، الشائعات، الحَرب النفسية، الاحتيال المعلوماتي واختراق بيانات المواقع الرسمية للدول وتعطيل خدماتها، وقرصنة وتسريب المعلومات الحساسة السرية والتلاعب الفعال بها. أضِف إلى ذلك، العدد الهائل من الحسابات والأخبار والمعلومات المزيفة التي يتم ضخها للمجتمعات من خلالها والتي تستهدف كُل من الأفراد وأمن الدولة»[3].

وعلى صَعِيد النِطاق الفلسطيني، عَملت إسرائيل ومُنذ اليوم الأول لِظهورها على الساحة السياسية على تطبيق سياسة الحرب النفسية ضِد الشَّعب الفِلسطيني بِأسره؛ للتأثير على الروح المعنوية للفلسطينيين وتفريقهم، واعتمَدت وبشكِل رَئيسي على مَواقِع التواصل الاجتِماعِي كإِحدى آلِيات تَدمِير الأمن الوطنِي الفلسطيني، وكان

1 تُعرف منصات التواصل الاجتماعي بأنها: «هي وسائط إلكترونية غير مادية، تتمثل في مواقع تطبيقات تستخدم شبكة الإنترنت لإيجاد عالم افتراضي يتواصل من خلاله المستخدمون بشكل غير مادي، عبر ما يقومون بإنشائه ومشاركته من مواد إلكترونية، لتكون بذلك نظم رقمية تسمح للمستخدمين بالاتصال والتفاعل، وإنشاء المعلومات ومشاركتها، فيستطيع المستخدم التنقل فيها بحرية وسهولة بين دوره كمتلق، ودوره كمتحدث، وهذا العالم الافتراضي يدار بواسطة شركات تجارية في أغلبها، فموقع فيسبوك دوت كوم Facebook.com، على سبيل المثال، يمثل الخدمة المقدمة أو المنصة، بينما شركة ميتا (Meta) تعتبر الجهة المقدمة لتلك الخدمة». للمزيد انظر إلى: محمود أبو فروة، منصات التواصل الاجتماعي ومسؤوليتها القانونية عن المحتوى غير المشروع، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 3، يونيو 2022م، ص 203-161.

2 محمد لحبوس وحسيبة معامير، المسؤولية عن إساءة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، الجزائر المجلد 8، العدد 1، 2024، ص 134-120، ص 122.

3 أميرة محمد محمد وسيد أحمد، استراتيجيات مكافحة الجرائم الإلكترونية ف العصر المعلوماتي تعزيزا لرؤية مصر 2030 دراسة استشرافية، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، العدد 58، الجزء 4، يوليو 2021، ص 1808-1765، ص 1768.

منتسبي قوى الأمن الفلسطيني[4] هم محط الأنظار الرئيسي للكثير من الجهات السياسية المُختلِفة التي اختارت ضَرب الوحدة الوطنية الفلسطينية عن طريق الركيزة الأساسية في الدولة وهي منتسبي قوى الأمن؛ باعتبار أن وظيفتهم هي «الدفاع عن الوطن وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة».[5] لذا استهدفت إسرائيل الروح المعنوية لهم من أجِل تحقيق النصِر.[6]

وفي واقِع الأمر، أدركَت السُلطَة الوطنية الفِلسطينية أهمية الحالة النَفسية لِرجال الأمن من مُنطلَق أن أي خلل فيها ينتُج عنه ظواهر أو مشاكل سلوكية مُختلِفة تؤثر سلبًا على الأداء الوظيفِي لَهم، مما يشكل فجوة بين السلوك الفِعلي لِمنتسِبي قوى الأمن وبين السلوكيات المُتوقعة خلال أدائهم للأعمال المناطة بهم. لذا، في عام 2007م عَملت على إيجاد دائرة للتوجيه السياسي والمعنوي بالشرطة[7]؛ وذلك من أجل الاهتمام بفئة منتسبي قوى الأمن الفلسطينية، ومعرفة العوامل التي تؤثر على أدائهم والالتفات إلى إشباع حاجاتهم المعنوية.[8]

ولم تكتفي السلطة الوطنية الفِلسطينية بِالاهتمام بالجانِب النفِسي، بل أنها أخذت بالحُسبان أن الحرب النفسِية تتم بواسطة الفضاء الرقمِي لذا أقر الرئيس القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية[9]، الذي يشكِّل إطارًا قانونيًا واضحًا لِتجريم العديد من الأفعال المُرتكبة عبر الإنترنت. إلاّ أنّ التطور الرقمِي المستمر والابتكار الدائم لِأدوات الحَرب النفسية التي ترتكِز عليها الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني[10] خَلق ما يُعرف بِالحسابات الإلكترونية الوهمِية التي أصبحت وسيلة بارزة لِضرب المجتمع الفلسطيني وتفكيك القوى الأمنِية والتأثير على مَعنويات أفرادها وإضعافها وزرع الشكوك بين المواطنين، الذي بدوره ينعكِس سَلبًا على ثقة المُواطنين بِقوى الأمن الفِلسطينية مما يؤثر على الأمن الوطني ككل.[11] ومن هذا المنطَلق وجدنا أن ظاهرة الحسابات الوهمِية هي ظاهرة غاية فِي الأهمِية والتي لابُد أن يتم تناولها على المُستوى الفلسطيني في ضوء القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته.

---

4 وهي قوة أمنية فلسطينية تأسست بموجب المادة الثامنة من اتفاقية أوسلو بشأن النظام العام والأمن، التي نصت على ما يأتي: «من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، ليتم تأسيس قوة شرطية قوية»، ووفقًا للقرار بقانون رقم (7) لسنة 2024م بشأن تعديل قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005م وتعديلاته، نصت المادة (4) على أنه:

«تتألف قوى الأمن من:

أ. قوى الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.

ب. قوى الأمن الداخلي.

ج. المخابرات العامة

د. الحرس الرئاسي.»

5 وفقًا للمادة (84) من القانون الأساسي الفلسطيني.

6 محمود عبد الرحمن، الروح المعنوية وعلاقتها المباشرة في الضبط والالتزام، الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة التوجيه السياسي والوطني، 15/8/2017، الرابط الإلكتروني: https://www.plo.ps/page-123.html، تاريخ الزيارة: 28/8/2025.

7 أنشأت دائرة التوجيه السياسي والمعنوي بالشرطة عام 2007 تحت اسم المفوضية العامة للشرطة واستمر العمل بمسمى مفوضية حتى عام 2016 وبناءً على قرار السيد مدير عام الشرطة تم إدراج دائرة التوجيه السياسي والمعنوي على هيكلية الشرطة الفلسطينية. لتلعب دور هام في اتخاذ الإجراءات والوسائل والأساليب التي تكفل التأثير على روح الفرد وتعزيز الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية وتعميق الشعور بالوطنية والمواطنة والانتماء، للمزيد راجع الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة التوجيه السياسي والوطني، الرابط الإلكتروني:
https://www.plo.ps/page-123.html.

8 دائرة التوجيه السياسي والمعنوي، معلومات عامة، الموقع الإلكتروني الرسمي للشرطة الفلسطينية، 3/12/2019، الرابط الإلكتروني: https://www.palpolice.ps/departments-specialized-212278.html، تاريخ الزيارة: 28/8/2025.

9 القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية رقم (10) الصادر بتاريخ 29 نيسان/ إبريل 2018، الوقائع الفلسطينية، العدد 16، 3 أيار/ مايو 2018، ص 14.

10 يعود تاريخ الحرب النفسية الإسرائيلية الموجهة ضد العرب والفلسطينيين إلى المؤتمر اليهودي في مدينة بازل بسويسرا، حيث طبقت إسرائيل سياسة التهجير الصامت مستخدمة عدة آليات وصولا لأهداف الحرب النفسية في إسرائيل. فتبنت الحركة الصهيونية الدعاية بمختلف صورها منذ قيام إسرائيل، مسيطرين بذلك على الإعلام في أوروبا وأمريكا والعالم، للمزيد انظر إلى: قاسم يوسف وعبد الوهاب عمروش، مرتكزات الحرب النفسية الإسرائيلية وأهدافها وأثرها على الشعب الفلسطيني، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 1، 2024، ص 100—119، ص 103.

11 يوسف وعمروش، المرجع السابق، ص 116-114.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمُن إشكالية هذا البحث في دراسِة مدى تأثير الحسابات الوهمية على معنويات مُنتسِبي قوى الأمن الفلسطيني في سياق الحرب النفسية، وكيفية تعامُل التشريع الفلسطيني مَع هذه الظاهِرة من خلال القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته، مَع التركيز على التحديات القانونية التي يواجها تطبيق هذا القانون، وآليات تعزيز الحماية القانونية ضِد الجرائم الإلكترونية المُرتبطة بِالحسابات الوهمِية. وعلى أثر هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من التساؤلات التي ستجيب الدراسة عليها، وهي الأسئلة التالية:

1- ما الخصائص التقنية للحسابات الوهمية وما هي أنماط تأثيرها على معنويات قوى الأمن الفلسطينية؟

2- كيف يمكن تعزيز الحماية القانونية لمواجهة آثار الحسابات الوهمِية النفسية والأمنية؟

3- ما مدى كفاية التشريعات الفلسطينية في الحد من انتشارها؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

1- التعرف على ماهِية الحسابات الوهمية كنوع من أساليب الحرب النفسية ضد منتسبي قوى الأمن الفلسطينية.

2- بيان تأثير الحسابات الوهمِية على الأمن العام في ظل انتشارها الكبير في الآونة الأخيرة.

3- دراسة وتحليل كيفية تعامل التشريع الفلسطيني مع ظاهرة الحسابات الوهمِية من خلال القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية.

4- الإشارة إلى أهم التحديات القانونية التي يمكن مواجهتها خلال مكافحة الجرائم الإلكترونِية بمختلف أشكالها.

5- التأكيد على ضرورة تعزيز الحماية القانونية لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية من شتى أساليب الحرب النفسية الرقمِية.

ثالثاً: أهمِية البحث:

أثبتت الإحصائيَّات على مستوى فلسطين أنّه «بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في فلسطين 4.82 مليون مستخدم في بداية عام 2024، وبلغ إجمالي عدد خطوط الهاتف الخلوي النّشطة في فلسطين 4.46 مليون خط، وهذا الرَّقم يعادل 82.2% من إجمالي السُّكَّان في فلسطين.»[12] الأمر الذي يؤكد أن الفضاء الإلكترونِي هو جُزء لا يتجزأ من حياة المُواطِن الفلسطيني، فقد بات كل شخص يمتلك حاليا جهاز تلفون أو حاسوب أو آيباد يتصل من خلاله عَبر الإنترنت. ومُقابل كُل ذلك، إن احتمالِية استغلال هذا الفضاء بطرق غير قانونية ترتفِع[13] كلما زاد مُرتادين مواقِع التواصل الاجتماعِي، فبساطة إنشاء الحسابات الإلكترونية دون أي ضوابط قانونية، أسهم بشكل كبير في تطوير جرائم تقليدية، وإظهارِها بِصورة حديثة، وبقوالِب أكثر خُطورة من شكلها التقلِيدي.

12 Simon Kemp ،Digital 2024: Palestine ،DataReportal ،23/2/2024 ،https//:datareportal.com/reports/digital-2024-palestine.15/5/2025 .

13 أشار التقرير الخامس عشر الصادر عن النيابة العامة لعام 2024 إلى أن مجموع القضايا التحقيقية لدى نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات قد بلغ خلال العام 2024 نحو (1609) قضية تحقيقية. للمزيد من المعلومات، انظر إلى: النيابة العامة لدولة فلسطين، التقرير السنوي الخامس عشر 2024، رام الله/ فلسطين، 15/4/2025، الموقع الإلكتروني الرسمي للنيابة العامة في دولة فلسطين، الرابط الإلكتروني: https://www.pgp.gov.ps/ps/Home/Page?page=22#Annual%20Reports، تاريخ الزيارة: 17/5/2025.

لِذا، فإن هناك حاجة مُلحة لدراسة هذا النوع من الأفعال؛ نظرًا لزيادة حجم التهديدات والمخاطر التي تترتب عليها على مستوى الحالة النفسية لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني أكثر من أي وقت مضى. فنكون بذلك قد فتحنا آفاق جديدة لصناع القرار لاتخاذ سياسات وقائية فعالة لحماية القوى الأمنية من الهجمات الرقمية وإيقاف أي محاولات لتحقيق انتصارات سياسية في أي حرب نفسِية باردة تُشن ضد المواطنين والعاملين في دولة فلسطين.

رابعاً: منهجية البحث:

وجد الباحِثان أن أفضل طريقة للإجابة عن إشكالية البحث ولتحقيق الأهداف المرجوّة مِنه، هِي اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يصِف مفهوم الحسابات الوهمية، ويوضِّح تأثيرها على معنويات منتسبي قوى الأمن الفلسطيني في سياق الحرب النفسية المُقامة ضدهم، ومِن جانب آخر، كان لابد من تحلِيل نصوص القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته؛ لِمعرفِة مدى كفاية النصوص التشريعية في ضَبط ظاهرة انتشار الحسابات الوهمِية في فلسطين.

خامساً: خُطة البحث:

قُسِّم البحث إلى مبحثين، حيث خصص الأوّل للحديث عن الحسابات الوهمية كأداة في الحرب النفسية ضد قوى الأمن، وتعريفها من النَّاحية القانونيَّة، وبيان أهمّ خصائصها، وتوضِيح أنماط تأثيرها على منتسبي قوى الأمن الفلسطينية. أمَّا المبحث الثَّاني فخصَّص للبحث في الإطار القانوني لمكافحة الحسابات الوهمية في التشريع الفلسطيني، وبيان كيفية تعاطي المشرع الفلسطيني مع هذه الظاهرة من حيث التجريم، وذكِر التحديات القانونية التي يمكن مواجهتها خلال إجراءات مكافحة الجرائم الإلكترونِية.

سادساً: هيكلية البحث:

المبحث الأول: الحسابات الوهمية كأداة في الحرب النفسية ضد قوى الأمن.

المطلب الأول: الخصائص التقنية والنفسية للحسابات الوهمية.

المطلب الثاني: أنماط التأثير المعنوي على قوى الأمن في السياق الفلسطيني.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمكافحة الحسابات الوهمية في التشريع الفلسطيني.

المطلب الأول: تجريم الحسابات الوهمية في القرار بقانون المتعلق بالجرائم الإلكترونية.

المطلب الثاني: التحديات القانونية في مكافحة الجرائم الإلكترونية وسبل تحسين الحماية.

المبحث الأول: الحسابات الوهمية كأداة في الحرب النفسية ضد قوى الأمن.

انتِشار مَواقع التواصل الاجتماعِية الرقمِية الحديثة أكسبت الجرائم أشكالًا جَديدة مواكِبة لِحالة التطور الهائل في التكنولوجيا؛ فتعددت أساليبها وطرق ارتكابها وأهداف مُرتكبيها. أضف إلى ذلك أن المواقع الرقمِية خَلقت نوع جديد من الهَوية يُسمى بِالهَوية السيبرانية التي تمتاز بِأنها تَمنح الأفراد خاصِية التخفِي والاختِباء خَلف أسماء غَير حقيقية، وبالتالِي تفتَح لِمرتادين مواقِع التواصل الاجتماعِي المجال الواسع في التحرك في الفضاء الرقمِي وتجاوز الكثير من القوانين والآداب العامة.[14]

المطلب الأول: الخصائص التقنية والنفسية للحسابات الوهمية.

ساهمت وسائل التواصل الاجتماعِي نظرًا لما تُقدِّمه مِن تَسهيلات في التواصل ونشر الأفكار ومُشارِكة الصور ومَقاطِع الفيديو والأحداث اليومية في خَلق المُجتمعات الرَقمية، التي كانت بمثابة سيف ذو حدين، فالبَعض بَدأ يتعامل معها وكأنها عالم حقِيقي مُطابِق لحياتهم الواقِعية الاجتماعية يقومون من خلالها بعرض وتمثيل ذواتهم رقميًا عن طريق كشف معلوماتهم الشخصية. والبعض الآخر اختار أن يظهر بصور مُغايرة لحقيقته على أرض الواقِع فقام بخَلق هوية جديدة وفق ما يراه مناسباً، وآخرون قرروا أن يحافظوا على خصوصياتهم وسرية معلوماتهم ويكونوا مُستفِيدين فقط مِن مواقع التواصل دون أي مشاركة لِواقعهم.[15]

على أثر ذلك، أصبَحت الحِسابات الإلكترونية على مَواقِع التواصل الاجتماعي تختلف وفقاً لِطبيعة العَلاقة بين كُل من الهوية الواقِعية والهوية الرقمِية للمُستخدِم؛ فالهوية الرَقمية هي «مجموعة السمات التي تميز طريقة تفاعل وسلوك الفرد مع المواقع الإلكترونية المختلفة»، أما الهوية الواقِعية فهِي «الهوية الحقيقية والسمات الشخصية للشخص في أرض الواقِع».[16] بمعنى آخر، هويتك على الإنترنت كلما كانت أقرب لهويتك الواقعية كان الحِساب الإلكتروني ذُو صِفة مُطابِقة للواقِع، وكلما كانت مُغايرة لِهويتك الواقعية كان الحساب الإلكتروني ذُو صِفة وهمِية غير حقيقية. فقد تكون الهوية الرقمية هوية حقيقية يستخدم فيها الشخص اسمه الحقيقي ومعلوماته الشخصية، وقد تكون هوية مُستعارة يستخدم فيها اسماً مستعاراً أو لقباً بدلاً من اسمه الحقيقي، وأخيرًا قد تكون مَجهولة تمامًا لا يتم الكشف من خلالها عن أي معلومات أو بيانات خاصة.[17]

لذا، ظهر بِالتوازي مع ظُهور وسائل التواصل الاجتماعِي العَديد من الحسابات الوهمِية التي يمتلكها أشخاص مجهولين بأسماء وصور غير حقيقية وبهوية رقمية مُختلفة عن هويتهم الحقيقية، مُعبرين عن ذاتهم بِاستخدام أسماء مُستعارة أو مجهولة[18]، وقد عززت مواقِع التواصُل الاجتماعي بوجه عام فكرة التجهيل وإخفاء الهوية[19]

14 عمر ملك، عبد الله المالكي، ساره السويلم، فاطمة فقيه، علي الجهني، وفهد المالكي، أساليب الكشف عن انتحال الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي تويتر أنموذجا، جامعة الملك عبدالعزيز/ دبلوم علم النفس السيبراني، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ نشر، ص 25.

15 فضيلة تومي، إيديولوجيا الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 30، 30 سبتمبر 2017، ص ص 50-41، ص 43-42.

16 عبد الله عبد المؤمن التميمي، الذباب الإلكتروني وصناعة الرأي العام، منصة أربد العلمية، تركيا، 2024، ص 47.

17 تومي، إيديولوجيا الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق، مرجع سابق، ص 44.

18 لم تكن فكرة الأسماء المستعارة وليدة المواقع الإلكترونية، بل تعود إلى عصر الطباعة، ثم تطورت لتصبح جزءًا هامًا في تكوين الهوية داخل فضاءات الإعلام الحديثة ومنها لوحات الإعلانات، وغرف الدردشة، وصولاً إلى مواقع التواصل مثل فيسبوك وتويتر. للمزيد أنظر إلى أفنان قطب، دوافع استخدام الأسماء المستعارة لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية على عيبة من الشباب السعودي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 71، 2020، ص ص 231-179.

19 فعلى سبيل المثال: بالرغم من أن سياسة فيسبوك في ظاهر الأمر شددت في سياساتها بخصوص الأسماء وتمنع الأسماء المستعارة أو الوهمية ولكن ومن خلال مراجعة سياسات فيسبوك يتبين لنا أنها بالرغم من تعديل سياساتها إلا أنها فتحت المجال ولو بالشكل البسيط إلى استخدام الكنيات أو الألقاب أو الاسماء المهنية وعدم الاقتصار على الاسم الحقيقي المثبت بالهوية الشخصية، فهي أشارت إلى أنه: « يمكن استخدام كنيات مثل الاسم الأول أو اسم الأب إذا كانت تعبّر عن شكل مختلف لاسمك الحقيقي (مثال: «جو» بدلاً من «يوسف»). « للمزيد من المعلومات، انظر إلى: سياسات الأسماء على فيسبوك، الموقع الإلكتروني الرسمي لمنصة فيسبوك، الرابط الإلكتروني: https://

وذلك من باب تَعزيز شُعور الفرد بصلاحياته الواسعة في تشكِيل وإدارة الهوية الرقمية الخاصة به، وتمتعه بحرية الإفصاح[20] عن ذاته من خلالها.[21]

تَعدَّدّت غايات الأَفراد مِن اللُجوء إلى الهويات الرقمية المُستعارة والمَجهولة عبر مَواقِع التواصل الاجتماعِي، ومِن جانبنا نرى أنها تتمثَل فِيما يلي:

(1) الحفاظ على خُصوصية مُستخدِمي مواقع التواصل الاجتماعي وحِفظهم لمعلومات حياتهم الخاصة،[22] فقد يكونوا قاصِدين منها التمسك في حقِهم بالخصوصية والسرية، ورغبتهم في تجنب إِتاحة مَعلوماتهم الشخصية للعامة واقتصارهم على كَشف حقيقتهم لِأشخاص مَحدُودين. فقد كَشف تقرير كاسبرسكي لعام 2023م أن: «46% من مُستخدِمي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما فيها فلسطين) يَستخدمون حِسابات وهمية أو مستعارة، لأسباب مُتعلقة بِالخصوصية.[23]

والجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدَّت فِي القرار رقم (68/167) لعام 2013م، أن «الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت، بما في ذلك الحق في الخصوصية»[24]. كما وأن القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية نص في المادة (22) منه على أنه: «يحظر التدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصيات أي شخص أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته.».

(2) تبادل المُحتوى السياسي والهروب من مُراقبة الدولة والمجتمع الصارمة.[25]

(3) خَرق سياسات مواقع التواصل الاجتماعِي، مثل: الخوارزميات، وآليات جمع البيانات، ومنطق محرك البحث، بحيث لا يرتبط ما يتم نشره وتداوله بالاسم الحقيقي للشخص.[26] باعتبار أن فكرة مواقِع التواصل الاجتِماعِي قائمة على جَمع بيانات المُستخدمين ونشرها؛ من أجِل تَجمِيع المستخدمين ذوو المصالح المُشتركة وتفعيل المجتمعات على شبكة الإنترنت.[27]

(4) الرغبة في تَقمُص شخصية مُختلفة عن الشخصِية الحقيقية؛ فالبعض يفضِّل استخدام الأسماء المُستعارة في الحسابات الساخرة في حين يستخدم الاسم الحقيقي للأعمال الجادّة كالحسابات المِهنية.[28]

(5) غالبًا يكون استِخدام الأفراد لِلحسابات الوهمِية قاصِدين مِنه إيذاء الغَير أو التجسُس عليهم أو جمع

112146705538576/www/help/com.facebook.ar-ar، تاريخ الزيارة: 31/8/2025.

20 يعرف الإفصاح عن الذات باعتباره أسلوب اتصالي بسيط يستهدف في الأساس تعبير الإنسان عما يدور داخله، أو عن أوضاعه، ومعلوماته الشخصية. للمزيد من المعلومات عن الإفصاح عن الذات انظر إلى: الأميرة سماح عبد الفتاح، ثقافة الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين مزايا الإفصاح عن الذات ومخاطره دراسة في توجهات الجمهور العام المصري، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 14، العدد 1، 2015، ص ص 185-111.

21 الأميرة سماح عبد الفتاح، ثقافة الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين مزايا الإفصاح عن الذات ومخاطره دراسة في توجهات الجمهور العام المصري، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 14، العدد 1، 2015، ص ص 185-111.

22 ابتسام رايس علي، استخدام الطلبة الجامعيين الجزائريين لموقع الفيسبوك (جامعة وهران1) دراسة استطلاعية في الأنماط والآثار على ضوء نظرية الاستخدامات والاشباعات، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 4، العدد 1، 1/3/2019، ص ص 192-180،

23 عبد الله الزماري، اللثام الرقمي: حرية أم انتهاك؟، بال غراف، 1/7/2025، الرابط الإلكتروني: https://:13264/post/ps.palgraph، تاريخ الزيارة: 28/8/2025.

24 United Nations General Assembly. (2013). The Right to Privacy in the Digital Age, A/RES/68/167.

25 أفنان قطب، دوافع استخدام الأسماء المستعارة لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية على عيية من الشباب السعودي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 71، 2020، ص ص 231-179، ص 184.

26 قطب، دوافع استخدام الأسماء المستعارة لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية على عيية من الشباب السعودي، مرجع سابق، ص 188.

27 شدان يعقوب، أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015، ص 29.

28 قطب، دوافع استخدام الأسماء المستعارة لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية على عيية من الشباب السعودي، مرجع سابق، ص 184.

بيانات عن الآخرين لِسرقة صفاتهم القانونية أو من أجِل نشر معلومات منسوخة أو كاذبة.[29] حيث أظهر تقرير كاسبرسكي لعام 2023م أن 67% من جرائم التنمر الإلكتروني تُرتكب عَبر حسابات مجهولة.[30]

ومن هذا المُنطلَق، عرَّف البعض الحسابات الوهمية بأنها: «حسابات تنشأ لغرض سياسي اقتصادي اجتماعي، موجهة لتحقيق أهداف محددة ومعينة، وتكون متنوعة المضامين إخباري تحذيري توعوي استفزازي، تدار من قبل فرد أو جماعات مختصة، تحاول لفت أنظار المجتمع حول قضية معينة، وقد تكون هذه الحسابات خارجية أو داخلية تدار من قبل جهات في دول مختلفة؛ تهدف إلى التأثير على الرأي العام بطريقة إيجابية أو سلبية».[31]

وهناك من عرَّف الحسابات الوهمِية بأنها: «كل سلوك أو فعل غير مشروع يعمد إليه الجاني قاصدًا انتحال شخصية شخص آخر، للاستفادة من سمعته أو ماله أو صلاحيته عبر شبكات الإنترنت وعليه تتخذ جريمة انتحال شخصية الغير عبر الإنترنت أحد الوجهين التاليين أولهما انتحال شخصية الفرد وثانيهما انتحال شخصية المواقع»[32]

ومن جانبنا، نرى أن الحساب الوهمِي لا يقتصِر فقط على حسابات انتحال الشخصية أو الحسابات التي تَحمِل أسماء غَير حقِيقِية إنما يَضُم أي حساب إلكترونِي يستخدمُه الشخص لِغايات إخفاء شَخصِيته الواقِعية سواء كانت طريقة الإخفاء استخدام اسم مُستعار أو كاذِب أو للغِير.

والجدير بالذكِر، أن الحسابات الوهمِية تمتاز بأن وجودها مِن عدمه مُرتبط بشكِل كبير بفاعلية وانتشار مواقع التواصل الاجتماعِي؛ باعتبار أن مواقع التواصل الاجتماعِي تسعى وبشكل مُتواصِل لِضم أكبر عدد مُمكِن من المستخدِّمين[33] واستقطاب أعداد متزايدة من الأفراد من سنة لأخرى، مما جعلها تسمح لأي شخص بالانضمام لها دون تحرِّي حول مصداقية بياناته من عدمها، والتراخِي في قيود وسياسات التسجيل فيها.[34]

المطلب الثاني: أنماط التأثير المعنوي على قوى الأمن في السياق الفلسطيني.

الحرب النفسية[35] بمُختلف طُرقها وأساليبها تُعتَبر أداة من الأدوات الهامة في التأثير على قُوة الدول وتظهر بشكِل جلي في الحروب؛ باعتبار أن فترة الحَرب هي بمثابِة أرض خَصبة لنشِر الشائعات والدعايات الكاذبة والتهويل الإعلامِي مما يساهم بشكِل كبير في تفجِير الحروب، فهِي سلاح فتاك وشَديد الفعالية والتأثير في الحُروب،

29 حيدر عرس عفن، التكييف القانوني لجريمة إنشاء الحسابات الوهمية الإلكترونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 17، العدد 59، حزيران 2024، ص ص 1024- 1045، ص 1030.

30 الزماري، اللثام الرقمي: حرية أم انتهاك؟، مرجع سابق.

31 أنور عبد الوهاب مساعد الجراف، دور الحسابات الوهمية لتطبيق تويتر في عملية تشكيل الرأي العام في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، المجلد 46، العدد 177، ص ص 209-161، ص 167.

32 عفن، التكييف القانوني لجريمة إنشاء الحسابات الوهمية الإلكترونية، مرجع سابق، ص 1029.

33 هناك 5.16 مليار مستخدم للإنترنت في العالم اليوم، مما يعني أن 64.4% من إجمالي سكان العالم متصلون بالإنترنت الآن، للمزيد من المعلومات انظر إلى: التميمى، الذباب الإلكتروني وصناعة الرأي العام، مرجع سابِق، ص 36.

34 نصر الدين بوزيان، الأخبار الكاذبة، الذباب الإلكتروني وتزييف الوعي: سبل الوقاية ومساعي المواجهة، مجلة أكاديمياً للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 5، 30/12/2021، ص 28- 46، ص 39.

35 الحرب النفسية هي حرب معنوية، اختلف المتخصصون في تسميتها، فمنهم من يطلق عليها حرب العصابات والحرب الباردة أو حرب الأفكار والحرب الدعائية، ولكنهم تشير جميعها إلى أنها عبارة عن «شكل من أشكال الصراع الذي يهدف للتأثير على الخصم وإضعاف معنوياته، وتوجيه فكره وعقيدته وآرائه وإحلال أفكار أخرى مكانها ، بمعنى أخر هي حرب غسيل الدماغ والقناعات سواء للأفراد أو الجماعات، للمزيد من المعلومات حو الحرب النفسية الإسرائيلية انظر إلى: يوسف وعمروش، مرتكزات الحرب النفسية الإسرائيلية وأهدافها وأثرها على الشعب الفلسطيني، مرجع سابق، ص 102.

وقد تَكون في غالب الأحيان سببًا لتحقيق النصِر بأسرع وقت وأَقَل الخسائِر، لذلك تَلجأ الدول إلى استِخدام تِكتيكات وأساليب إعلامية وسياسية وعسكرية لِخَلق حَرب نفسية.[36]

وعلى ضوء عَصر التكنولوجيا الحديث، كان الفضاء الرقمِي هو الوسط الأنسب لِمُمارسة مُختلف أشكال الحرب النفسِية ضد قوى الأمن الفلسطينية، باعتبار أن قوى الأمن الفلسطينية تعد من أهم أجهزة الدولة؛ كونها الجهات المسؤولة عن تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين، فهم خط الدفاع الأول، وصمام الأمان في مواجهة الأزمات، ويقع على عاتقهم تعزيز سيادة القانون وضمان الأمن والأمان داخل المجتمع.[37] وبناءً على ذلك، يتم استخدام الحسابات الوهمِية بهدّف خفض معنويات قوى الأمن وتشكيكهم في عدالة قضيتهم، مما يتسبب في تغيير المشاعر والاتجاهات والآراء والمعتقدات والأفكار.[38]

وتتخذ الحروب النفسية ضد قوى الأمن عبر الحسابات الوهمِية العديد من الأنماط، أهمّها:

1- **الشائعات**: وهي «عملية ترويج خبر مختلق لا أساس له من الصحة، أو المبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة وذلك بهدف التأثير في الرأي العام لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية»[39] وقد كشفت دِراسة بحثية للمركز العَربي لِتطوير الإعلام الاجتماعي، أن «هُناك نحو 72% من مُستخدِمِي الإنترنت في فلسطين، يتعرضون لِضخ مُستمر من الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة»[40].

2-**الصداقات الوهمِية**: حيث يعتمد مُستخدمي الحسابات الوهمِية طريقة التودد والتقرب من الأفراد بما فيهم قوى الأمن، وفتح تواصل معهم لِضمان تعرضهم لكامِل أنماط الحرب النفسية الأخرى، ولتحقيق أهدافهم من هذه الحروب.[41]

3- **السُخرية والاستهزاء**: في كثِير من الأحيان يتم اعتماد أسلوب التحقير وتحطيم الثقة بقوى الأمن الفلسطينية والسخرية منهم والاستهزاء بهم مما يجعلهم في شعور دائم بالحيرة والارتباك وتخبط في كيفية الرد والمواجهة.[42]

4- **الذباب الإلكتروني**: أو ما يعرف بِـ«جيوش حروب الإنترنت»، فهي مجموعات إلكترونية تعمَل معًا معتمدة على «عمليات الاستخدام المكثف للحسابات المزيفة في منصات التواصل الاجتماعي لِخدمة هدف أو مجموعة من الأهداف التي تُصب في اتجاه الدفاع عن وجهة نظر معينة، أو الهجوم على وجهة النظر الأخرى المخالفة لها»[43]، حيث تسعى إلى إيهام الرأي العام بوجود معارضة/مناصرة كبيرة لفكرة معينة من خلال الحسابات الوهمية الكثيرة المستخدمة، ويستخدم المبرمجين المتخصصين هذه الطريقة في الحملات الدعائية التي تُشن ضد مؤسسات حكومية أو أفراد أصحاب مكانة مرموقة في الدولة.[44]

---

36 مي الخاجه، الحرب النفسية: دراسة نظرية تطبيقية على أساليب الحرب النفسية الأمريكية ضد العراق، مجلة الصورة والاتصال، المجلد 2، العدد 3، 1/3/2013، ص 118-11، ص 11.

37 عايد محمد الحموز، دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في التعامل مع جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين في الوظيفة الحكومية والمواطنين بالمحافظات الشمالية في فلسطين، المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية، العدد 1، يوليو 2021، ص 41-12، ص 16.

38 الخاجه، الحرب النفسية: دراسة نظرية تطبيقية على أساليب الحرب النفسية الأمريكية ضد العراق، مرجع سابق، ص 20.

39 محمود يوسف، الحرب النفسية، مجلة الخفاجي الثقافية، المجلد 10، العدد ٣، 2010، ص 35.

40 نهان خريشة، «الأخبار الكاذبة في منصات التواصل الاجتماعي في فلسطين»، صحيفة القدس العربي، 6/3/2024، الرابط الإلكتروني: الأخبار الكاذبة في منصات التواصل الاجتماعي في فلسطين، تاريخ الزيارة: 16/5/2025.

41 عبد الباسط محمد أبو ناموس، الحرب النفسية التي استخدمتها المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة عام 2014، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2015، ص 47.

42 أبو ناموس، المرجع السابق، ص 48.

43 بوزيان، الأخبار الكاذبة، الذباب الإلكتروني وتزييف الوعي: سبل الوقاية ومساعي المواجهة، مرجع سابق، ص 39.

44 التميمي، الذباب الإلكتروني وصناعة الرأي العام، مرجع سابق، ص 40.

5- **الدعاية:** وتعني بث المبادئ والمُعتقدات والمُمارسات ونشرها عبر هذه الحسابات الوهمِية كمحاولة للتأثير في اتجاهات الأفراد وآرائهم وأنماط سلوكهم، وقيادة الأفراد والجماعات لاعتناق فكرة أو للقيام بعمل. وتهدف الدعايات التي توجه ضد قوى الأمن الفلسطينية إلى كسبهم فكريا وإظهار أن قضيتهم خاسرة ولا جدوى من إطالة الحرب.[45]

وإن كل هذه الأنماط المختلفة للحرب النفسية التي قد تُستخدم ضد منتسبي قوى الأمن الفلسطينية يترتب عليها العديد من الآثار السلبية التي تتمثل في:

أولاً: التأثير على معنويات قوى الأمن الفلسطينية:

هُناك عَلاقة طردِية بَين الروح المعنوية والصِحة النفسية للأفراد، حيثُ أن الروح المَعنوية للفرد تعتمد إلى حد كبير على مَدى إرضاء حاجاته النفسية المُختلفة، وما يحيط به في عمله من جو مادي ومَعنوي، وكلما كانت الروح المعنوية للفرد مُرتفعة كان الصراع بين الأفراد أقل والانتماء الوظيفي أعلى، والقدرة على التكييف مع الظروف المختلفة أكبر.[46]

ويُقصد بالروح المعنوية: «محصلة المشاعر والعواطف للفرد والتي تشير للحالة النفسية والذهنية والعصبية العامة التي تحكم سلوكه اتجاه زملاءه أعضاء جماعته ومرؤوسيه»[47]. وعلى المستوى العسكري، تعتبر أولى دعائم النصر. لذا فإن أي حرب نفسية تستهدف في المقام الأول الروح المعنوية.[48]

ومما لا شك فيه أن الروح المَعنوية تلعب دور بارز في الأداء الوظيفي للجنود بشكل عام ولمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني بشكِل خاص. حيث تشير الدراسات النفسية إلى أن الروح المعنوية لقوى الأمن تؤثر في سلوكهم وتصرفاتهم ورغبتِهم في تَحقيق هدفِهم الأمنِي، فَهي التي تبعث رُوح القتال وقهر العدو والإيمان بالنصر والقدرة على التغلب على المصاعب، كما وتساهم الروح المعنوية في تَحقيق التماسُك والوحدة والثقة بالذات وبالجماعة، ورفع مشاعر الولاء للدولة ولفلسفتها ومبادئها وقواعدها ونظمها، أضف إلى ما سبق أنها تلعب دور بارز في زيادة إنتاجهم وتحسين مستوى أدائهم في مواقف الحرب والسلم.[49]

وفي واقِع الأمر، تَلعب الحسابات الوهمِية دور سَلبِي في التأثير على معنويات منتسبي قوى الأمن الفلسطيني، ويظهر هذا التأثير بشكِل جَلِي في النقاط التالِية:

1. بلبلة أفكارهم وإشعارهم بعدم الثقة بِالنفس واليأس وعدم إحراز الانتصار.[50]

2. نشر النوبات الاستسلامية بين أفراد قوى الأمن.[51]

45 أنور البرعاوي، علم النفس الأمني، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، 2012، ص 6.

46 أم كلثوم حامد، الصحة النفسية لدى منسوبي قوات الشرطة بولاية الخرطوم وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، المجلد 39، العدد 3، 2013، ص 161-145، ص 151.

47 مراحب الدعسان، الروح المعنوية والأداء الوظيفي وعلاقتهما ببعض المتغيرات لدى أعضاء هيئة التدريب والإداريين في قطاع التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 1، 2018، ص ص 699-655، ص 663.

48 ياسر محمد الطودي، عبد المنعم أحمد الدردير، ومحمود محمد شبيب، الروح المعنوية، الصمود النفسي، التوافق النفسي والأمن النفسي وعلاقتهم بالانضباط العسكري لدى طلاب الكليات العسكرية، المجلة العربية للقياس والتقويم، المجلد 3، العدد 6، 31/7/2022، ص ص 57-1، ص 2.

49 الطودي، الدردير وشبيب، الروح المعنوية، الصمود النفسي، التوافق النفسي والأمن النفسي وعلاقتهم بالانضباط العسكري لدى طلاب الكليات العسكرية، مرجع سابق، ص 3.

50 التميمي، الذباب الإلكتروني وصناعة الرأي العام، مرجع السابق، ص 44.

51 المرجع السابق، ص 44.

3. زرع الشك لدى قوى الأمن الفلسطينية على مختلف الأصعدة، فيبدأ الشك في أهداف قيادتهم، والشك في إمكانية الصُمود وتحقيق النصر.[52] وتصوير قادته على أنهم عبء ثقيل على الشعب لزيادة الفتنة.[53]

4. تراجع في كفاءة قوى الأمن وضعف قدرتهم على اتخاذ القَرار، وبالمقابل زيادة احتِمالات الوقوع في الخطأ أو التصرف بطريقة مُتهورة بعيدة عن الانضباط.[54]

ثانيًا: التأثير على ثقة المجتمع بقوى الأمن الفلسطينية:

تَنشأ الثِقة بين المُواطن والحكُومة على ضُوء نِتاج الأداء الحُكومِي، فوجود الثقة لَدى المُواطنين يعني ارتِياح المُواطنين اتجاه نَواتج الحُكومة وأداء السُلطات السياسية. وبمعنى آخر، يثق المواطنون في الحكومة عِندما يشعرون بأنها تُعالج القضايا بكفاءة. لذا، يتم استخدام الأداء الحكومي كأداة لتحديد دَرجِة الثقة الاجتماعية والثقة السياسية، وعليه فَالمؤسسات الحكومية التي تتميز بالأداء الجيد الفعال تستحوذ على ثقة المواطنين، بينما المؤسسات ذات الأداء الضعيف فإنها تفتقر لثقة المواطنين.[55]

وتأسيسًا على ذلك، تُعتبر مسألة الصحة النفسية لدى منتسبي قوى الأمن الفلسطينية أمر في غاية الأهمِية، فالأداء الفعال لهم يتحقق من خلال مدى المعنويات الإيجابية التي يتمتعون بها، إذ تنعكِس بصورة إِيجابية على ثقتِهم بأنفسِهم ومدى استعدادِهم للتضحية في سبيل أمن الوطن والمواطنين وتوفير الراحة لهم، كما أنها تنعكِس إيجاباً على علاقتهم مع المواطن العادي، فَنجِد أن المُوظف الذي يتمتع بصحة نفسية جيدة ومعنويات عالِية ورضا وظيفي جدير بأن يعكس صورته ودوره الهام أمام المواطن الذي بدوره يحترمه ويقدره ويشعر بالثقة اتجاهه.[56]

على خِلاف ما إذا كانت معنويات منتسبي قوى الأمن الفلسطينية مُنحدرة وغير سليمة فإنها تؤثر بدورها سلباً على أداء المُوظف الذي يتنامى لديه قلة الاهتمام بواجباته الأمنية مما يجعل المواطنين يشعرون أن أمنهم ليس من أولويات هذه الأجهزة، فتتآكل مِصداقية الجهاز الأمني في نظر أفراد المُجتمع. من جانِب آخر، فإن انحدار معنويات قوى الأمن الفلسطينية ينشأ عنه تعامل سلبِي مع المواطنين، وفقدان لقدرتهم على التعامل بمهنِية مع ضُغوط العمل اليومية مما يتسبب في تآكل ثقة المواطنين، فقوى الأمن تكتسِب موضع ثقة المواطنين واعتزازهم كلما اتسم أفرادها بالتحلي بالسلوك الأخلاقي والنزاهة والقيم الأخلاقِية.[57]

انطلاقا من ذلك، تأتي ضرورة الاهتمام بالتصدّي لأي ظاهرة أو فِعل قد يتسبب بأي تأثير سلبي على معنويات قوى الأمن الفلسطينية.

52 أبو ناموس، الحرب النفسية التي استخدمتها المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة عام 2014، مرجع سابق، ص 50.

53 فريد عبد الفتاح أبو ضهير، استراتيجيات العمليات النفسية في الخطابات الإعلامية للناطق العسكري باسم حماس والناطق باسم الجيش الإسرائيلي خلال معركة «طوفان الأقصى» (2024/2023)، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، المجلد 1، العدد 24، 30/7/2024، ص ص 113-78، ص 86.

54 سامية الفورتية، الضغوط النفسية لدى رجال الشرطة بمديرية أمن مصراتة، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 4، 2023، ص 363- 394، ص 360.

55 وفاء علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 37.

56 ناظم خليلية، واقع الرفاهية النفسية لدى منتسبي الأمن الوطني الفلسطيني في محافظة قلقيلية، المجلة العلمية لنشر البحوث، العدد 25، 1/3/2024، ص 10.

57 أم كلثوم حامد، الصحة النفسية لدى منسوبي قوات الشرطة بولاية الخرطوم وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية، مرجع سابق، ص 146.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمكافحة الحسابات الوهمية في التشريع الفلسطيني.

في ظِل التَطور العِلمِي والتُكنُولوجِي الذي وصل إليه العالم في وقتِنا الحاضر، وعلى ضُوء التطور التشريعي الدولِي[58] الذي يمر به العالم ظهرت العديد من القوانين التي تسعى للحد من انتشار الجريمة الإلكترونية وإيقاع العقوبة على مرتكبها. سيتناول هذا المبحث آلية تعامل المشرع الفلسطيني مع ظاهرة إنشاء واستخدام الحسابات الوهمِية، وسيتم بيان أهم التحديات القانونية لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

المطلب الأول: تجريم الحسابات الوهمية في القرار بقانون المتعلق بالجرائم الإلكترونية.

على ضوء التطور التكنولوجي الهائل والتَهديدات المُتزايدة في الفَضاء الرقمي، تطلَب الأمر التصدِّي لِهذه الجرائم؛ لِما تُشكله مِن خطر على البنية السياسِية للدول ولأنظمتها. لذا، كانت دولة السويد هي الأسبَق في ذلك، حيث أصدرت في عام 1973م قانون البيانات[59]، الذي يُعَد علامة فارقة في تاريخ قوانين حماية البيانات الرقمِية. ولحقت بها العديد من الدول الأجنبية، فدولة الدنمارك أصدرت أول قانون لها يتعلق بمكافحة جرائم الحاسب الآلي والإنترنت عام 1985م، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية سنت العديد من التشريعات في هذا المجال. ولم يقتصر الأمر على سَن التشريعات الوطنِية بل امتَّد إلى تطوير اتفاقيات أوروبية، حيث أجتمع المجلس الأوروبي في العاصمة المجرية بودابست في 23 نوفمبر 2001م، وقد أبرمت الاتفاقية الأوروبية الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية والتي تعرف باتفاقية بودابست[60].

أما فيما يخُص الدول العَربية، فقد أصدرت سَلطنِة عُمان في عام 2001م جُملة من التشريعات لِمكافحة الجريمة المعلوماتية تحت مسمى قانون مكافحة جرائم الحاسب الآلي، وكذلك الحال بخصوص المملكة العربية السعودية التي أصدَرت قانونًا مُتخصصًا لِمُكافحة الجَرائم الإلكترونية، وهو "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية[61]"، ولاحقاً بدأت الدول الأخرى في إصدار قوانين خاصة بها كمصر والأردن وغيرها. وفي عام 2010م أدركت الدُول العربية أن الجَرائم الإلكترونية عابِرة للحدود، مما يتطلب تعاونًا إقليميًا. لذا أُبرِمت الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لِتكون بمثابة إطار قانوني موحد بين الدول العربية، وتغطي مختلف أشكال الجرائم الإلكترونية.[62]

وقد سار المشرّع الفلسطيني ذات النَهج الدولِي وعالج عدم مُواكبة قانون العقوبات الأردنِي رقم (16) لسنة 1960م المطبق في فلسطين للجرائم المستحدثة والجرائم الإلكترونية عِندما أصدر الرئيس الفِلسطيني محمود عباس وبموجب الصلاحيات الدستورية الممنوحة له؛ لسد العجز القانوني القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية[63]، حيث تضمَن هذا القرار بقانون الجرائم الإلكترونية المُستحدثة في العالم الافتراضي. وقد شهِد هذا القانون تعديلات مُهمة. حيث جاءت هذه التعديلات بهدف مُعالجة الانتقادات التي

58 أقرت الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان عددا من القرارات التي تنظم حق الإنسان في التمتع بحقوقه في ذلك العالم الافتراضي، فنصت المادة (19) من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على أنه: «نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس في العالم الواقعي، تتوجب حمايتها أيضا على الانترنت».

59 Sweden. (1973). Data Act, SFS 1973:289.

60 Council of Europe. (2001). Convention on Cybercrime, ETS No. 185. Strasbourg. https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/0900001680081561

61 المملكة العربية السعودية. (2007). نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. مرسوم ملكي رقم م/17، بتاريخ 26 مارس 2007.

62 حاتم بطيخ، تطور السياسة التشريعية في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات – كلية الحقوق، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص 144-1، ص 19.

63 القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية رقم (10) الصادر بتاريخ 29 نيسان/ إبريل 2018، الوقائع الفلسطينية، العدد 16، 3 أيار/ مايو 2018، ص 14.

وُجهت إليه، فقد صدر قرار بقانون رقم (28) لسنة 2020 بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018.[64] وفي عام 2021م صدر قرار بقانون رقم (38) لسنة 2021 بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018. [65]

ومن خلال الرجوع إلى نُصوص القرار بِقانون، يتبين لَنا عَدم وجود نص صريح بتجريم إنشاء و/ أو استخدام الحسابات الوهمية لِمجرد أنها وهمية، ولَم يرد أيضًا الحديث عن الحسابات الوهمية في أي نص من نصوصه. في حين أنه يستفاد من نصوص المواد القانونِية أن كل من أنشأ حساب للقيام بفعل من الأفعال المجرمة في القانون بغض النظر كان الحساب حقيقي أو وهمِي فإنه يعاقب حسب الفعل الذي تم من خلال هذا الحساب.

بمعنى آخر، الحساب الوهمي هو «أداة الجريمة»، والملاحقة تكون على الفعل المرتكب بواسطتها، وهِي الجريمة الأساسية التي تم ارتكابها (كالانتحال، التشهير، الابتزاز، إلخ). فإذا ثبت أن الغاية من استخدام الحساب الوهمي هي لارتكاب إحدى الجرائم الإلكترونية المنصوص عليها في القرار بقانون، فإن صاحِب الحساب الوهمِي يتعرض للعقوبات المحددة لتلك الجريمة، لكن لابد أن يتم إثبات أن صاحب الحساب الوهمِي هو شخص معين بذاته وهو من قام بإنشاء واستخدام الحساب الوهمي لارتكاب هذه الجريمة.

ونرى من خلال النصوص سابقة الذكر أن المشرّع الفلسطيني أسوة بباقي التشريعات المُقارنة حدد المُحتوى غير المشروع عبر مواقع التواصل الاجتماعي عندما اعتبره مُحتوى غَير قانوني، وبالرغم من أن هناك أشكال أُخرى من المحتوى الذي يتم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي والذي يصنف من ضمن السلوكيات المؤذية التي تتسبب بالأضرار على مستويات متعددة ومثالها المحتوى الذي يتسبب بالأذى النفسي لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني لم يرد نص صريح بتجريمها في القرار بقانون. لكن نرى من جانبنا ومن خلال تحليل النصوص القانونِية السابِقة، أن المادة (24) فتحت الباب أمام القضاء لاعتبار أن أي فِعل يتسبب في إثارة الكراهِية ضد قوى الأمن الفلسطيني هو فِعل مجرَّم وغير قانونِي، فمن الممكن اعتبار أن هجمات الذباب الإلكترونِي حتى وإن كانت لمعارضة فكرة سياسية أو قومية أو حزبية ولكن مجرد أنه ينشأ عنها كراهِية فإنها تكون جريمة. كما أن استخدام الحساب الوهمِي لنشر الشائعات والأخبار الكاذبة التي من شأنها نشر الكراهِية يمكن أيضًا اعتباره من ضمن الأفعال المجرمة وفق نص هذه المادة.

وكذلك الأمر بخصوص المادة (22) التي يمكن إسقاطها على حالات إنشاء حساب وهمِي لغايات نشر أمور خاصة –أخبار، صور، تسجيلات، مقاطع فيديو- بأفراد القوى الأمنية ومن شأنها أن تُخِل بمركزهم السياسي وبثقة الأفراد فيهم وتؤثر سلبًا على معنوياتهم فإنه يعرض من أنشأها للمساءلة القانونِية.

والجدير بالذكِر، أن المشرع الفِلسطيني رغم أنه لم يجرِّم الحسابات الوهمِية بحد ذاتها إلا أنه جرَّم في القرار بقانون استخدام الحسابات الإلكترونية لانتحال شخصية الغير، معتبرًا أن انتحال صفة غير صحيحة أو كاذبة هو جريمة بحد ذاته ويترتب عليه العقوبة، وهو ما نصت عليه المادة (14) من القرار بقانون.

ومن الجدير بالمُلاحظة أن عبارة «بالاستعانة بطريقة احتيالية» يمكن تفسيرها كجزء من غايات استخدام الحسابات الوهمِية، حيث أن «كل ما يؤدي إلى الخداع يمكن أن يعد طريقة احتيالية، ومن ثم فإن الكذب المجرد مهما كان منمقًا مرتبًا يوحي بتصديقه لا يكفي وحده لتحقق الطريقة الاحتيالية، ما لم يكن مصاحبًا بمظاهر خارجية أو أعمال مادية يعتمد النصاب أو المحتال حبكها، تحمل المجني عليه على تصديقه والاعتقاد

64 القرار بقانون رقم (28) لسنة 2020م بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية رقم (28) الصادر بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 2020، الوقائع الفلسطينية، العدد 171، 24 أيلول/ سبتمبر 2020، ص 9.

65 القرار بقانون رقم (38) لسنة 2021 المعدِّل للقرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته الصادر بتاريخ 2 تشرين أول/ أكتوبر 2021، العدد 186، 23 كانون أول/ ديسمبر 2021، ص 30.

بصحته؛ فكل ما من شانه إيهام المجني عليه وخداعة وإيقاعه في دائرة النصب والاحتيال يعد طريقة احتيال»[66]. وقد أكدت المادة (4) على تجريم انتحال الشخصية.

خلاصِة ما سَبق، المشرع الفلسطيني وبالرغم من أنه لم ينظِّم بِشكل صريح ظاهرة استخدام الحسابات الوهمِية إلا أنه جرَّم العديد من الأفعال التي يتم إنشاء الحسابات الوهمِية من أجِل القِيام بها كالانتحال، التشويه، التحريض، الاحتيال، إثارة الكراهية، الابتزاز، التهديد، وغيرها، واعتبر أن القيام بأي من هذه الأفعال حتى ولو كان في حسابات حقيقية فهو جريمة يعاقب مرتكبها؛ فلفظ «حساب إلكتروني» المُستخدم في نصوص المواد جاء عام دون تحديد لنوع الحساب، وإن العموم في اللفظ يعني الشمول لجميع الأنواع، بالتالِي ما ينطبِق على الأفعال المرتكبة في الحسابات الحقيقية ينطبِق على الحسابات الوهمِية، ولكن نرى أن المشرِّع كان عليه ومن باب أولى أن يشدد العقوبة على مستخدِم الحسابات الوهمِية كما شدد عقوبة انتحال شخصية الغير في المادة (4) عندما اعتبرت أن الانتحال هو جريمة بحد ذاتها. لما له من دور في الحد من انتشار ظاهرة الحسابات الوهمِية.

وفي نطاق بحثنا، بالرغم من الأثر النَفسي السلبي الناتج عن الاستخدامات المؤذية للحسابات الوهمية ضد منتسبي قوى الأمن الفلسطيني الذي ينعكس أيضًا على الأمن الوطنِي الفلسطيني، نجد أن المشرِّع الفلسطيني لم يعطِي أي خصوصية للجرائم المرتكبة ضِد أجهزة الدولِة على خلاف مثلًا تشديده لعقوبة الدخول غير المشروع لبيانات الحكومة في المادة (4). لذا، كان لابد على المشرِّع الفلسطيني تغليظ العقوبة في حال كانت تقع على العاملين في أجهزة الدولة بشكل عام ومنتسبي قوى الأمن بشكل خاص؛ نظرًا لكون الأثر المترتب على هذه الجرائم الواقعة ضد منتسبي قوى الأمن الفلسطيني أكبر وينعكس على المجتمع ككل.

المطلب الثاني: التحديات القانونية في مكافحة الجرائم الإلكترونية وسبل تحسين الحماية.

صار الإرهاب السيبراني كابوس يلاحِق الدول المختلفة بما فيها فلسطين، لذا اعتمدت الدول العظمى العديد من السياسات السيبرانية في الفضاء الإلكتروني والتي يمكن العمل على تنفيذها في فلسطين، فمثلًا: الصين وروسيا أنشأت شبكاتها القومية الخاصة ضمن إطار شبكة الإنترنت العالمية، وأصبح بالإمكان ضبط أي محاولات قرصنة إلكترونية لأنظمتها السياسية.[67]

وقد ظهر التعاون القضائي بين الدول في مُختلف أنحاء العالم بشكل جلي عندما تم تأسيس كيان دولي يتولى مسؤولية التشبيك بين الدول من أجل ملاحقة المُجرمين وتبادل المعلومات المُتعلقة بالجرائم الإلكترونية بأقصى سرعة ممكنة وهي: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والتي تهدف بشكل أساسي لتحقيق التعاون الأمني بين الدول دون المساس بالسيادة السياسية أو العسكرية أو للدول المختلفة.[68]

ومن جانِب آخر، انعكسَت الجهود الدولية الأمنية التعاونية على شكِل مجموعة من المنظمات والأجهزة الإقليمية والدولية، ومنها: اليوروبول والتي تهتم بحفظ الأمن في أوروبا عن طريق تقديم الدعم لدول الأعضاء في مجال مكافحة الجرائم الدولية. أما على المستوى العربي، فقد تم تأسيس المكتب العربي للشرطة الجنائية بواسطة

66 ثائر عودة، جريمة انتحال الشخصية الإلكترونية وفقا للقرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية الفلسطيني «دراسة تحليلية»، رسالة ماجستير في تخصص العلوم الجنائية، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، 12/2024، ص 28.

67 مال نازي، «على خطى الصين.. روسيا تنشئ شبكة إنترنت معزولة عن العالم»، العربية. نت، 1 نوفمبر 2019، https://www.alarabiya.net، تاريخ الزيارة: 20/5/2025.

68 طارق محمد طميزة، المسؤولية المدنية والجنائية الناشئة عن أعمال وسائل الإعلام الإلكترونية، المجلة القانونية للنيابة العامة في دولة فلسطين، العدد 6، أيلول 2021، ص ص 182-113، ص 166.

مجلس وزراء الداخلية العرب، الذي يهدف أيضًا إلى مكافحة الجريمة الدولية بين الدول الأعضاء، وكذلك أُنشِئت المنظمة العربية لمكافحة جرائم المعلوماتية والإنترنت، وتهدف إلى تنظيم الأطر القانونية والإجرائية لمكافحة الجرائم التي تتم عبر الإنترنت والجرائم المعلوماتية كافة.[69]

أضِف إلى ذلك، ظهرت العديد من المبادرات والإجراءات التوعوية الدولية التي تنشر الثقافة والوعي بين الأفراد حول خطورة التعاطِي مع الحسابات الوهمية والأخبار الكاذبة، فمثلا: الحكومة الفرنسية تقترح دليلاً للتعامل مع المعلومة، وتؤكد أنه يجب على المستعملين للمواقع الإلكترونية عند التعاطِي مع أي حساب أو معلومة أو موقع لابد من التحري وطرح العديد من الأسئلة حول طبيعة الموقع الإلكتروني والمرسل.[70]

بالرغم مما سَبق، إلا أن هناك العديد من التحدّيات القانُونِية التي تعيق فاعِلية التعاون لِمُلاحقة مُرتكبي الجرائم الإلكترونية بِشكل عام، ومُنشِئي الحسابات الوهمية بشكل خاص، ومن أبرزها:

1. **صعوبة تحديد هوية مستخدمي الحسابات الوهمية:** أشارت محكمة النقض الفلسطينية في أحد الأحكام الصادِرة عنها بأن الحكم الذي توصلت إليه محكمة البداية بصفتها الاستئنافية يعتريه خطأ في تطبيق القانون ووزن البينة؛ وذلك لأن النيابة العامة لم تقوى البينات على ربط الحساب الذي صدر عنه الجريمة بحساب المتهم الطاعن سيما وأن المتهم الطاعن قد أنكر أمام المحكمة أن هذا الحساب يعود له.[71] مما يؤكد لنا أن القضاء الفلسطيني مازال يقف حائرًا أمام مشكِلة إثبات هوية صاحب الحساب الوهمِي الذي بإمكانه القيام بالعديد من الجرائم دون أي ملاحقة قانونِية.

2. **التحديات التقنية في جمع الأدلة الرقمية:** بالرغم من التطور التكنولوجِي الهائل إلا أنه مازال هناك نقص في الطاقة البشرية المختصة في هذا المجال.[72]

3. **الطبيعة العابرة للحدود للجرائم الإلكترونية:** قد يكون الأشخاص الذين يديرون الحسابات الوهمية موجودين خارج نطاق السيطرة الفلسطينية، مما جَعل من الملاحقة الجنائية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية بمختلف أشكالها وأنواعها تحدّي كبير أمام الأجهزة الأمنية والقضائية؛ فهذه الجرائم عابرة للحدود ولا تخضع للمحاكم والقوانين المحلية[73] إنما تخضع لقواعد القانون الدولي الخاص[74].

الخاتمة: تحولت وسائل التواصل الاجتماعِي في الوقت الحالِي إلى سلاح حربِي يتم توظيفه في المعارك السياسية، ويستهدّف عقول وقلوب الشعوب؛ للتأثير على أفكارهم، وتوجهاتهم، ونشر الكراهية بينهم، وقد كان منتسبي قوى الأمن الفلسطيني أحد أهم الأهداف في هذه الحروب الرقمِية فقد تم استخدام الحسابات الوهمِية كأداة للتأثير عليهم وزعزعة صمودهم. كل ذلك فتح الباب أمام القانونِيين للتحدث عن خُطورِة الحسابات الوهمية وتأثيرها السلبِي على صمود الشعب الفِلسطيني، وضَرورة تناول هذه الظاهرة في إطار قانونِي واضِح؛ لِحماية الوجود الفلسطيني من أي مؤثرات إرهابية رقمية.

---

69 طميزة، المرجع السابق، ص 169.

70 بوزيان، الأخبار الكاذبة، الذباب الإلكتروني وتزييف الوعي: سبل الوقاية ومساعي المواجهة، مرجع سابق، ص 41.

71 محكمة النقض الفلسطينية، الطعن رقم (80/2020)، الصادر بتاريخ 15/3/2020، موسوعة القوانين والأحكام القضائية مقام.

72 عفن، التكييف القانوني لجريمة إنشاء الحسابات الوهمية الإلكترونية، مرجع سابق، ص 1031.

73 نصت المادة (2) من القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية على أنه: «تطبق أحكام هذا القرار بقانون على أي من الجرائم المنصوص عليها فيه، إذا ارتكبت كليا أو جزئيا داخل فلسطين أو خارجها، أو امتد أثرها داخل فلسطين، سواء كان الفاعل أصليا أم شريكا أم محرضا أم متدخلا، على أن تكون الجرائم معاقبا عليها خارج فلسطين، مع مراعاة المبادئ العامة الواردة في قانون العقوبات النافذ.»

74 مسرة خالد الحمد، الدليل الرقمي ومعايير الجودة في الإثبات الجزائي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014، ص 111.

ومن أهم **النتائج** التي تم التوصل لها من خِلال هذا البحث:

1. تُعتبر ظاهرة استخدام الحسابات الوهمية من الظواهر الرقمية المعاصرة التي ظهرت بالتوازي مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي.
2. تُستخدم الحسابات الوهمية كَأداة مِن أدوات الحرب النفسية ضِد الشعب الفلسطيني بهدف السيطرة على إرادة الشعب الفلسطيني وتحطيمه وإضعاف معنوياته الروحية والنفسية، تمهيدًا لإبادته واستسلامه دون قتال.
3. تؤثر الحسابات الوهمية سلبًا عل قوى الأمن الفلسطينية، حيث تؤدي إلى خلق حالِة من الإحباط، وأضعاف المعنويات لديهم، وبالتالِي ضرب الوحدة الوطنية وثقة المُواطِنين بِبعضهم البعض.
4. إن مجرد إنشاء حساب وهمي لا يصنف على أنه جريمة إلكترونية؛ باعتبار أن الفضاء الرقمي خَلق ما يعرف بالهوية الرقمية التي تتيح للأفراد الولوج له دون أي إثباتات شخصية.
5. لَم يَرِد ذِكر الحسابات الوهمية في التشريع الفلسطيني ولكن أي فعل مجرَّم وفق القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية يترتب عليه عقوبة سواء تم بواسطة حساب حقيقي أو وهمي.
6. وضعت الدول العديد مِن الوسائل المختلفة «تقنية وقانونية» لمكافحة الإرهاب السيبراني، ونشأت العديد من سبل التعاون الدولية، للتصدي لأي جريمة إلكترونية.
7. الطبيعة القانونية للجريمة الإلكترونية جعلت المشرّع الفلسطيني يواجه العديد من التحديات في مكافحة الجريمة الإلكترونية.

في الختام، **يوصي الباحثان** بمجموعة من الإجراءات التي يمكِن القِيام بِها من أجل مواجه هذه الحرب الرقمِية الشرسة ضد قوى الأمن الفلسطينية:

1. ضرورة تغليظ العقوبات في قانون الجرائم الإلكترونية واعتبار أن ارتكاب الجريمة بواسطة حساب وهمي هو ظرف مُشدَّد للعقوبة.
2. ضرورة تغليظ عقوبات الجرائم الإلكترونية الواقعة على موظفي أجهزة الدولة بشكل عام ومنتسبي قوى الأمن الفلسطينية بشكل خاص واعتبار أن ارتكاب الجريمة ضدهم هو ظرف مُشدَّد للعقوبة.
3. إعلان قوائم سوداء بشكل دوري تكشِف عن الحسابات الوهمِية التي تشن حروبا غير أخلاقية على أفراد المجتمع الفلسطيني ككل ومنتسبي قوى الأمن الفلسطيني بشكل خاص.
4. تقديم الدعم النفسي المستمِر لقوى الأمن، وتعزيز صمودهم من خلال الأنشطة والفعاليات الوطنِية.
5. التشبيك الدولي مع الدول المتطورة، وتعزيز التعاون مع المؤسسات والمنظمات المختصة في محاربة الإرهاب السيبراني.
6. إعداد كادر متخصص ومحترف في المجال الرقمِي بحيث يعمل على تطوير أنظمة حديثة لكشِف الحسابات الوهمِية والقضاء عليها برمجيًا وبشكِل آلِي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية. (2018، 3 أيار/مايو). الوقائع الفلسطينية، 16، 14.
- القرار بقانون رقم (28) لسنة 2020م بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية. (2020، 24 أيلول/سبتمبر). الوقائع الفلسطينية، 171، 9.
- القرار بقانون رقم (38) لسنة 2021 المعدِّل للقرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته. (2021، 23 كانون أول/ديسمبر). الوقائع الفلسطينية، 186، 30.

ثانياً: المراجع:

- أبو ضهير، فريد عبد الفتاح. (2024). استراتيجيات العمليات النفسية في الخطابات الإعلامية للناطق العسكري باسم حماس والناطق باسم الجيش الإسرائيلي خلال معركة «طوفان الأقصى» (2024/2023). مجلة جامعة الزيتونة الدولية، 1(24)، 113-78.
- أبو فروة، محمود. (2022). منصات التواصل الاجتماعي ومسؤوليتها القانونية عن المحتوى غير المشروع. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 3(3)، 203-161.
- أبو ناموس، عبد الباسط. (2015). الحرب النفسية التي استخدمتها المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة عام 2014 [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.
- أحمد، أميرة محمد. (2021). استراتيجيات مكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر المعلوماتي تعزيزاً لرؤية مصر 2030 دراسة استشرافية. مجلة البحوث الإعلامية، 58(4)، 1808-1765.
- البرعاوي، أنور. (2012). علم النفس الأمني. أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية.
- بوزيان، نصر الدين. (2021). الأخبار الكاذبة، الذباب الإلكتروني وتزييف الوعي: سبل الوقاية ومساعي المواجهة. مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، 6(5)، 46-28.
- التميمي، عبد الله. (2024). الذباب الإلكتروني وصناعة الرأي العام. منصة أريد العلمية.
- التوجيه السياسي والوطني. (2017، 15 أغسطس). الروح المعنوية وعلاقتها المباشرة في الضبط والالتزام. https://www.png.plo.ps/page-123.html.
- تومي، فضيلة. (2017). إيديولوجيا الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (30)، 50-41.
- الجراف، أنور عبد الوهاب. (2024). دور الحسابات الوهمية لتطبيق تويتر في عملية تشكيل الرأي العام في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 46(177)، 209-161.
- حامد، أم كلثوم. (2013). الصحة النفسية لدى منسوبي قوات الشرطة بولاية الخرطوم وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 39(3)، 161-145.
- الحمد، مسرة خالد. (2014). الدليل الرقمي ومعايير الجودة في الإثبات الجزائي. مركز الكتاب الأكاديمي.
- الحموز، عايد محمد. (2021). دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في التعامل مع جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين في الوظيفة الحكومية والمواطنين بالمحافظات الشمالية في فلسطين. المجلة الفلسطينية للدراسات والبحوث الأمنية، (1)، 41-12.
- الخاجه، مي. (2013). الحرب النفسية: دراسة نظرية تطبيقية على أساليب الحرب النفسية الأمريكية ضد العراق. مجلة الصورة والاتصال، 2(3)، 118-11.
- خريشة، نهان. (2024، 6 مارس). الأخبار الكاذبة في منصات التواصل الاجتماعي في فلسطين. صحيفة القدس العربي. https://www.alquds.com/articles/1234567.
- خليلية، ناظم. (2024). واقع الرفاهية النفسية لدى منتسبي الأمن الوطني الفلسطيني في محافظة قلقيلية. المجلة العلمية لنشر البحوث، (25)، 10.
- داود، وفاء علي. (2014). الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات. مكتبة الوفاء القانونية.

- الدعسان، مراحب. (2018). الروح المعنوية والأداء الوظيفي وعلاقتهما ببعض المتغيرات لدى أعضاء هيئة التدريب والإداريين في قطاع التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 32(1)، 699-655.
- رايس علي، ابتسام. (2019). استخدام الطلبة الجامعيين الجزائريين لموقع الفيسبوك (جامعة وهران1) دراسة استطلاعية في الأنماط والآثار على ضوء نظرية الاستخدامات والاشباعات. مجلة آفاق للعلوم، 4(1)، 192-180.
- الزماري، عبد الله. (2025، 1 يوليو). اللثام الرقمي: حرية أم انتهاك؟ بال غراف. https://palgraph.ps/post/13264.
- الشرطة الفلسطينية. (2019، 3 ديسمبر). دائرة التوجيه السياسي والمعنوي، معلومات عامة. https://www.palpolice.ps/specialized-departments/212278.html.
- طميزة، طارق محمد. (2021). المسؤولية المدنية والجنائية الناشئة عن أعمال وسائل الإعلام الإلكترونية. المجلة القانونية للنيابة العامة في دولة فلسطين، (6)، 182-113.
- الطودي، ياسر محمد، الدردير، عبد المنعم أحمد شبيب، محمود محمد. (2022). الروح المعنوية، الصمود النفسي، التوافق النفسي والأمن النفسي وعلاقتهم بالانضباط العسكري لدى طلاب الكليات العسكرية. المجلة العربية للقياس والتقويم، 3(6)، 57-1.
- عبد الفتاح، الأميرة سماح. (2015). ثقافة الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين مزايا الإفصاح عن الذات ومخاطره دراسة في توجهات الجمهور العام المصري. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، 14(1)، 185-111.
- عفن، حيدر عرس. (2024). التكييف القانوني لجريمة إنشاء الحسابات الوهمية الإلكترونية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 17(59)، 1045-1024.
- عودة، ثائر. (2024). جريمة انتحال الشخصية الإلكترونية وفقاً للقرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية الفلسطيني «دراسة تحليلية»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.
- الفورتية، سامية. (2023). الضغوط النفسية لدى رجال الشرطة بمديرية أمن مصراتة. المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(4)، 394-363.
- قطب، أفنان. (2020). دوافع استخدام الأسماء المستعارة لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية على عينة من الشباب السعودي. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (71)، 231-179.
- مال، نازي. (2019، 1 نوفمبر). على خطى الصين.. روسيا تنشئ شبكة إنترنت معزولة عن العالم. العربية. نت. https://www.alarabiya.net/.
- ملك، عمر. المالكي، عبد الله. السويلم، سارة. فقيه، فاطمة. الجهني، علي. المالكي، فهد. (بدون تاريخ). أساليب الكشف عن انتحال الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي تويتر أنموذجاً. دبلوم علم النفس السيبراني، جامعة الملك عبد العزيز.
- النيابة العامة لدولة فلسطين. (2025، 15 أبريل). التقرير السنوي الخامس عشر 2024. https://www.pgp.ps/Home/getredirectPage?page=22#Annual%20Reports
- يعقوب، شدان. (2015). أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

دور الشائعات في تشكيل الضغوط النفسية لدى منتسبي قوى الأمن الفلسطيني: دراسة تحليلية

The role of rumors in shaping psychological stress among members of the Palestinian security forces: an analytical study

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني الثالث للتدريب

(توظيف العلوم النفسية في البيئات الأمنية والعسكرية الفلسطينية)

الباحث: منور صالح أقرع

Manwer Saleh Aqraa

رام الله - فلسطين

manweraqra1975@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور الشائعات في تشكيل الضغوط النفسية لدى منتسبي قوى الأمن الفلسطيني وتحديد أشكالها ومصادرها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أداة الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من عينة متيسرة من (330) فرد من قوى الأمن الفلسطيني. أظهرت النتائج أن تعرض منتسبي قوى الأمن الفلسطيني للشائعات كان مرتفعاً وبدرجة (3.7)، وأن أبرز أشكال الشائعات تتعلق التشكيك بنزاهة وشفافية المؤسسة الأمنية وبزعزعة الثقة بها، وأن المصادر الرئيسية لهذه الشائعات هي جهات سياسية أو حزبية والمجموعات الإلكترونية المغلقة ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية غير الرسمية. كما أظهرت النتائج أن مستوى الضغوط النفسية لدى العاملين في الأمن الفلسطيني كان متوسط وبدرجة (3.06)، حيث بيّنت النتائج أن زيادة انتشار الشائعات يزيد الضغوط النفسية على الأفراد، ويشكل عبئاً نفسياً إضافياً عليهم، وأن الهدف وراء الشائعات هو تشويه صورة الأجهزة الأمنية. وأوصت الدراسة بتزويد منتسبي قوى الأمن بمعلومات دقيقة وموثوقة لتقليل أثر الشائعات على نزاهة المؤسسة الأمنية، وتطوير آلية رصد إلكترونية لمتابعة الشائعات والرد عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمجموعات المغلقة بشكل مهني، إضافة إلى توفير برامج دعم نفسي منتظمة لمساعدة المنتسبين في التعامل مع الضغوط الناتجة عن الشائعات والتخفيف من آثارها على الأداء والمعنويات.

كلمات مفتاحيه: الشائعات، الضغوط النفسية، منتسبي قوى الأمن الفلسطيني.

Abstract

This study aimed to explore the role of rumors in shaping psychological stress among members of the Palestinian security forces and to identify their forms and sources. The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire. The sample consisted of a convenience sample of 330 members of the Palestinian security forces. The results showed that members of the Palestinian security forces were highly exposed to rumors, with a score of 3.7. The most prominent forms of rumors involved questioning the integrity and transparency of the security establishment and undermining public trust in it. The primary sources of these rumors were identified as political or partisan entities, closed online groups, social media platforms, and unofficial news websites. The results also showed that the level of psychological stress among Palestinian security personnel was moderate, at a score of 3.06. The findings indicated that the increased spread of rumors exacerbates psychological stress on individuals, placing an additional burden on them. The study also revealed that the aim behind these rumors is to tarnish the image of the security services. The study recommended providing security personnel with accurate and reliable information to mitigate the impact of rumors on the integrity of the security institution. It also recommended developing an electronic monitoring mechanism to track and professionally respond to rumors on social media and in closed groups, as well as providing regular psychological support rograms to help personnel cope with the stress resulting from rumors and alleviate their effects on performance and morale.

Keywords: rumors, psychological pressure, Palestinian security forces.

المقدمة

أصبحت الحروب الحديثة تعتمد بدرجة متزايدة على أدوات غير تقليدية لا تستهدف الأجساد فحسب، بل العقول أيضاً، ومنها الشائعات، التي تسعى إلى التأثير على الاستقرار النفسي والمعنوي للأفراد.

وتُبث الشائعات اليوم عبر منصات الإعلام الرقمي، وتُصاغ بصور مقصودة بهدف إثارة الخوف، أو التشكيك في القادة، أو بث الفتنة الداخلية، ما يُشكل ضغوطا نفسية متزايدة على المنتسبين للأجهزة الأمنية الذين يتعاملون مع أعباء ميدانية معقدة، وتؤثر هذه الضغوط على الأداء والمواقف والمناعة النفسية لهؤلاء الأفراد (عبد الحميد، 2019).

في السياق الفلسطيني المليء بالتوترات السياسية والانقسام الداخلي والاحتلال، تعد القوى الأمنية هدفا مباشرا لحملات نفسية منظمة وشائعات ممنهجة تسعى لزعزعة معنويات أفرادها والنيل من ثقتهم بأنفسهم وبمؤسساتهم، بهدف تقويض فعاليتها وثقة المجتمع بها (أبو الخيران والخطيب، 2022).

من هنا، تنبع الحاجة إلى هذه الدراسة التي تسعى إلى فهم العلاقة بين الشائعات، ومستوى الضغط النفسي لدى منتسبي قوى الأمن الفلسطيني، في ضوء التحديات النفسية والاجتماعية والمهنية التي يعيشونها يومياً.

مشكلة الدراسة

في ظل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، باتت الشائعات تنتشر كالنار في الهشيم، محدثة أثراً نفسياً بالغاً، خاصة عندما تتزامن مع أحداث سياسية أو أمنية حساسة (عرفات، 2020).

وتواجه المؤسسات الأمنية في فلسطين تحديات متزايدة، ليس فقط على المستوى الأمني والعملياتي، بل أيضاً على المستوى النفسي والاجتماعي لمنتسبيها، ومن بين أبرز التحديات التي تؤثر في معنوياتهم وسلوكهم الوظيفي والنفسي، انتشار الشائعات والحرب النفسية، سواء من أطراف داخلية أو خارجية، وتؤدي هذه العوامل إلى خلق مناخ من التوتر وعدم الثقة، ما ينعكس سلبا على الأداء والفاعلية، ويزيد من الضغوط النفسية، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **ما دور الشائعات في تشكيل الضغوط النفسية لدى منتسبي الأمن الفلسطيني؟**

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1) ما أبرز أشكال الشائعات التي يتعرض لها منتسبو قوى الأمن الفلسطيني؟
2) ما مصادر هذه الشائعات؟
3) ما هي درجة تعرض العاملين في الأمن الفلسطيني للشائعات؟
4) ما الآثار النفسية التي تتركها الشائعات على المنتسبين؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية

- تسد فجوة بحثية وتثري الحقل السوسيولوجي والنفسي في آن واحد.

ثانياً: الأهمية العملية

- تسهم في بناء استراتيجيات وبرامج توعوية وإعلامية تهدف إلى الحد من تأثير الشائعات، وتخفيف الضغوط النفسية الناتجة عنه.
- تحمل بعداً وطنياً وأمنياً، إذ تسعى إلى دعم قدرة قوى الأمن الفلسطيني على مواجهة الحملات الممنهجة التي تستهدف بنيتها وسمعتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف إلى طبيعة الشائعات التي يتعرض لها منتسبو قوى الأمن الفلسطيني.
2. التعرف على أهم مصادر نشر الشائعات عن أفراد المؤسسة الأمنية الفلسطينية.
3. قياس درجة تعرض العاملين في قوى الأمن الفلسطيني للشائعات.
4. تحديد الآثار النفسية التي يتعرض لها العاملين في الأمن الفلسطيني.

مبررات الدراسة

- الحاجة المؤسسية إلى توفير بيانات علمية تساعد صناع القرار على وضع خطط للتصدي للشائعات والتخفيف من آثارها النفسية.
- البعد الوطني المتمثل في مواجهة الحملات الإعلامية الممنهجة التي تستهدف تشويه صورة المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

فرضيات الدراسة

- تختلف مستويات الضغوط النفسية باختلاف المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية، سنوات الخدمة).

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: العلاقة بين الشائعات والضغوط النفسية فقط.
- الحدود الزمانية: تم تنفيذ الدراسة في العام 2025.
- الحدود المكانية: المحافظات الشمالية.

الإطار النظري

مفهوم الشائعات

الشائعة هي «معلومة تحتوي على محتوى غير مُتحقق منه أو مُضلِّل، تُنقل من شخص لآخر، قد تحتوي الشائعة على معلومات لم تُعرف صحتها بعد وغالباً ما تكون مثيرة أو مقلقة وتؤثر في سلوك الأفراد» (Nguyen & Tran, 2024, p. 343).

أنواع الشائعات

تتنوع الشائعات بحسب أهدافها ومضامينها، وأبرزها التخويفية التي تنشر الهلع والقلق عبر تضخيم التهديدات، والتشويهية التي تستهدف صورة المؤسسات والشخصيات العامة والتوقعية، التي تنتشر في الأزمات نتيجة غياب المعلومات الدقيقة، والتبريرية التي تُستخدم لتغطية الإخفاقات أو نقل المسؤولية، وفي السياق الفلسطيني، يبرز الطابعان التشويهي والتخويفي بصورة أكبر، حيث تُستغل الشائعات كأداة لزعزعة الثقة بالمؤسسات الأمنية وإضعاف معنويات أفرادها (أبو عون، 2022).

خصائص الشائعات

ومن الخصائص المرتبطة بطبيعة الإشاعة ذاتها:

- نشرها في ظروف يتعذر التأكد من صحتها (العالم، 2015).
- تحتمل الصدق والكذب، فقد تحتوي الإشاعة على بعض المعلومات الصادقة، وقد تكون كاذبة، وقد

يكون جزءا من الإشاعة صادقاً والجزء الأخر كاذباً (مراد، 1999).

- غالبا ما تكون مشحونة بشحنة انفعالية ووجدانية، فالإشاعات المحايدة لا تنتشر كثيراً، فإما أن تكون مملوءة بالأماني والآمال، وإما تحمل مشاعر تتضمن الكراهية والعداء (التهامي، 1982).
- يمكن أن تنطلق بسهولة، وإذا انطلقت فليس من السهل إيقافها (مصطفى، 2007).
- عادة ما يكون موضوعها قضايا مهمة تمس حياة الناس (حجاب، 2005).

عوامل انتشار الشائعات

ولعل من أبرز العوامل الرئيسية لانتشار الشائعات تتمثل في غياب الحقيقة الرسمية، إشراك المتلقي في التفكير في النتائج، القلق الشخصي، وجود أجواء التوتر النفسي التي تخيم على المجتمع، سوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي، عدم الاستقرار وعدم الثقة (إبراهيم، 2019).

مفهوم الضغط النفسي

ويُعرف الضغط النفسي بأنه عبارة عن حالة من التوتر والقلق يشعر بها الفرد نتيجة تعرضه لمؤثرات خارجية تتجاوز قدرته على المواجهة، وفي البيئات العسكرية والأمنية تُعد الضغوط النفسية من أبرز التحديات التي تؤثر في الأداء والمزاج والاستقرار النفسي للعاملين (Lazarus & Folkman, 1984, p. 19)

أعراض الضغوط النفسية

وهناك مجموعة من الأعراض التي تظهر على الفرد نتيجة الضغوط النفسيّة، وهي (العامرية، 2014):

- **الأعراض الجسميّة**: ارتفاع عدد نبضات القلب، تشنّج العضلات، آلام المعدة والتعرّق الشديد، سرعة النفس وضيقه.
- **الأعراض الذهنيّة**: الضعف العام في التركيز ومواجهة الصعوبات في أداء العمليّات العقليّة.
- **الأعراض العاطفيّة والانفعاليّة**: سرعة الاستثارة والغضب والانفعال والقلق والتوتر.
- **الأعراض السلوكية**: هزّ الركبة، وقضم الأظافر، التدخين، وإلقاء الأخطاء على الآخرين.

استراتيجيات الدفاع النفسي

وتلعب الاستراتيجيات دوراً محورياً في مساعدة الأفراد على التعامل مع الضغوط بكل فاعلية، حيث تقوم على تعزيز قدرة الفرد على إدارة مشاعره وانفعالاته بطريقة سليمة، مما يقلل من احتمالات الانهيار النفسي أو التصرفات الدفاعية السلبية، أبرزها (جريفي، 2023):

- التحليل النفسي لفهم جذور الضغوط وتوجيه الطاقات بشكل إيجابي.
- التكيف المرن مع الضغوط عبر أساليب بديلة كتحويل الانتباه أو الابتعاد المؤقت.
- إعادة التقييم المعرفي بالنظر إلى الضغوط كفرص للنمو الشخصي مما يخفف تأثيرها السلبي.
- مهارات التحكم في الذات مثل التنفس العميق والتأمل.

- الدعم الاجتماعي من خلال علاقات إيجابية يرفع الإحساس بالأمان.
- الاستشارة والتدريب النفسي.

ثالثاً: العلاقة بين الشائعات والضغوط النفسية

وتشير الدراسات إلى أن التعرض المستمر للشائعات يؤثر سلباً على ثقة الفرد بمؤسسته وقيادته، وهناك مجموعة من النظريات المفسرة لهذه العلاقة وهي:

نظرية التقييم المعرفي

ترى أن الضغط النفسي ينتج عن تقييم الفرد للموقف باعتباره يفوق قدراته على المواجهة، بمعنى إذا شعر الفرد بعدم السيطرة على الوضع، تتصاعد مستويات التوتر، وهذا النموذج مناسباً لفهم كيف تؤثر الشائعات على استجابة منتسبي الأمن (Lazarus & Folkman, 1984).

نظرية التأثير الإعلامي

والتي تشير إلى أن وسائل الإعلام قادرة على تشكيل الواقع النفسي والاجتماعي للأفراد، خاصة عندما تُستخدم لبث الشائعات وتضخيم الأحداث (McCombs & Shaw, 1972).

نظرية الغموض المعلوماتي

والتي تُبرز كيف أن نقص المعلومات الرسمية يُسهم في تعزيز تصديق الشائعات، خاصة في البيئات الأمنية المغلقة (Berger & Calabrese, 1975).

نظرية العدالة التنظيمية

والتي ترى أن الشائعات تنتشر بشكل أكبر في غياب الشفافية، ويؤدي ذلك إلى شعور بعدم العدالة داخل المؤسسة، ما يسبب إجهاداً نفسياً وانخفاضاً في الولاء المؤسسي (عبد الحميد، 2019).

الدراسات السابقة

1) دراسة عبد الحميد (2019)، بعنوان «الشائعات وآثارها النفسية في المجتمع الفلسطيني»

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التأثيرات النفسية والاجتماعية التي تُخلّفها الشائعات داخل البيئة الفلسطينية، ولا سيما في ظل الأوضاع السياسية غير المستقرة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

أوضحت النتائج أن الشائعات تؤثر على الاستقرار النفسي، وتزيد من القلق والتوتر، خاصة في البيئات الحساسة أمنياً، تدعم هذه الدراسة أهمية فهم التأثيرات النفسية للشائعات داخل المؤسسات.

2) دراسة عرفات (2020)، بعنوان «أثر الإعلام الرقمي في تشكيل الشائعات خلال الأزمات»

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي يلعبه الإعلام الرقمي، ولا سيّما منصّات التواصل الاجتماعي،

في نشر وتشكيل الشائعات أثناء الأزمات المجتمعية والسياسية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل محتوى عيّنة من الأخبار والمواد المنشورة على وسائل الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي.

بينت النتائج أن 65% من الشائعات تنتشر عبر فيسبوك، وغالباً ما تستهدف المؤسسات الأمنية والسياسية، كما توضح النتائج دور التكنولوجيا في تسريع انتشار الشائعات.

3) دراسة Weinberger(2017) بعنوان: «Psychological warfare and information operations»

هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم الحرب النفسية كأداة استراتيجية في إدارة الصراعات الحديثة، من خلال الكشف عن الآليات النفسية والإعلامية التي تُستخدم للتأثير في وعي وسلوك الجماهير، اعتمد الباحث منهج تحليل كيفي لحالات في الشرق الأوسط.

أظهرت النتائج أن الحرب النفسية تستهدف الجنود من خلال الشائعات والإعلام، مما يضعف جاهزيتهم، كما توضح هذه الدراسة كيف تُستخدم الحرب النفسية لإضعاف المؤسسة الأمنية.

الاستنتاج العام من الدراسات السابقة:

تجمع الأدبيات السابقة على أن الشائعات تؤثر سلبا على الصحة النفسية للفرد، وخاصة في البيئات الأمنية، كما تؤكد أن الإعلام الحديث يزيد من سرعة انتشار هذه الظواهر، وتُبرز الحاجة إلى تدخلات مهنية وسيكولوجية لرفع المناعة النفسية لمنتسبي قوى الأمن.

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحث في هذا الجزء عرضا للمنهج والإجراءات التي قام بإتباعها في هذه الدراسة، مع وصف خصائص العينة والمجتمع والأدوات التي تم استخدامها مع عرض للمعالجات الإحصائية المستخدمة.

منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملائمته أغراض الدراسة، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة وتفسير كيفية حدوثها.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في الأمن الفلسطيني في المحافظات الشمالية وعددهم (30000)، وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية بسيطة مكونة من (330) فرد.

وصف خصائص عينة الدراسة

يورد الباحث الخصائص الديمغرافية التي تشكلت منها عينة الدراسة، حسب ما هو موضح في الجدول.

جدول (1) خصائص العينة

المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	300	%90.9
	أنثى	30	%9.1
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	0	%0
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	100	%30.3
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	150	%45.5
	من 45 فأكثر	80	%24.2
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	130	%39.4
	دبلوم	20	%6.1
	بكالوريوس	130	%39.4
	دراسات عليا	50	%15.2
الرتبة العسكرية	جندي	18	% 6
	ضابط صف	214	% 65
	ضابط	98	% 30
سنوات الخدمة	أقل من 5	10	%3.0
	من 5–10	30	%9.1
	من 11–15	50	%15.2
	أكثر من 15	240	%72.7
الجهاز الأمني	الأمن الوقائي	20	%6
	الاستخبارات العسكرية	190	%58
	الأمن الوطني الفلسطيني	20	%6
	التنظيم والإدارة	10	%3
	الحرس الرئاسي	60	%18
	الشرطة الفلسطينية	20	%6
	المخابرات العامة	10	%3
المجموع		**330**	**% 100**

أداة الدراسة: اعتمد الباحث في دراسته على الاستبانة كأداة كمية لجمع البيانات والمتمثلة باستطلاع رأي مكون من (32) فقرة.

صدق الأداة: صمّم الباحث أداة الدراسة وفق أهدافها وفرضياتها، وتحقق من صدقها الظاهري بعرضها على خبراء وتحكيمها، ثم عدّل صياغة الفقرات وأجرى الحذف أو الإضافة وفق ملاحظاتهم.

صدق الاتساق الداخلي

من أجل التأكد من صدق الاتساق الداخلي تم احتساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والمحور الخاص بها، والجداول التالية توضح قيم الاتساق:

جدول (2) معاملات صدق الاتساق الداخلي بين الفقرات والمجال الأول

فقرات المجال	معامل ارتباط بيرسون
شائعات تتعلق بقدرات وكفاءة الأجهزة الأمنية في أداء مهامها	.793
شائعات تشكك في نزاهة وشفافية المؤسسة الأمنية	.792
شائعات تهدف إلى إثارة الخوف والقلق بشأن الوضع الأمني العام	.788
شائعات تتعلق بالأوضاع المالية والرواتب الخاصة بأفراد قوى الأمن	.778
شائعات حول ضعف التضامن أو الانسجام بين وحدات وأفرع المؤسسة الأمنية	.790
شائعات تستهدف الحياة الشخصية والعائلية لأفراد قوى الأمن	.762
شائعات تهدف إلى زعزعة الثقة بالمؤسسة الأمنية	.793
شائعات تتعلق بالعلاقة بين قوى الأمن الفلسطيني والمجتمع المحلي بهدف خلق فجوة بينهما	.792

جدول (3) معاملات صدق الاتساق الداخلي بين الفقرات والمجال الثاني

فقرات المجال	معامل ارتباط بيرسون
وسائل الإعلام المحلية	.801
مواقع التواصل الاجتماعي	.817
التواصل غير الرسمي بين الزملاء	.798
مواقع إخبارية غير رسمية أو مجهولة المصدر	.815
المجتمع المحلي أو المحيط الاجتماعي المباشر	.803
المجموعات الإلكترونية المغلقة (المجموعات الخاصة)	.812
جهات سياسية أو حزبية	.826
إشاعات داخلية ناتجة عن قرارات أو سياسات غير واضحة داخل المؤسسة الأمنية	.825

جدول (4) معاملات صدق الاتساق الداخلي بين الفقرات والمجال الثالث

فقرات المجال	معامل ارتباط بيرسون
أسمع شائعات باستمرار عن الأحداث داخل الجهاز الأمني الذي أنتمي إليه	.756**
تنتشر معلومات غير مؤكدة عبر وسائل التواصل عن طبيعة عملنا	.700**
تصل أحياناً شائعات من زملاء داخل الجهاز نفسه	.748**
تؤثر الشائعات على العلاقة بالزملاء أو الرؤساء	.706**
عدم التأكد من صحة ما أسمعه من أخبار يسبب القلق والتوتر	.766**
تهدف بعض الشائعات إلى تشويه صورة الأجهزة الأمنية	.563**
أتابع الشائعات لمعرفة الواقع في ظل غياب المعلومة الرسمية	.391*
الشائعات تؤثر على استقراري النفسي في العمل	.810**

جدول (5) معاملات صدق الاتساق الداخلي بين الفقرات والمجال الرابع

فقرات المجال	معامل ارتباط بيرسون
أشعر بضغط نفسي مستمر أثناء الدوام الرسمي	.745
أعاني من صعوبة في النوم بسبب التوتر المرتبط بضغوط العمل	.875
أشعر بالقلق بسبب التهديدات الإعلامية أو المجتمعية	.737
التفكير فيما يُنشر عن الأجهزة الأمنية يشكل عبئاً نفسياً إضافي على أفراد الأجهزة الأمنية	.727
أتعرض أحيانًا لأعراض جسدية (صداع، توتر عضلي) بسبب الضغوط النفسية	.800
أشعر بالإنهاك النفسي نهاية كل أسبوع عمل	.851
تراودني أفكار سلبية عن نفسي بسبب الضغوط المحيطة بالعمل	.866
أشعر بالإحباط نتيجة عدم القدرة على التعامل الحازم مع الشائعات المسيئة للأجهزة الأمنية	.639

يتضح من الجداول أن معاملات الارتباط تراوحت بين (.391–.866)، وهي دالة إحصائياً وتقع ضمن المدى المقبول (ضعيفة ‹ .30، متوسطة .30– .70، قوية › .70)، وعليه لم تُحذف أي فقرة من المقياس.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال احتساب معادلة كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة وللدرجة الكلية.

جدول (6) قيم الثبات (Cronbach's Alpha) لفقرات الاستبانة

المحور	عدد البنود	قيم كرونباخ ألفا
المجال الأول: أشكال الشائعات التي يتعرض لها منتسبو قوى الأمن الفلسطيني	8	.898
المجال الثاني: مصادر هذه الشائعات	8	.882
المجال الثالث: درجة تعرض العاملين في الأمن الفلسطيني للشائعات	8	.832
المجال الرابع: الآثار النفسية التي يتعرض لها العاملين في الأمن الفلسطيني	8	.907
الدرجة الكلية	32	.930

يتضح من الجدول (6) أن المقياس يتمتع بثبات عالي وبالإمكان استخدامه في الدراسة الحالية حيث أنّ الحد الأدنى المقبول للثبات هو (70.).

نتائج الدراسة ومناقشتها

ومن أجل الإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها، تم إدخال بيانات عينة الدراسة باستخدام برنامج (SPSS)، وتم حساب المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة ومجالاتها، وتم اعتماد المستويات الآتية:

جدول (7) مفتاح التصحيح لتفسير فقرات الدراسة

فترة المتوسط الحسابي	الدرجة
أقل من 1.8	منخفضة جداً
1.8-2.59	منخفضة
3.39- 2.6	متوسطة
3.4-4.19	مرتفعة
4.2 فما فوق	مرتفعة جدا

السؤال الأول: ما أبرز أشكال الشائعات التي يتعرض لها منتسبو قوى الأمن الفلسطيني؟

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة للسؤال الأول

الفقرات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
شائعات تتعلق بقدرات وكفاءة الأجهزة الأمنية في أداء مهامها	العدد	20	25	50	185	50	3.85	1.228	مرتفعة
	النسبة	6%	8%	15%	56%	15%			
شائعات تشكك في نزاهة وشفافية المؤسسة الأمنية	العدد	10	10	10	210	90	4.37	.8130	مرتفعة جداً
	النسبة	4%	4%	3%	63%	26%			

شائعات تهدف إلى إثارة الخوف والقلق بشأن الوضع الأمني العام	العدد	20	30	30	170	80	3.67	1.137	مرتفعة
	النسبة	6%	9%	9%	52%	24%			
شائعات تتعلق بالأوضاع المالية والرواتب الخاصة بأفراد قوى الأمن	العدد	20	20	10	150	130	3.58	1.091	مرتفعة
	النسبة	6%	6%	3%	45%	40%			
شائعات حول ضعف التضامن أو الانسجام بين وحدات وأفرع المؤسسة الأمنية	العدد	30	70	40	100	90	3.15	1.157	متوسطة
	النسبة	9%	21%	12%	31%	27%			
شائعات تستهدف الحياة الشخصية والعائلية لأفراد قوى الأمن	العدد	20	105	30	95	80	3.13	1.12	متوسطة
	النسبة	6%	31%	9%	30%	24%			
شائعات تهدف إلى زعزعة الثقة بالمؤسسة الأمنية	العدد	20	50	30	150	80	4.33	.6550	مرتفعة جداً
	النسبة	6%	15%	9%	45%	24%			
شائعات تتعلق بالعلاقة بين قوى الأمن الفلسطيني والمجتمع المحلي بهدف خلق فجوة بينهما	العدد	50	100	10	90	80	3.34	1.417	متوسطة
	النسبة	15%	30%	3%	27%	24%			
الدرجة الكلية	العدد	330	330	330	330	330	3.70	.811	مرتفعة
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100			

أظهرت النتائج أن تعرض منتسبي قوى الأمن الفلسطيني للشائعات كان مرتفعاً، وجاءت الشائعة الأكثر انتشاراً هي التشكيك في نزاهة وشفافية المؤسسة الأمنية، بينما كانت الأقل شيوعاً شائعة ضعف التضامن بين وحداتها، وبدرجة متوسطة.

يعتقد الباحث أن السبب وراء التشكيك في النزاهة والشفافية يعود إلى سببين رئيسيين وهما غياب مصدر معلومات رسمي حول السياسات والإجراءات مما يلجأ الأفراد إلى التكهنات والشائعات لملء الفراغ المعلوماتي، والسبب الآخر هو التجارب السابقة التي شهدت إخفاقات أو حالات فساد قد تعزز الاعتقاد بوجود عدم نزاهة.

السؤال الثاني: ما مصادر الشائعات؟

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة للسؤال الثاني

الفقرات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
وسائل الإعلام المحلية	العدد	15	35	55	175	50	3.85	1.228	مرتفعة
	النسبة	4%	11%	17%	53%	15%			

مواقع التواصل الاجتماعي	العدد	10	20	10	200	90	4.15	9640.	مرتفعة
	النسبة	6%	9%	3%	58%	24%			
التواصل غير الرسمي بين الزملاء	العدد	20	60	40	140	70	2.71	1.34	متوسطة
	النسبة	6%	12%	12%	49%	21%			
مواقع إخبارية غير رسمية أو مجهولة المصدر	العدد	20	15	30	150	115	4.03	9250.	مرتفعة
	النسبة	9%	6%	9%	42%	33%			
المجتمع المحلي أو المحيط الاجتماعي المباشر	العدد	20	25	40	150	95	3.64	1.270	مرتفعة
	النسبة	9%	12%	12%	39%	27%			
المجموعات الإلكترونية المغلقة (المجموعات الخاصة)	العدد	10	10	0	120	190	4.22	0.994	مرتفعة جداً
	النسبة	3%	3%	0%	36%	58%			
جهات سياسية أو حزبية	العدد	20	50	30	150	80	4.36	6620.	مرتفعة جداً
	النسبة	6%	15%	9%	45%	24%			
إشاعات داخلية ناتجة عن قرارات أو سياسات غير واضحة داخل المؤسسة الأمنية	العدد	40	130	10	80	70	3.13	1.12	متوسطة
	النسبة	12%	39%	3%	24%	21%			
الدرجة الكلية	العدد	330	330	330	330	330	3.70	811.	مرتفعة
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100			

أظهرت النتائج أن أبرز مصادر الشائعات هي الجهات السياسية أو الحزبية بدرجة مرتفعة جداً، في حين جاء التواصل غير الرسمي بين الزملاء في أدنى الدرجات وبدرجة متوسطة. ويفسر الباحث هذه النتيجة كون الشائعات تعتبر كأداة استراتيجية سياسية ونفسية تستخدمها الجهات السياسية للسيطرة على الرأي العام والتأثير في سلوك المجتمع، وبالتالي تصبح وسيلة فعّالة لأنها تنتشر بسرعة وتؤثر على سلوك الأفراد وعاطفتهم قبل أن تتاح لهم الفرصة للتحقق من صحتها.

السؤال الثالث: ما هي درجة تعرض العاملين في الأمن الفلسطيني للشائعات؟

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة للسؤال الثالث

الفقرات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أسمع شائعات باستمرار عن الأحداث داخل الجهاز الأمني الذي أنتمي إليه	العدد	20	40	50	170	50	3.58	1.091	مرتفعة
	النسبة	6%	12%	15%	52%	15%			
تنتشر معلومات غير مؤكدة عبر وسائل التواصل عن طبيعة عملنا	العدد	20	30	10	190	80	3.85	1.093	مرتفعة
	النسبة	6%	9%	3%	58	24%			
تصل أحيانا شائعات من زملاء داخل الجهاز نفسه	العدد	20	40	40	160	70	3.67	1.137	مرتفعة
	النسبة	6%	12%	12%	49%	21%			

تؤثر الشائعات على العلاقة بالزملاء أو الرؤساء	العدد	30	20	30	140	110	3.85	1.228	مرتفعة
	النسبة	9%	6%	9%	42%	33%			
عدم التأكد من صحة ما أسمعه من أخبار يسبب القلق والتوتر	العدد	30	40	40	130	90	3.64	1.270	مرتفعة
	النسبة	9%	12%	12%	39%	27%			
تهدف بعض الشائعات إلى تشويه صورة الأجهزة الأمنية	العدد	10	20	0	110	190	4.36	0.994	مرتفعة جداً
	النسبة	3%	6%	0%	33%	58%			
أتابع الشائعات لمعرفة الواقع في ظل غياب المعلومة الرسمية	العدد	20	80	30	120	80	3.48	1.278	مرتفعة
	النسبة	6%	24%	9%	36%	24%			
الشائعات تؤثر على استقراري النفسي في العمل	العدد	40	110	10	100	70	3.15	1.417	متوسطة
	النسبة	12%	33%	3%	30%	21%			
الدرجة الكلية	العدد	330	330	330	330	330	3.70	.811	مرتفعة
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100			

أظهرت النتائج ارتفاع تعرض العاملين في الأمن الفلسطيني للشائعات، حيث جاءت أعلى الموافقات على أن الشائعات تهدف لتشويه صورة الأجهزة الأمنية بدرجة مرتفعة جداً، وأدناها أن الشائعات تؤثر على الاستقرار النفسي في العمل بدرجة متوسطة. ويعتقد الباحث أن السبب الرئيسي خلف هذه النتيجة هو الحرب النفسية والتي تهدف إلى تقويض ثقة المجتمع في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مما يؤدي إلى إضعاف مكانتها وشرعيتها الاجتماعية والسياسية.

السؤال الرابع: ما الآثار النفسية التي يتعرض لها العاملين في الأمن الفلسطيني؟

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة للسؤال الرابع

الفقرات		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أشعر بضغط نفسي مستمر أثناء الدوام الرسمي	العدد	20	80	60	150	20	3.21	1.083	متوسطة
	النسبة	6%	24%	18%	45%	6%			
أعاني من صعوبة في النوم بسبب التوتر المرتبط بضغوط العمل	العدد	50	140	30	70	40	2.73	1.306	متوسطة
	النسبة	15%	42%	9%	21%	12%			
أشعر بالقلق بسبب التهديدات الإعلامية أو المجتمعية	العدد	30	130	60	60	50	2.91	1.259	متوسطة
	النسبة	9%	39%	18%	18%	15%			
التفكير فيما يُنشر عن الأجهزة الأمنية يشكل عبئاً نفسياً إضافياً على أفراد الأجهزة الأمنية	العدد	20	20	30	190	70	3.82	1.044	مرتفعة
	النسبة	6%	6%	9%	58%	21%			

أتعرض أحيانا لأعراض جسدية (صداع، توتر عضلي) بسبب الضغوط النفسية	العدد	50	100	50	100	30	2.88	1.269	متوسطة
	النسبة	15%	30%	15%	30%	9%			
أشعر بالإنهاك النفسي نهاية كل أسبوع عمل	العدد	40	90	60	100	40	3.03	1.262	متوسطة
	النسبة	12%	27%	18%	30%	12%			
تراودني أفكار سلبية عن نفسي بسبب الضغوط المحيطة بالعمل	العدد	60	130	70	30	40	2.58	1.25	منخفضة
	النسبة	18%	39%	21%	9%	12%			
أشعر بالإحباط نتيجة عدم القدرة على التعامل الحازم مع الشائعات المسيئة للأجهزة الأمنية	العدد	30	90	40	80	90	3.33	1.384	متوسطة
	النسبة	9%	27%	12%	24%	27%			
الدرجة الكلية	العدد	330	330	330	330	330	3.06	.962	متوسطة
	النسبة	%100	100%	100%	100%	100%			

تشير النتائج إلى أن مستوى الضغوط النفسية لدى العاملين في الأمن الفلسطيني متوسط؛ حيث شكّل التفكير فيما يُنشر عن الأجهزة الأمنية أعلى مصادر العبء النفسي، بينما كانت الأفكار السلبية عن الذات أقلها تأثيراً. ويرى الباحث أن تفسير هذه النتيجة يعود إلى زيادة التوتر الداخلي والقلق المتزايد لدى المنتسبين بسبب الشائعات، إذ يشعرون بأن كل تصرف أو خطأ محتمل قد يُسلط عليه الضوء، مما يزيد العبء النفسي.

اختبار فرضية الدراسة

الفرضية: فحص المتغيرات الديمغرافية للدراسة

متغير الجنس: أظهر اختبار (ت) للعينات المستقلة عدم وجود فروق دالة إحصائياً ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط الضغوط النفسية لدى العاملين تعزى لمتغير الجنس.

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة
ذكر	300	3.08	.978	.268	.791
أنثى	30	2.92	.520		

يتضح من الجدول (10) أن مستوى الدلالة (.791) أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الضغوط النفسية لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس.

متغير العمر: أظهر اختبار (One Way ANOVA) عدم وجود فروق دالة إحصائياً ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط الضغوط النفسية لدى العاملين تعزى لمتغير العمر.

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 25 إلى أقل من 35 سنة	100	3.41	.967
من 35 إلى أقل من 45 سنة	150	2.93	.885
من 45 فأكثر	80	2.86	1.097

جدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي التي تعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.805	2	.903	.974	.389
داخل المجموعات	27.792	327	.926		
المجموع	29.598	329			

ويتضح من الجدول (14) أن مستوى الدلالة (.389) أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الضغوط النفسية لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

متغير المؤهل العلمي: أظهر اختبار (One Way ANOVA) عدم وجود فروق دالة إحصائياً ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط الضغوط النفسية لدى العاملين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ثانوية عامة فأقل	130	2.87	.978
دبلوم	20	3.44	.796
بكالوريوس	130	3.11	1.063
دراسات عليا	50	3.30	.841

جدول (16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.093	3	.364	.371	.775
داخل المجموعات	28.505	326	.983		
المجموع	29.598	329			

ويتضح من الجدول (16) أن مستوى الدلالة (.775) أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الضغوط النفسية لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

متغير الرتبة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط الضغوط النفسية لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني يعزى لمتغير الرتبة.

جدول (17): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي التي تعزى لمتغير الرتبة

الرتبة	العدد	المتوسط	الانحراف
جندي	18	3.31	.968
ضابط صف	214	2.71	.605
ضابط	98	3.07	1.053

جدول (18): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي التي تعزى لمتغير الرتبة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.253	2	.626	.663	.523
داخل المجموعات	28.345	327	.945		
المجموع	29.598	329			

يتضح من الجدول (18) أن مستوى الدلالة (.523) أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الضغوط النفسية لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى لمتغير الرتبة.

متغير سنوات الخدمة: أظهر اختبار (One Way ANOVA) عدم وجود فروق دالة إحصائياً ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط الضغوط النفسية لدى العاملين تعزى لسنوات الخدمة.

جدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تعزى لمتغير سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5	10	2.50	376.
من 5–10	30	2.54	.909
من 11–15	50	3.90	1.08
أكثر من 15	240	2.97	.932

جدول (20): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي التي تعزى لمتغير سنوات الخدمة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.825	3	1.608	1.883	.155
داخل المجموعات	24.772	326	.854		
المجموع	29.598	329			

يتضح من الجدول (20) أن مستوى الدلالة (.155) أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الضغوط النفسية لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- أبرز أشكال الشائعات التي يتعرض لها منتسبو قوى الأمن الفلسطيني:
  - شائعات تشكك في نزاهة وشفافية المؤسسة الأمنية.
  - شائعات تهدف إلى زعزعة الثقة بالمؤسسة الأمنية.
  - شائعات تتعلق بقدرات وكفاءة الأجهزة الأمنية في أداء مهامها.
  - شائعات تهدف إلى إثارة الخوف والقلق بشأن الوضع الأمني العام.

- أشارت النتائج أنّ أبرز مصادر الشائعات التي يتعرض لها منتسبو قوى الأمن الفلسطيني:
  - جهات سياسية أو حزبية.
  - المجموعات الإلكترونية المغلقة (المجموعات الخاصة).
  - مواقع التواصل الاجتماعي.
  - مواقع إخبارية غير رسمية أو مجهولة المصدر.

- أظهرت النتائج أن الشائعات تهدف إلى تشويه صورة الأجهزة الأمنية.

- أجمع أفراد عينة الدراسة أن الآثار النفسية التي يتعرض لها منتسبو قوى الأمن الفلسطيني تشكل عبئاً نفسياً إضافياً عليهم.

- تشير النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط الضغوط النفسية لدى العاملين في قوى الأمن الفلسطيني يعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية، سنوات الخدمة).

- أشارت عينة الدراسة أنه كلما زادت درجة انتشار الشائعات تزيد الضغوط النفسية عليهم.

التوصيات:

- تزويد منتسبي قوى الأمن بمعلومات دقيقة وموثوقة لتقليل أثر الشائعات على نزاهة المؤسسة.
- تطوير آلية رصد إلكترونية للرد على الشائعات عبر مواقع التواصل والمجموعات المغلقة بشكل مهني.
- استخدام وسائل الإعلام الرسمية والتواصل الاجتماعي لتعزيز ثقة المجتمع.
- بناء شراكات مع الإعلام والمجتمع المدني لتفنيد حملات توعية عامة.
- توفير برامج دعم نفسي لمساعدة المنتسبين في التعامل مع الضغوط الناتجة عن الشائعات.
- عقد ورش ودورات لتعليم كيفية التمييز بين الأخبار الموثوقة والمضللة.
- توعية المنتسبين بأهداف الجهات المروجة للشائعات (سياسية أو حزبية) لرفع الوعي بخطورتها.
- تبني خطاب إعلامي استباقي لتعزيز الصورة الإيجابية للمؤسسة ومنع استغلال الفراغ المعلوماتي.

المصادر والمراجع

أبو خيران، أحمد.، والخطيب، وليد. (2022). الشائعات الكاذبة وتأثيراتها السلبية على المجتمع. **مجلة فلسطين لأبحاث الأمن القومي**، 2(1)، 122–145.

أبو عون، محمود. (2022). واقع التنمية المستدامة في فلسطين: تحديات وتطلعات. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث**، 10(3)، 45–67.

أبو خليل، محمود. (2021). الحرب النفسية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. غزة: **مركز دراسات المستقبل**.

إبراهيم، صالح. (2019). الإشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع. **مجلة البحث العلمي في الآداب**، 20(8).

عبد الحميد، سعيد. (2019). الشائعات وآثارها النفسية في المجتمع الفلسطيني. **مجلة الدراسات النفسية والاجتماعية**، 13(2)، 55–78.

العالم، نادر. (2015). الشائعات وطرق مواجهتها. مجلة الجامعي، النقابة العامة لهيئة التدريس الجامعي، 21, 81.

التهامي، محمد. (1982). الرأي العام والحرب النفسية. القاهرة: دار المعارف.

العامرية، منى. (2014). أبعاد مفهوم الذات لدى العاملات وغير العاملات وعلاقته بمستوى الضغوط النفسية والتوافق الأسري بمحافظة الداخلية (رسالة ماجستير). كلية العلوم والآداب، جامعة نزوي، سلطنة عُمان، 29–32.

حجاب، محمد. (2005). الحرب النفسية. القاهرة: دار الفجر.

عرفات، يوسف. (2020). أثر الإعلام الرقمي في تشكيل الشائعات خلال الأزمات السياسية. **مجلة الإعلام الجديد**، 7(1)، 112–130.

السامرائي، أحمد. (2010). الشائعة: أخطر أسلحة الحرب النفسية. دار الفكر العربي.

جريفي، سامي. (2023). الاحتراق النفسي واستراتيجيات المواجهة لدى أطر الدعم الاجتماعي. **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.**

مراد، محمد. (1999). الإشاعة طرق انتشارها ومعالجتها (رسالة ماجستير). **جامعة أم درمان الإسلامية**، 27.

مصطفى، حسن. (2007). استخدام تكنولوجيا الاتصال في انتشار الشائعات: دراسة حالة على مستخدمي الإنترنت والهاتف السيار (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 27.

Berger, C. R., & Calabrese, R. J. (1975). Some explorations in initial interaction and beyond: Toward a developmental theory of interpersonal communication. Human Communication Research, 1(2), 99–112.

Lazarus, R. S., & Folkman, S. (1984). Stress, appraisal, and coping. (p. 19). New York: Springer Publishing Company.

McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). The agenda-setting function of mass media. Public Opinion Quarterly, 36(2), 176–187.

Nguyen, L., & Tran, A. (2024). Identifying Novel COVID-19 Rumours Through a Multi-channel Approach. In A. Editor (Ed.), Communicating COVID-19 (pp. 343–369). Springer.

Weinberger, S. (2017). Psychological warfare and information operations. Journal of Military Ethics, 16(3), 230–244. https://doi.org/10.1080/15027570.2017.1352745

المسؤولية الجنائية الدولية عن الحرب النفسية والشائعات في النزاعات المسلحة

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني الثالث للتدريب

(توظيف العلوم النفسية في البيئات الأمنية والعسكرية الفلسطينية)

الباحثة:

أ. دنيا سمير نعمان مسلّم

doniamslm1999@gmail.com

2025

الملخص

شهدت النزاعات المسلحة المعاصرة تصاعداً ملحوظاً في استخدام الحرب النفسية والشائعات الممنهجة كأدوات استراتيجية تتجاوز التأثير المعنوي لتفضي إلى انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للإنسان، وقد ترتقي في بعض صورها إلى مستوى الجرائم الدولية، مما أثار إشكالية قانونية جوهرية تتعلق بإمكانية مساءلة المسؤولين عن هذه العمليات أمام القضاء الجنائي الدولي، وقد انصب هدف هذه الدراسة على تحديد الإطار القانوني لمسؤولية الدول والأفراد عن استخدام الحرب النفسية والشائعات ضد المدنيين، مع تحليل مفهوم هذه العمليات وأهدافها وآثارها، ودراسة التكييف القانوني لها وفق أحكام القانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتسليط الضوء على التحديات القانونية والإثباتية المرتبطة بملاحقة مرتكبيها، وتم الاعتماد بالدراسة على المنهج الوصفي– التحليلي لدراسة النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية البارزة، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لمقارنة الممارسات القضائية الدولية وتحديد أوجه الغموض والفراغات القانونية في مساءلة الانتهاكات النفسية، مستنداً إلى سوابق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأظهرت النتائج أن التحريض المباشر والعلني عبر وسائل الحرب النفسية والشائعات يمكن أن يشكل الركن المادي للجرائم الدولية، مما يستلزم تعزيز مساءلة الدول والأفراد والجهات غير الحكومية، خصوصاً في ظل الاستخدام الواسع للإعلام الرقمي والمنصات التكنولوجية، بما يضمن حماية فعالة للمدنيين وتطوير آليات قانونية متكاملة لملاحقة مرتكبي هذه الانتهاكات.

الكلمات المفتاحية: الحرب النفسية، الشائعات، الانتهاك النفسي، الجرائم الدولية، المسؤولية الجنائية في النزاعات.

Abstract

Contemporary armed conflicts have witnessed a marked escalation in the use of psychological warfare and systematic rumors as strategic tools that transcend mere moral impact, leading to grave violations of fundamental human rights. In some instances, these actions may even rise to the level of international crimes. This raises a fundamental legal issue concerning the possibility of holding those responsible for these operations accountable before international criminal courts. This study aims to define the legal framework for the responsibility of states and individuals for the use of psychological warfare and rumors against civilians. It analyzes the concept of these operations, their objectives, and their effects, and examines their legal classification under the provisions of international humanitarian law and the Rome Statute of the International Criminal Court. The study also highlights the legal and evidentiary challenges associated with prosecuting perpetrators. It employs a descriptive-analytical approach to examine legal texts, international conventions, and prominent judicial rulings, while utilizing a comparative approach to compare international judicial practices and identify ambiguities and legal gaps in the prosecution of psychological violations. The study draws on the precedents of the International Criminal Tribunal for Rwanda and the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia. The results indicate that direct incitement Overt psychological warfare and the spread of rumors can constitute the material element of international crimes, necessitating enhanced accountability for states, individuals, and non-state actors, particularly given the widespread use of digital media and technological platforms. This is essential to ensure effective protection for civilians and the development of comprehensive legal mechanisms to prosecute perpetrators of these violations.

Keywords: psychological warfare, rumors, psychological abuse, international crimes, criminal responsibility in conflicts.

المقدمة

تُعَدّ النزاعات المسلحة في عصرنا الراهن ظاهرة مركبة تتجاوز في أبعادها نطاق المواجهة العسكرية المباشرة، لتتشابك مع أبعاد نفسية وقانونية وسياسية متداخلة، بما يعكس تحولاً جوهرياً في مفهوم الحرب التقليدية، فالمعارك لم تعد مقتصرة على ميادين القتال التي تُستَخدم فيها القوة النارية فحسب، بل امتدت إلى مجالات غير مرئية تستهدف بنية الوعي الجمعي، وتسعى إلى إضعاف التماسك الاجتماعي من خلال أساليب الحرب النفسية والعمليات الإعلامية الممنهجة، وفي هذا السياق؛ يتضح أن أدوات الصراع لم تعد محصورة في السلاح التقليدي، بل باتت الكلمة والصورة والمعلومة وسائل فعّالة في إعادة تشكيل القناعات وزرع الشكوك وتوجيه الإدراك العام نحو مسارات تخدم مصالح الأطراف المتنازعة (أبو غربية، 2020؛ فاضل، 2018).

إن هذه التحولات العميقة أفرزت واقعاً قانونياً أكثر تعقيداً، إذ أضحت الحروب النفسية والإعلامية تشكّل أحد المكونات الاستراتيجية للنزاعات المسلحة، الأمر الذي يطرح إشكالية حول مدى توافق هذه الممارسات

مع أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فالانتهاكات الناجمة عنها قد لا تُقاس بمؤشرات مادية أو خسائر بشرية مباشرة، لكنها تترك آثاراً طويلة الأمد على الأمن الإنساني واستقرار الدول، كما أن الطابع غير التقليدي لهذه المواجهات يُظهر قصور الأطر القانونية القائمة عن الإحاطة الكاملة بمختلف صورها، خاصة أنها تتجاوز الحدود الجغرافية وتخترق الأنظمة القانونية الوطنية والدولية على حد سواء؛ وبذلك، فإن الحرب النفسية لا يمكن النظر إليها باعتبارها مجرد أداة مساعدة، وإنما كعنصر رئيسي يعيد تعريف معايير النصر والهزيمة، ويؤسس لمرحلة جديدة في فهم طبيعة الحروب المعاصرة، وما تثيره من مسؤوليات جنائية وقانونية على الصعيد الدولي (الحلو، 2019؛ جندي، 2021).

أولاً. مشكلة الدراسة

مع تزايد توظيف الحرب النفسية والشائعات المُمنهجة كوسائل استراتيجية في النزاعات المسلحة، يبرز فراغ تشريعي واضح في القانون الجنائي الدولي، إذ لا تتوافر نصوص صريحة تُجرّم هذه الأفعال أو تُحدد مسؤولية مرتكبيها بشكل دقيق، هذا الواقع يثير إشكالية قانونية عميقة ترتبط بمدى إمكانية اعتبار هذه العمليات انتهاكات تتعدى الأثر المادي، لتشمل الأذى النفسي غير الملموس الذي يلحق بالمدنيين، ويستلزم توسيع نطاق الحماية القانونية، ومن ذلك؛ فإن التساؤل الرئيسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه هو:

إلى أي مدى يُمكن مساءلة المسؤولين عن استخدام الحرب النفسية والشائعات كأدوات للانتهاك في النزاعات المسلحة أمام القضاء الجنائي الدولي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، وهي:

1. ما التعريف القانوني للحرب النفسية والشائعات في النزاعات المسلحة؟
2. هل يُعد استخدام الشائعات ضد المدنيين جريمة وفق القانون الدولي؟
3. ما نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة مرتكبي الانتهاكات النفسية؟

ثانياً. أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من بُعدين أساسيين: علمي وعملي:

أ. الأهمية العلمية:

تنبثق الأهمية العلمية لهذه الدراسة من جرأتها في خوض عمق موضوع حديث النشأة، يكاد يظل في الظل ضمن أروقة القانون الدولي، وهو دور العمليات النفسية والشائعات كأدوات فاعلة في صراعات العصر المعاصر، فالدراسة لا تكتفي بكشف هذه الظاهرة بل تتعمق في إبراز مدى تعقيداتها القانونية، من خلال إعادة صياغة المفاهيم التقليدية للجريمة الدولية وتوسيع آفاقها لتشمل الأضرار النفسية ذات الطبيعة غير المادية، التي طالما كانت محل تردد وتجاهل؛ بهذا، تضيف الدراسة بعداً جديداً ومُحكماً للنظرية الجنائية الدولية، ممهّدة الطريق لفهم أعمق وأشمل لتطورات آليات العدالة الجنائية في مواجهة تحديات الحرب الحديثة.

ب. الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية في طرح الدراسة حلولاً قانونية متجددة ترمي إلى ملء الفراغ التشريعي الذي يعيق مساءلة مرتكبي الاعتداءات النفسية في النزاعات المسلحة، فهي تقدم تصوراً متكاملاً لآليات تعزيز الحماية القانونية للمدنيين، وتطوير أدوات المساءلة داخل إطار المحكمة الجنائية الدولية، بما يعزز مبادئ العدالة ويقضي على ثقافة الإفلات من العقاب، وهذا المنهج العملي لا يُثري النظام القانوني فحسب، بل يُمكّن الدول والمجتمع الدولي من التصدي بفعالية لأنماط العنف النفسي غير المرئية، متيحًا بذلك تعزيز الردع وتحقيق العدالة الحقيقية في أزمان الصراع والتغير.

ثالثاً. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. دراسة مفهوم الحرب النفسية والشائعات وفق القانون الدولي الإنساني ومسؤولية الأفراد والدول عنها.
2. تحليل القواعد القانونية المتعلقة بحماية المدنيين من العمليات النفسية والشائعات المنظمة.
3. استعراض التحديات القانونية في الإثبات والملاحقة الجنائية لهذه الانتهاكات وتقديم توصيات لتعزيز حماية المدنيين.

رابعاً. نطاق وحدود الدراسة:

أ- النطاق الزماني:

تتناول الدراسة حقبة العشر سنوات الممتدة من 2014 حتى 2024، التي شهدت تصاعداً ملحوظاً في استخدام استراتيجيات الحرب النفسية ضمن النزاع المسلح في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبرز هذه الفترة خصوصاً خلال العدوان على غزة عام 2014 وما تبعه من عمليات نفسية مُمنهجة، كنموذج واقعي وجوهري يمكن من خلاله دراسة مدى إمكانية تصنيف تلك الممارسات كجرائم في ظل القانون الدولي.

ب- النطاق المكاني:

تتركز الدراسة على قطاع غزة كميدان رئيسي لتطبيق وسائل الحرب النفسية، حيث تعرّض المدنيون هناك لحملات نفسية وإعلامية مُمنهجة خلال فترات العدوان المختلفة، مما يجعل القطاع إطاراً ملموساً لتحليل مدى تطبيق المعايير القانونية الدولية على هذه الظاهرة في بيئة نزاع مسلح مستمرة.

ج- النطاق الموضوعي:

تنحصر الدراسة في الجانب القانوني للعمليات النفسية والشائعات المنظمة في النزاعات المسلحة، مع التركيز على تقييم إمكانية تصنيفها ضمن الجرائم الدولية وفق القانون الجنائي الدولي، ويستثنى من نطاق البحث التحليل النفسي والإعلامي، ليقتصر التركيز على الجوانب القانونية والمسائل المتعلقة بالمساءلة الجنائية.

خامساً. منهج الدراسة:

لقد اعتمدتُ بالدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل النصوص القانونية الدولية ذات الصلة، خاصة القواعد الموضوعية والإجرائية للقانون الدولي الجنائي، بهدف بناء تصور شامل حول الإطار القانوني الذي يحكم الحرب النفسية والشائعات.

سادساً. عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من النصوص القانونية الدولية ذات الصلة بموضوع المسؤولية الجنائية الدولية، مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 واتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، إضافة إلى عدد من الأحكام القضائية الدولية التي تناولت الحرب النفسية والشائعات كأحد أساليب النزاعات المسلحة، مع تطبيق عملي على قطاع غزة بوصفه نموذجاً واقعياً لآثار الحرب النفسية والإعلامية خلال العدوان العسكري.

سادساً. هيكلية الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين وكل مبحث مطلبين وكل مطلب فرعين وفق لما يلي:

المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي للحرب النفسية والشائعات في النزاعات المسلحة المعاصرة

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للحرب النفسية والشائعات في القانون الدولي

المطلب الثاني: الإطار القانوني الدولي المنظم للحرب النفسية والشائعات

المبحث الثاني: الإطار الجنائي الدولي لمساءلة مرتكبي الانتهاكات النفسية في الأراضي الفلسطينية

المطلب الأول: التكييف القانوني لأركان الجرائم النفسية في ضوء نظام روما الأساسي

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية على الحرب النفسية في قطاع غزة

المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي للحرب النفسية والشائعات في النزاعات المسلحة المعاصرة

تُعدّ الحرب النفسية والشائعات من الوسائل غير التقليدية في النزاعات المسلحة الحديثة، إذ تستهدف التأثير في الوعي الجمعي والحالة المعنوية للمجتمعات دون استخدام القوة المادية المباشرة، وذلك عبر نشر المعلومات المضللة والدعاية المقنّعة لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية، ورغم غياب نصوص صريحة تُنظم هذه الممارسات في القانون الدولي، إلا أن مبادئ التمييز، والتناسب، والإنسانية الواردة في القانون الدولي الإنساني تُشكّل إطاراً مرجعياً لتجريم الأفعال التي تُلحق أضراراً نفسية بالمدنيين، بوصفها انتهاكًا لحق الإنسان في الكرامة والسلامة النفسية الذي تكفله الاتفاقيات الدولية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2005؛ العيسى، 2021).

ومن منظور القانون الجنائي الدولي، يمكن أن تُكيّف الحرب النفسية والشائعات الممنهجة كجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية إذا توافرت عناصر القصد الجنائي والضرر الجسيم، استناداً إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، غير أن الطبيعة غير المادية لهذه الممارسات تمثل تحدياً أمام الإثبات القانوني والمساءلة، ما يستدعي تطوير أدوات تقنية وقانونية متقدمة لرصد الانتهاكات وتوثيقها وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب، تعزيزاً لمبدأي العدالة والكرامة الإنسانية (النجار، 2017؛ حمدان، 2019). ولقد قمت بتقسيم المبحث إلى مطلبين فتناول (المطلب الأول) المفاهيم الأساسية للحرب النفسية والشائعات في القانون الدولي، وأما (المطلب الثاني) فتناول الإطار القانوني الدولي المنظم للحرب النفسية والشائعات على النحو التالي:

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للحرب النفسية والشائعات في القانون الدولي

تُعدّ الحرب النفسية والشائعات من أبرز أساليب الصراع غير التقليدية التي تستهدف النيل من استقرار الأفراد ومعنوياتهم أثناء النزاعات المسلحة، وقد حظرت المادة (51/2) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الأعمال أو التهديدات التي ترمي إلى بثّ الرعب بين السكان المدنيين، مؤكدةً على ضرورة احترام مبدأ التمييز وحماية المدنيين من الأذى النفسي، وإذا ما مورست هذه الحرب بصورة مُمنهجة وأفضت إلى معاناة إنسانية جسيمة، فإنها يمكن أن تُصنَّف ضمن جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية وفقاً للمادة (7) من نظام روما الأساسي. كما يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على حظر المعاملة القاسية أو المهينة، مما يستوجب وضع قيود قانونية واضحة لمواجهة آثار الحرب النفسية والشائعات وضمان صون الكرامة الإنسانية (العيسى، 2021). ولقد قمت بتقسيم المطلب إلى فرعين فتناول (الفرع الأول) تعريف الحرب النفسية وأركانها، وأما الفرع الثاني فتناول (طبيعة الشائعات وتأثيرها في النزاعات المسلحة) على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الحرب النفسية وأركانها

أولاً: الحرب النفسية

تُعرف الحرب النفسية بأنها مجموعة من الإجراءات المخططة التي تستخدم وسائل إعلامية أو تواصلية أو رمزية للتأثير على إدراك وسلوك الخصم، بهدف إضعاف قدرته المعنوية أو إرباك خططه، وتعد هذه العمليات جزءاً من الاستراتيجية العسكرية والسياسية للطرف المهاجم، حيث غالباً ما تُنفذ بالتوازي مع العمليات العسكرية الميدانية لتحقيق أهداف محددة (حمدان، 2019، ص 33). من المنظور القانوني الدولي، لا تُعد الحرب النفسية مجرد نشاط دعائي، بل تدخل ضمن نطاق الأفعال التي يمكن أن تخضع لرقابة القانون الدولي الإنساني عندما تستهدف المدنيين، فالمادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 تحظر الأعمال أو التهديدات بالعنف الموجهة أساساً لبث الرعب بين السكان المدنيين، مما يحدد الإطار القانوني للحرب النفسية.

ويُمكن تقسيم أركان الحرب النفسية وفق هذا الإطار القانوني إلى:

الركن المادي: يتمثل في الأفعال الملموسة مثل النشر الإعلامي المضلل، الرسائل المهددة، أو بث الصور الصادمة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

الركن المعنوي (القصد): يشترط وجود نية مسبقة للتأثير النفسي بغرض إضعاف الخصم أو إرغامه على

اتخاذ قرارات تخدم الطرف المهاجم.

الركن القانوني: يشمل مخالفة هذه الأفعال للالتزامات الدولية بحماية المدنيين، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول (العيسى، 2021، ص 88).

الفرع الثاني: طبيعة الشائعات وتأثيرها في النزاعات المسلحة

تُعد الشائعة في سياق النزاعات المسلحة وسيلة من وسائل الحرب النفسية، تُبث عمداً دون تحقق بهدف التأثير على المدنيين أو المقاتلين وإثارة الرعب والفوضى لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية، ويُحظر هذا النوع من الأفعال بموجب المادة (51/2) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، التي تمنع الأعمال أو التهديدات بالعنف الموجهة لبث الرعب بين السكان المدنيين، ومن هذا المنطلق، تُعتبر الشائعة أداة قانونية يمكن مساءلة مرتكبيها بموجب القانون الدولي الإنساني إذا ألحقت أضراراً نفسية جسيمة، وقد تُصنّف كجريمة ضد الإنسانية وفق المادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تلعب الشائعات دوراً جوهرياً في إضعاف الروح المعنوية وزعزعة الأمن الاجتماعي والسياسي خلال النزاعات المسلحة، مما يجعلها سلاحاً نفسياً ذا آثار قانونية وإنسانية بالغة، ويُقيّم أثرها القانوني وفق طبيعة النزاع وحجم الضرر الناتج عنها، خاصة إذا أدت إلى ترهيب المدنيين أو عرقلة المساعدات الإنسانية، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي تطوير آليات فعالة لرصد هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها بما يضمن احترام الكرامة الإنسانية (سالم، 2020).

المطلب الثاني: الإطار القانوني الدولي المنظم للحرب النفسية والشائعات

يشكل الإطار القانوني الدولي الضابط الأساسي لاستخدام الحرب النفسية والشائعات، حيث تفرض مبادئ القانون الدولي الإنساني مثل التمييز والتناسب والإنسانية حدوداً واضحة لا يجوز تجاوزها، كما تكفل الاتفاقيات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان حماية المدنيين من الأضرار النفسية والاجتماعية الناتجة عن هذه الممارسات، مع توفير آليات قانونية لمساءلة المسؤولين عنها، مما يعكس اعتراف المجتمع الدولي بأهمية حماية النفس البشرية بجانب الجسد أثناء النزاعات (خليل، 2020؛ العيسى، 2021؛ النجار، 2017). ولقد قمت بتقسيم المطلب إلى فرعين: فتناول (الفرع الأول) تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني على الحرب النفسية والشائعات، وأما (الفرع الثاني) فتناول الحماية القانونية لحقوق الإنسان والمسؤولية الجنائية تجاه الحرب النفسية على النحو التالي:

الفرع الأول: تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني على الحرب النفسية والشائعات

يشكل القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم سلوك أطراف النزاع، ويهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الأفراد غير المشاركين في القتال، لا سيما المدنيين وتتمحور هذه الحماية حول مجموعة من المبادئ الجوهرية التي ينبغي الالتزام بها لضمان عدم تحويل النزاع إلى أداة للدمار النفسي والمعنوي، ومن أهم هذه المبادئ: (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2004؛ هنكن، 2010؛ شريف بسيوني، 2008).

1. مبدأ التمييز

ينص مبدأ التمييز على ضرورة التفرقة بين المقاتلين والمدنيين، بحيث لا يجوز استهداف المدنيين بشكل مباشر بأي وسيلة من الوسائل (اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، المادة 48؛ البروتوكول الإضافي الأول، المادة 51). هذا المبدأ يحظر توجيه أية عمليات عسكرية ضد المدنيين، ويشمل ذلك استخدام وسائل الحرب النفسية أو بث الشائعات التي تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمع المدني، مما يُعد انتهاكاً صريحاً لهذا المبدأ (حمدان، 2019).

2. مبدأ التناسب

ينص هذا المبدأ على ألا تتجاوز الأضرار الناتجة عن العمليات العسكرية الأهداف العسكرية المشروعة (البروتوكول الإضافي الأول، المادة 51/ب). وبذلك، فإن الأذى النفسي والاجتماعي الناجم عن استخدام الحرب النفسية يجب أن يكون متناسباً مع الغرض العسكري، وإذا أدى إلى أضرار مفرطة على المدنيين أو إلى تدمير النسيج الاجتماعي بشكل لا يتناسب مع الفائدة العسكرية المرجوة، فإنه يعد مخالفة قانونية واضحة (خليل، 2020).

3. مبدأ الإنسانية

يركز مبدأ الإنسانية على حظر استخدام وسائل تسبب معاناة غير ضرورية أو أضراراً نفسية وجسدية لا مبرر لها (اتفاقيات جنيف لعام 1949، المادة 3 المشتركة؛ البروتوكول الإضافي الأول، المادة 57). الحفاظ على كرامة الإنسان هو جوهر هذا المبدأ، ويستوجب مساءلة المسؤولين عن استخدام الحرب النفسية التي تستهدف السلامة النفسية للمدنيين من خلال آليات قانونية صارمة (العيسى،2021، ص33). وكما تجرم المادة (13) من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949تعريض أسرى الحرب للإهانات أو الفضول العام، وهو ما يمتد ليشمل نشر الشائعات التي قد تؤدي إلى تعريضهم للخطر النفسي أو الجسدي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر،2016).

الفرع الثاني: الحماية القانونية لحقوق الإنسان والمسؤولية الجنائية تجاه الحرب النفسية

تُعد الحرب النفسية من أخطر صور النزاعات الحديثة لما تتركه من آثار عميقة على الكرامة والسلامة النفسية للمدنيين، وهو ما يجعلها محل حماية ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يؤكد في المادة (7) على حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة، بما يشمل الأذى النفسي الناتج عن استخدام أساليب الحرب النفسية كالتخويف ونشر الشائعات. وتؤكد هذه النصوص على التزام الدول باتخاذ التدابير الوقائية والتشريعية لحماية المدنيين من الانتهاكات النفسية الممنهجة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016؛ العيسى، 2021).

ويكمل القانون الجنائي الدولي هذا الإطار من خلال تحديد المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تُحدث ضرراً نفسياً جسيماً، باعتبارها من الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب وفق نظام روما الأساسي (1998)، كما أن تطور الوسائل الرقمية وسوء استخدامها في بث الشائعات والتضليل يتطلب تحديثاً مستمراً للمنظومة القانونية الدولية لضمان مساءلة مرتكبي هذه الأفعال، وتعزيز التعاون بين الدول والمنظمات لحماية الأمن النفسي والاجتماعي للمدنيين (حمدان، 2019؛ المجلس الاستشاري للمحكمة الجنائية الدولية، 2022).

المبحث الثاني: الإطار الجنائي الدولي لمساءلة مرتكبي الانتهاكات النفسية في الأراضي الفلسطينية

تُظهر التجربة الفلسطينية أن النزاعات المسلحة لا تُدار فقط عبر العنف المادي المباشر، بل تتجاوز ذلك إلى أشكال أكثر تعقيداً من الانتهاكات، تتمثل في الإيذاء النفسي المُمنهج وهذه الانتهاكات، التي تُمارَس في إطار احتلال طويل الأمد، تشمل الحصار النفسي، والإذلال العلني، والترويج الإعلامي الموجه، ونشر الشائعات المنظمة، وكلها تهدف إلى تفكيك البنية المعنوية للمجتمع الفلسطيني وإضعاف مقاومته (شاهين،2023، ص48). أن خطورة هذه الانتهاكات تكمن في أنها تعمل ببطء وتراكم، فتحدث أضراراً ذهنية جماعية لا تقل فداحة عن العنف الجسدي المباشر، لكنها أقل وضوحاً في الأدلة الجنائية، مما يجعل توثيقها تحدياً قانونياً وإنسانياً، ومن ذلك لقد قسمت المبحث إلى مطلبين (المطلب الأول) التكييف القانوني لأركان الجرائم النفسية في ضوء نظام روما الأساسي، وأما (المطلب الثاني) فتناول دراسة تطبيقية على الحرب النفسية في قطاع غزة، على النحو التالي:

المطلب الأول: التكييف القانوني لأركان الجرائم النفسية في ضوء نظام روما الأساسي

1. الركن المادي: يقوم الركن المادي للجرائم النفسية على كل فعل أو امتناع يُفضي إلى إحداث معاناة عقلية أو معنوية بالغة الشدة، دون اشتراط أذى جسدي مباشر، ويشمل ذلك العزل القسري، والتهديد المكرر، والإذلال المتعمد، والتحكم في المعلومات بهدف ترهيب السكان (الدسوقي، 2022، ص55). وقد نصت المادة (7) من نظام روما على أن «التعذيب» و«الاضطهاد» قد يتخذان أشكالاً نفسية، فيما أدرجت المادة (8) ضمن جرائم الحرب الأفعال التي تمس الكرامة الإنسانية، بما فيها المعاملة المهينة، وهو ما يفتح المجال لتكييف الإيذاء النفسي ضمن هذا الإطار (بيومي، 2020).

2. الركن المعنوي: يتطلب الركن المعنوي إثبات أن الجاني كان على علم بطبيعة أفعاله وآثارها، وأنه أراد أو قبل بوعي إحداث المعاناة النفسية، وأن المادة (30) من نظام روما تشدد على «القصد والعلم»، وهو ما يمكن استنتاجه من طبيعة السلوك المُمنهج (سالم،2019، ص39). وفي الحالة الفلسطينية، يمكن الاستدلال على القصد من خلال أنماط متكررة من الحصار النفسي وسياسات الإذلال (شاهين، 2023، ص66).

3. شرط السياق: لا يكتسب الفعل صفة الجريمة الدولية إلا إذا وقع في سياق نزاع مسلح أو كان جزءاً من هجوم منهجي على المدنيين، تقارير المراقبة تشير إلى أن أساليب الحرب النفسية في فلسطين تُمارَس بشكل منظم، مما يحقق هذا الشرط (الأشقر،2021، ص56). وترى الباحثة أنّ شرط «المنهجية» في نظام روما ينطبق بوضوح على الحالة الفلسطينية، لكن الإشكال يكمن في قصور الإرادة السياسية الدولية في فتح تحقيقات جدية في الجرائم النفسية ((Bassiouni,2010,44. ولقد قمت بتقسيم المطلب إلى فرعين: فتناول (الفرع الأول) مدى استيفاء الشائعات المنظمة لركني الجريمة الدولية (المادي والمعنوي)، وأما الفرع (الثاني) فتناول قابلية الانتهاك النفسي للتصنيف ضمن الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب على النحو التالي:

الفرع الأول: مدى استيفاء الشائعات المنظمة لركني الجريمة الدولية (المادي والمعنوي)

يمثل الركن المادي للجريمة الدولية الجانب الخارجي المتمثل في السلوك الإجرامي والنتيجة الضارة وعلاقة السببية، فوفقاً للمادة (7) من نظام روما الأساسي، يمكن أن يتخذ التعذيب أو الاضطهاد أشكالاً نفسية، كما

نصت المادة (8) على إدراج المعاملة المهينة ضمن جرائم الحرب، بما في ذلك تلك التي تمس الكرامة الإنسانية؛ وعليه فإن نشر الشائعات المنظمة بصورة متعمدة بهدف بث الخوف وتفكيك النسيج الاجتماعي، يدخل ضمن هذا الركن، إذا ما كان جزءاً من سياسة ممنهجة تمارسها سلطة احتلال أو جماعة مسلحة (بيومي،49،2020). أما الركن المعنوي، فيستلزم إثبات القصد والعلم وفق المادة (30) من نظام روما الأساسي، أي أن يكون الفاعل على دراية بتأثير الشائعات وأن يقصد إحداث الضرر النفسي بالمدنيين، ويتعزز ذلك إذا ارتبط الهدف بسياسات تمييزية أو إقصائية، مما يجعله أقرب إلى جريمة اضطهاد تدخل ضمن نطاق الجرائم ضد الإنسانية وفق المادة (7) من النظام الأساسي (سالم،89،2019).وبناءً على ذلك، فإن توافر الركنين المادي والمعنوي معاً يجعل من الشائعات المنظمة أداة حرب نفسية يمكن أن ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية، خاصة عندما تكون جزءاً من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين (الأشقر،2021، ص76).

الفرع الثاني: قابلية الانتهاك النفسي للتصنيف ضمن الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب

يمكن تصنيف الإيذاء النفسي الذي يتعرض له المدنيون في فلسطين كجريمة ضد الإنسانية أو كجريمة حرب، إذ تنص المادة (7) من نظام روما الأساسي على أن الأفعال اللاإنسانية المرتكبة في هجوم واسع أو منهجي ضد المدنيين تدخل ضمن هذا الإطار، بينما تؤكد المادة (8) أن الإضرار الجسيم بالصحة العقلية يعد جريمة حرب، وتجارب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ويوغسلافيا السابقة أظهرت أن الاعتداءات النفسية الناتجة عن الإذلال والتهديد تُعد جزءاً من الأفعال اللاإنسانية، وتطبيق ذلك على غزة يظهر من خلال سياسات الحصار النفسي والإذلال الإعلامي الممنهج، ما يجعل الإيذاء النفسي مكوناً قانونياً قائماً بذاته ضمن الانتهاكات الدولية (شاهين، 2023؛ الدسوقي، 2022).

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية على الحرب النفسية في قطاع غزة

تشكل الحرب النفسية في قطاع غزة امتداداً للانتهاكات ضد المدنيين، إذ لا يقتصر أثرها على القتل أو التدمير المادي، بل يشمل استهدافاً ممنهجاً للسلامة النفسية والاجتماعية، من خلال الحرمان المستمر من ضروريات الحياة الأساسية وخلق حالة من الخوف والضغط النفسي الدائم، هذا الضرر النفسي يُعد جزءاً من الجرائم ضد الإنسانية وفق نظام روما الأساسي، مما يستدعي تطوير معايير قانونية دقيقة لإثبات الأذى النفسي ومساءلة مرتكبيه على الصعيد الدولي، خصوصاً في ظل استمرار الاحتلال والحصار الذي يعمّق معاناة المدنيين ويهدد كرامتهم الأساسية (مركز الزيتونة للدراسات، 2023). وقمت بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين وهما: (الفرع الأول) يتناول أنماط وأساليب العمليات النفسية المستخدمة ضد المدنيين في غزة، وأما (الفرع الثاني) يتناول حدود مساءلة مرتكبي الأذى النفسي أمام المحكمة الجنائية الدولية على النحو التالي:

الفرع الأول: أنماط وأساليب العمليات النفسية المستخدمة ضد المدنيين في غزة

لقد اعتمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الأساليب النفسية الممنهجة، بهدف تقويض الصمود الشعبي وإحداث تفكك في البنية الاجتماعية، ومن أبرز هذه الأساليب:

التضليل الإعلامي وبث الشائعات: يقوم الاحتلال ببث أخبار كاذبة أو مضللة عبر منصات التواصل الاجتماعي أو الرسائل الهاتفية، تتعلق بسقوط مناطق بأكملها أو بانهيار البنية الأمنية أو السياسية للمقاومة، يترتب على

هذه الأخبار شعور واسع بالهلع وفقدان الثقة بالمجتمع المحلي، ويُصنف هذا السلوك كخرق للمادة (51) من البروتوكول الإضافي الأول، التي تحظر الأعمال الرامية إلى بث الرعب بين السكان المدنيين، بما يجعله انتهاكاً مباشراً لمبدأ الإنسانية (Sassòli, 2019,36).

الرسائل النصية والاتصالات الهاتفية التحذيرية: غالباً ما تُوجه رسائل جماعية للمدنيين تتضمن تهديدات بقصف منازلهم أو مناطقهم، وهو ما يُستخدم كوسيلة لخلق الفوضى وتشريد السكان بشكل عشوائي، ورغم أن هذه الممارسات تُقدَّم باعتبارها «تحذيرات إنسانية»، إلا أنها في حقيقتها أدوات نفسية تُرغم المدنيين على مغادرة مساكنهم قسراً، في خرق واضح للمادة (17) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين؛ وهنا يتجلى انتهاك مبدأ التمييز، باعتبار أن المدنيين لا يجوز معاملتهم كأهداف عسكرية (Dinstein, 2016,49).

استهداف الرموز الجماعية والنفسية: يلجأ الاحتلال إلى قصف المدارس والمراكز الإعلامية والأماكن التراثية التي تحمل قيمة رمزية في الوعي الجمعي الفلسطيني، بما يترك آثاراً نفسية مضاعفة على المدنيين، وهذا النمط لا يستهدف الأعيان المادية بقدر ما يستهدف الهوية والانتماء، الأمر الذي يمس الحق في الكرامة الإنسانية، المكفول في المادة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Kretzmer, 2012,55).

استخدام الطائرات المسيّرة (الزنانة) كوسيلة إرهاب نفسي: تحلق الطائرات الاستطلاعية بشكل مستمر في أجواء غزة، وتصدر أصواتاً مزعجة تُحدث توتراً دائماً لدى المدنيين، خصوصاً الأطفال، وقد وثقت تقارير حقوقية آثار هذه الممارسة على الصحة النفسية، مثل اضطرابات النوم والتوتر المزمن، ورغم غياب القصف الفعلي، إلا أن الوجود الدائم للطائرات يُعدّ أداة نفسية للسيطرة والرعب، في انتهاك لمبدأ الإنسانية الذي يحظر المعاملة القاسية واللاإنسانية (ICRC, 2021,19).

الفرع الثاني: حدود مساءلة مرتكبي الأذى النفسي أمام المحكمة الجنائية الدولية

تُثير مساءلة مرتكبي الأذى النفسي في النزاعات المسلحة، ولا سيما في قطاع غزة، إشكالية قانونية تتعلق بمدى قابلية هذا النوع من الأفعال للتكييف ضمن الجرائم الدولية. ورغم أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لم يورد «الأذى النفسي» كمصطلح مستقل، إلا أن نصوصه تُتيح إدراجه ضمن الجرائم ضد الإنسانية، إذ تنص المادة (7/1-ك) على أن «الأفعال اللاإنسانية الأخرى التي تسبب عمداً معاناة شديدة أو إصابة خطيرة في السلامة البدنية أو العقلية» تُعد من الجرائم ضد الإنسانية إذا ارتُكبت في سياق هجوم واسع النطاق ضد المدنيين (Rome Statute, 1998).

كما تُقرّ المادة (8/2-أ/2) من النظام ذاته بأن المعاملة اللاإنسانية أو التعذيب تُشكل جريمة حرب، الأمر الذي يشمل الأفعال النفسية الممنهجة التي تُحدث معاناة عقلية جسيمة. ويدعم هذا الاتجاه نص المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تؤكد ضرورة احترام المدنيين وصون كرامتهم وحمايتهم من أي اعتداء على شرفهم أو نفسيتهم، إلى جانب المادة (51/2) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 التي تحظر أعمال العنف أو التهديد بالعنف الموجهة لبث الرعب بين المدنيين (ICRC, 1987). وتتمثل الصعوبة الأساسية في إثبات الركن المعنوي لهذه الجرائم، إذ تشترط المادة (30) من نظام روما الأساسي توافر القصد والعلم بأن الفعل سيؤدي إلى معاناة نفسية، وهو ما يتضح في ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من بث الشائعات الموجهة، والرسائل الهاتفية المهددة، واستهداف الرموز النفسية والثقافية، والتي تُظهر نية واضحة لإضعاف الروح

المعنوية للمدنيين (Dinstein,2016). وقد اعترفت المحاكم الدولية بأهمية الضرر النفسي في قضايا سابقة، مثل قضية أكاييسو أمام المحكمة الخاصة برواندا، التي اعتبرت الترويع والاعتداء النفسي أحد عناصر الإبادة الجماعية، وكذلك في محاكم البوسنة التي أقرت بأن الترويع المنهجي يُعد جريمة ضد الإنسانية (Cassese, 2008).

وبناءً على ذلك، يمكن إدراج الأذى النفسي الناتج عن الحرب النفسية ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، شريطة تطوير آليات متخصصة لإثبات المعاناة النفسية عبر تقارير طبية وشهادات خبراء، كما يُمثل الواقع الفلسطيني في غزة نموذجاً واضحاً للحاجة إلى توسيع نطاق الحماية القانونية ليشمل النفس البشرية والكرامة الإنسانية، بما يعزز من فعالية المساءلة الدولية وردع تكرار هذه الممارسات في النزاعات المستقبلية.

الخاتمة

لقد بينت هذه الدراسة أن الحرب النفسية والشائعات لم تعد مجرد وسيلة دعائية هامشية، بل تحولت إلى سلاح غير تقليدي يُستخدم في النزاعات المسلحة لإضعاف الروح المعنوية وزعزعة الاستقرار المجتمعي، وصولًا إلى ارتكاب انتهاكات ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية، وقد أوضح التحليل القانوني أنّ هذه الممارسات، متى اقترنت بالقصد الجنائي ونُفذت بصورة منظمة أو واسعة النطاق، يمكن أن تشكل جزءاً من الركن المادي لجرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب وفقًا لنظام روما الأساسي، كما أثبتت التجارب العملية في رواندا والبوسنة وفلسطين أن الإعلام الموجّه والعمليات النفسية المنظمة قد شكلت أدوات رئيسية في ارتكاب انتهاكات خطيرة تستوجب المساءلة الدولية، ولقد توصلت إلى العديد من النتائج والتوصيات وهي موضحة كالتالي:

أولاً: النتائج

1. الحرب النفسية والشائعات تُعد أداة من أدوات الانتهاك في النزاعات المسلحة، وقد تشكل جزءاً من الركن المادي للجرائم الدولية.
2. القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي يوفران أساساً لتجريم هذه الأفعال، خاصة في حال التحريض المباشر والعلني على العنف أو الإبادة.
3. أن السوابق القضائية الدولية لمحاكم (يوغوسلافيا، ورواندا) أثبتت أن الخطاب الإعلامي التحريضي يمكن أن يشكل جريمة دولية قائمة بذاتها.
4. المنصات الرقمية الحديثة أصبحت أداة رئيسية لممارسة العمليات النفسية ونشر الشائعات على نطاق واسع أثناء النزاعات المسلحة.
5. المنظمات الدولية والمجتمع المدني ما زال دورهما محدوداً في رصد وتوثيق الانتهاكات الناتجة عن العمليات النفسية.

ثانياً: التوصيات

1. يجب تطوير التفسير القضائي لنظام روما الأساسي بما يتيح إدراج العمليات النفسية والشائعات كوسائل لارتكاب الجرائم الدولية.
2. الدعوة إلى تعديل بعض النصوص الدولية أو اعتماد بروتوكول إضافي لاتفاقيات جنيف يجرّم الحرب النفسية صراحةً ويحدد مسؤولية مرتكبيها.
3. تمكين المحكمة الجنائية الدولية من ملاحقة مرتكبي التحريض الإعلامي عبر عمليات نفسية ممنهجة باعتبارها جرائم تدخل في اختصاصها.
4. إلزام الشركات التكنولوجية والمنصات الرقمية بالامتثال للمعايير الدولية، وفرض رقابة قانونية لمنع استخدامها في التحريض أو التضليل.
5. دعم وتعزيز دور المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في الرصد والتوثيق، والاعتراف بتقاريرها كمصادر إثبات أمام المحاكم الدولية.

قائمة المراجع

أولاً. المراجع العربية

أ. الكتب العلمية:

محمد الأشقر، **التطورات الحديثة في القانون الجنائي الدولي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2022م.

عبد الله الدسوقي، **الجريمة الدولية في ضوء نظام روما الأساسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2022م.

محمد العيسى، **القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2021م.

أحمد حمدان، **الحرب النفسية في القانون الدولي الإنساني**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019م.

سامي خليل، **الشائعات والحرب الإعلامية في النزاعات المسلحة**، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2020م.

سليم خليل، **الشائعات وتأثيرها على الأمن القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020م.

فارس النجار، **المسؤولية الدولية عن الأضرار النفسية في النزاعات المسلحة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019م.

رائد النجار، **القانون الجنائي الدولي: النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان 2017.

حسن بيومي، **الحماية الدولية لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

فهد سالم، **المسؤولية الجنائية الفردية في القانون الدولي**، دار وائل للنشر، عمان،2019.

نوال شاهين، **الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين في النزاعات المسلحة**، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة،2023م.

ب. المقالات العلمية:

سعاد حمدان، تحديات القانون الدولي في مواجهة الحروب النفسية الرقمية، مجلة القانون الدولي، المجل د12، العدد3، 45-68، 2019م.

ج. التقارير:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2020). القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

د. المواقع الإلكترونية:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2016). قواعد الحرب: الأسئلة المتداولة. تاريخ النشر13/5/2016، تاريخ الزيارة 18/7/2025 متاح على https://www.icrc.org/en/document/FAQ-rules-of-war-ihl

المحكمة الجنائية الدولية. (1998). نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. تاريخ النشر20/5/2024، تاريخ الزيارة 20/7/2025متاح على https://www.icc-cpi.int/sites/default/file/Rome-Statute-eng.pdf

المجلس الاستشاري للمحكمة الجنائية الدولية. (2022). تقرير المجلس الاستشاري حول تطبيق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الحروب النفسية. تاريخ النشر 15/10/2022، تاريخ الزيارة 22/8/2025 متاح على .https://www ila-americanbranch.org/wp-content/uploads/The-Council-of-Advisers-Report-on-the-Application-of-the-Rome-Statute-of-the-International-Criminal-Court-to-Cyberwarfare.pdf

هـ. الاتفاقيات والمواثيق الدولية

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام (1966).

البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام (1977).

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام (1998).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. الكتب العلمية

Cassese, A. (2008). International Criminal Law (2nd ed.). Oxford: Oxford University Press.

Cryer, R., Friman, H., Robinson, D., & Wilmshurst, E. (2019). An Introduction to International Criminal Law and Procedure (4th ed.). Cambridge: Cambridge University Press.

Schabas, W. A. (2017). An Introduction to the International Criminal Court (5th ed.). Cambridge: Cambridge University Press.

Minow, M. (1998). Between Vengeance and Forgiveness: Facing History after Genocide and Mass Violence. Boston: Beacon Press.

Schabas, W. A. (2021). The International Criminal Court: A Commentary on the Rome Statute. Oxford University Press.

2. المقالات

Akhavan, P. (1996). The Yugoslav Tribunal at a Crossroads: The Dayton Peace Agreement and Beyond. Human Rights Quarterly, 18(2), 259–285.

أثر الحرب النفسية والإشاعات على الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية ودور الرحمة الذاتية في التخفيف من حدتّه

The Impact of Psychological Warfare and Rumors on Job Burnout Among Security Institution PERSONNEL and the Moderating Role of the Self -Compassion

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني الثالث للتدريب

(توظيف العلوم النفسية في البيئات الأمنية والعسكرية الفلسطينية)

الباحثة: د. رندة محمد صالح غنيم (طوطح)

جامعة القدس المفتوحة -فلسطين

Email: rghneim662012@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الحرب النفسية والإشاعات على الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، ودور الرحمة الذاتية كعامل وسيط للتخفيف من هذا الاحتراق، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة كل من مقياس الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني والرحمة الذاتية، وتكونت عينة الدراسة من(372) فردًا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة، أظهرت النتائج أن الحرب النفسية والإشاعات تؤثر بشكل مباشر على الاحتراق المهني، بينما تلعب الرحمة الذاتية دورًا وسيطًا يقلل من هذا التأثير، وتوصي الدراسة في: تطوير برامج تدريبية لتعزيز الرحمة الذاتية لدى العاملين في المؤسسة الأمنية، تكثيف حملات التوعية حول خطورة الحرب النفسية والإشاعات وسبل مقاومتها.

الكلمات المفتاحية: الحرب النفسية، الاحتراق المهني، الرحمة الذاتية، المؤسسة الأمنية.

Abstract:

This study aimed to examine the impact of psychological warfare and rumors on job burnout among employees in the Palestinian security institution, and to explore the mediating role of self-compassion in alleviating this burnout. The study adopted a descriptive-analytical approach and utilized validated measures for psychological warfare and rumors, job burnout, and self-compassion. A systematically randomized sample of 372 individuals was selected. The results indicated that psychological warfare and rumors have a direct impact on job burnout, while self-compassion plays a mediating role in reducing this effect. The study recommends developing training programs to enhance self-compassion among security personnel and intensifying awareness campaigns on the dangers of psychological warfare and rumors and strategies to counter them.

Keywords: Psychological warfare, Job burnout, Self-compassion, Security institution.

المقدمة:

تُعد المؤسسات الأمنية ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات، حيث تُسهم بشكل مباشر في حفظ النظام ومواجهة التهديدات، لكنها تواجه في البيئات المتأزمة مثل فلسطين تحديات نفسية متزايدة بفعل الحرب النفسية المنظمة والإشاعات، التي تستهدف تقويض الثقة المجتمعية عبر نشر معلومات مضللة وتحريض عاطفي (Claverie & du Cluzel, 2023; Wilbur, 2025) هذه الضغوط تؤدي إلى تآكل الروح المعنوية وزيادة القلق والشعور بالعجز، مما يضعف الأداء ويهدد استقرار المؤسسة الأمنية (Wilbur, 2025). وتُعرف الإشاعة بأنها معلومة غير موثقة تُنشر شفهيًا أو عبر الإعلام، وغالبًا ما ترتبط بالخوف والغموض (Zhao et al., 2020)، بينما الحرب النفسية هي استخدام منظم للدعاية والمعلومات ونشر الأخبار المضللة للتأثير على سلوك وأداء الأفراد دون الاستخدام المباشر للقوة العسكرية (RAND Corporation, 2024) . وقد أصبحت هذه الحرب جزءًا من الاستراتيجيات الحديثة عبر الفضاء الرقمي، وتقنيات الاستهداف النفسي (Almalki, 2025; Wilkins, 2024) . وتسهم هذه الحملات النفسية في تهديد الثقة المؤسسية وتزيد من الاحتراق المهني للعاملين الأمنيين، خاصة مع تطور الاستهداف السيبراني النفسي (Guadian, 2024). ويُعرّف الاحتراق المهني كحالة من الإرهاق الجسدي والنفسي المزمن، تنجم عن الضغوط المتكررة في بيئة العمل، ويؤدي إلى انخفاض الحافز والإنجاز (Maslach & Leiter, 2016)، وتزداد خطورته في البيئات الأمنية حيث أشار زونغ وآخرين (Zhong et al., 2024)، إلى ارتباط واضح بين الإجهاد المهني السيء ونوبات الاحتراق الوظيفي لدى ضباط الشرطة، وسوء النوم وارتفاع مستويات التوتر النفس. ويؤثر سلبًا على الأداء الوظيفي والعلاقات المهنية .(Gomes et al., 2022)

وفي المقابل، تُعد الرحمة الذاتية آلية نفسية إيجابية وتُعرف بأنها قدرة الفرد على التعامل مع نفسه بلطف وتفهّم عند مواجهة الفشل أو المعاناة، بدلًا من اللوم أو النقد الذاتي. وتقوم على اللطف مع الذات واليقظة الذهنية والإنسانية المشتركة (Neff, 2003)، وقد أثبتت الدراسات فعاليتها في تعزيز المرونة النفسية وتحسين قدرة الفرد على التعامل مع التوتر ومواجهة الضغوط وخفض مستويات الاحتراق المهني (Lefebvre et al., 2020; Babenko et al., 2023; Heffernan et al., 2022). كما أظهرت الدراسات أن الرحمة الذاتية تقلل من التوتر النفسي، والاكتئاب، والقلق، وتعمل كوسيلة حماية فعّالة لتحسين التكافل الذاتي، خصوصاً لدى الأفراد الذين يتعرضون لصدمات شديدة وعالية (Germer & Neff, 2013; Neff,2011).

ودعمت هذه النتائج الدراسات حديثة؛ إذ أظهرت دراسة شينغ وآخرين (Cheng, et al., 2025) أنّ الشائعات السلبية من المشرفين، تعمل كضغط نفسي يدفع الموظفين إلى استخدام سلوك تحكم بالانطباع مما يؤدي إلى الإرهاق العاطفي، كما تبين أنّ اعتماد أسلوب العمل التعاوني (المتداخل ما بين المهام) يقلل من هذا التأثير.

وكشفت دراسة جال أكير وآخرين(Gallacher et al., 2018) أنّ العسكريين والمحاربين القدامى يتعرضون لحملات من الحرب النفسية والإشاعات عبر وسائل التواصل، تستهدفهم بمحتوى مضلل من جهات متطرفة ومروّجي نظريات المؤامرة، ورغم ذلك أبدوا وعيًا أكبر بالتعامل مع هذه المضامين مقارنة بغيرهم.

وتوصلت دراسة ريس وآخرين (Raes et al.,2020) إلى وجود علاقة عكسية بين جميع مكونات الاحتراق المهني والرحمة الذاتية لدى العاملين بالقطاع الصحي، حيث كانت أقوى هذه العلاقات بين الإرهاق العاطفي والرحمة الذاتية كما بيّنت أن الرحمة الذاتية تفسر تفاوتًا إضافيًا في مستويات الاحتراق المهني بغض النظر عن الخصائص الديموغرافية والمهنية.

وأظهرت دراسة عبد اللهي وآخرين (Abdollahi et al.,2021) أن الرحمة الذاتية تُعدّل العلاقة بين التوتر المدرك والاحتراق المهني لدى الممرضين، حيث تقلل من تأثير التوتر على مستويات الاحتراق، وتوصلت دراسة راموس وآخرين (RamosVidal et al., 2024) ، أن الرحمة مع الآخرين كانت مرتبطة إيجابيًا وبقوة بمؤشرات الاحتراق المهني (مثل الإرهاق العاطفي والتجريد)، بينما كانت الرحمة الذاتية مرتبطة عكسيًا بالاحتراق المهني وساهمت في تفسير أبعاد الاحتراق المتعددة بين طلاب الطب.

وأظهرت دراسة فريس وآخرين (Friis et al., 2018) فعالية برنامج تدريبي عبر الإنترنت مدته 6 أسابيع في تعزيز الرحمة الذاتية وخفض مستويات الضغط النفسي والاحتراق المهني لدى الأطباء النفسيين، حيث كانت تأثيراته متوسطة إلى كبيرة على الرحمة الذاتية والتوتر والاحتراق، وعليه تهدف الدراسة الحالية إلى فحص العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات من جهة، والاحتراق المهني مع التحقق من الدور الوسيط للرحمة الذاتية في التخفيف الاحتراق المهني، في ظل الحاجة لفهم الجوانب النفسية المؤثرة في كفاءة العاملين في المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

تواجه المؤسسات الأمنية الفلسطينية تحديات نفسية ومهنية متزايدة بفعل الواقع الأمني والسياسي والاجتماعي المعقد، حيث تُستخدم الحرب النفسية المنظمة والإشاعات كوسائل لتقويض الاستقرار النفسي والمهني للعاملين (Wilbur, 2025). هذه الضغوط تؤدي إلى ارتفاع معدلات الاحتراق المهني، الذي يُعد من أبرز التحديات المؤثرة في جودة الأداء والأمن المجتمعي (Maslach & Leiter, 2016). ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات، مع التركيز على دور الرحمة الذاتية كعامل وسيط يخفف من حدة الاحتراق المهني، وذلك لتطوير تدخلات تدعم الصحة النفسية والمهنية للعاملين في المؤسسة الأمنية. وعليه، تسعى الدراسة للإجابة على سؤالها الرئيس المتمثل في: **هل تتوسط الرحمة الذاتية العلاقة ما بين الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر للحرب النفسية والإشاعات على الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية؟
2. هل يوجد أثر للحرب النفسية والإشاعات على الرحمة الذاتية لدى العاملين في المؤسسة الأمنية؟
3. هل يوجد أثر للرحمة الذاتية على الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية؟
4. هل توجد فروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني والرحمة الذاتية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الرتبة العسكرية)؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تُشير إلى أن الرحمة الذاتية تتوسط العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات من جهة، والاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية من جهة أخرى.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحرب النفسية والإشاعات على الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحرب النفسية والإشاعات على الرحمة الذاتية لدى العاملين في المؤسسة الأمنية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للرحمة الذاتية على الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني والرحمة الذاتية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني والرحمة الذاتية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني والرحمة الذاتية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني والرحمة الذاتية تعزى لمتغير الرتبة العسكرية.

أهميّة الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

تُعد هذه الدراسة إسهامًا نوعيًا في إثراء الأدبيات النفسية والتنظيمية من خلال الربط بين متغيرات نادرة التناول، وهي: الحرب النفسية، الإشاعات، الرحمة الذاتية، والاحتراق المهني، وذلك في سياق المؤسسة الأمنية الفلسطينية. وتُسهم في تعميق الفهم النظري لأثر الضغوط النفسية الناتجة عن الحرب النفسية والإشاعات على الاحتراق المهني، كما تبرز الرحمة الذاتية كآلية وقائية حديثة ضمن علم النفس الإيجابي والتنظيمي، ما يفتح المجال أمام تطوير نماذج نظرية جديدة وبحوث مستقبلية في هذا الاتجاه.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

توفر الدراسة بيانات ميدانية تساعد متخذي القرار في المؤسسة الأمنية على فهم التأثيرات النفسية للحرب النفسية والإشاعات على العاملين، وتُسهم في تصميم برامج تدريبية تستهدف تقليل مستويات الاحتراق المهني من خلال تعزيز مهارات الرحمة الذاتية. كما تدعم تبني استراتيجيات وقائية تعزز الصحة النفسية وتزيد من كفاءة العاملين في البيئات التي تتسم بعدم الاستقرار، مما ينعكس إيجابًا على الأداء المهني والاستقرار النفسي في السياقات الأمنية الحساسة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى دور الرحمة الذاتية كمتغير وسيط في العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات من جهة، والاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية من جهة أخرى.
2. بيان أثر الحرب النفسية والإشاعات على مستوى الاحتراق المهني ومستوى الرحمة الذاتية ومستوى الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية.
3. معرفة مدى تأثير الرحمة الذاتية على مستوى الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية.
4. رصد الفروق في متوسطات استجابات العاملين نحو العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات، والاحتراق المهني، والرحمة الذاتية وفق متغير (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الرتبة العسكرية).

حدود الدراسة:

- الحدود البشرية: اقتصر تطبيق الدراسة على جميع العاملين في المؤسسة الأمنية.
- الحدود الزمانية: طبقت إجراءات الدراسة خلال العام 2025.
- الحدود المكانية: المحافظات الشمالية لدولة فلسطين.

إجراءات الدّراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي التنبؤي لمناسبته طبيعة العلاقة بين متغيرات الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني، إلى جانب دور الرحمة الذاتية كعامل وسيط في التخفيف من حدة الاحتراق لديهم.

مجتمع وعينة الدّارسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسّسة الأمنيّة الفلسطينيّة، والبالغ عددهم (50250) عاملاً وعاملة، وفقًا لإحصائيَّة العام (2025)، وتم استخدام العينة العشوائية المنتظمة وتكوّنت العيّنة من (373) فردا، وقد حُدِّد حجم العيّنة بناءً على معادلة ستيفن طومسون (Thompson, 2012)، وبلغ عدد العيّنة المطلوب حسب المعادلة (381)، وُزعت عليهم الأداة ، وكان عدد الاستجابات الصالحة للتّحليل (372) بعد استبعاد (9) استجابات لعدم مناسبتها للتّحليل الإحصائي، ويظهر الجدول (1) توزيع أفراد العينة وفقا للمتغيرات الديمغرافية:

الجدول (1): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

خصائص أفراد عينة الدراسة	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي		
ذكر	234	62.9%
أنثى	138	37.1%
المجموع	**372**	**100%**
المؤهل العلمي		
بكالوريوس فأقل	300	80.6%
دراسات عليا	72	19.4%
المجموع	**372**	**100%**
سنوات الخبرة		
أقل من 10 سنوات	187	50.3%
من 10 إلى اقل من 20 سنة	131	35.2%
أكثر من 20 سنة	54	14.5%
المجموع	**372**	**100%**
الرتبة العسكرية		
ملازم أول فأقل	193	51.9%
نقيب	72	19.4%
رائد فأعلى	107	28.8%
المجموع	**372**	**100%**

يوضح الجدول (1): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة البالغ عددها (372) مشاركًا، حيث شكّل الذكور نسبة 62.9% مقابل 37.1% للإناث. من حيث المؤهل العلمي، بلغت نسبة حملة البكالوريوس فأقل 80.6%، بينما شكّل الحاصلون على الدراسات العليا 19.4%، أما سنوات الخبرة، فقد كان نصف المشاركين تقريبًا (50.3%) بخبرة أقل من 10 سنوات، و35.2% بين 10 وأقل من 20 سنة، في حين أن 14.5% تجاوزت خبرتهم 20 سنة، وبالنسبة للرتبة العسكرية، تركزت النسبة الأكبر عند رتبة ملازم أول فأقل (51.9%)، تلتها رتبة رائد فأعلى (28.8%)، ثم النقيب (19.4%).

أدوات الدّراسة:

اعتمدت الدراسة ثلاث أدوات رئيسية لجمع البيانات:

1. **مقياس الحرب النفسية والإشاعات:** طوّره الباحثان استنادًا إلى الأدبيات ذات الصلة، وخاصة دراسة Naguib (2024) حول الحرب النفسية والمعرفية في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والسياقية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية.
2. **مقياس الاحتراق المهني:** تم تطويره بالاستناد إلى النسخة العربية من مقياس ماسلاتش للاحتراق النفسي التي قدّمتها بهكلي (2020)، مع تكييفه ليتناسب مع طبيعة العمل الأمني وضغوطه، مع الحفاظ على أبعاده الثلاثة: الإرهاق العاطفي، التبلد المهني، وتدني الإنجاز الشخصي.
3. **مقياس الرحمة الذاتية:** بالاستناد إلى دراسة حسين (2019) حول تنمية الشفقة بالذات لدى طلاب الجامعة، مع تعديل صياغة البنود لتلائم العاملين في السياق الأمني، والتركيز على عناصر مثل تقبل الذات، التعامل مع الفشل، وتخفيف النقد الذاتي.

الصدق والثبات:

تم التحقق من صدق الأداة بتوزيعها على (10) مختصين في مجال الإرشاد النفسي والتربوي تم بناء على ملاحظاتهم، وتم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، حيث أظهرت أن جميع المحاور تمتعت بدرجات عالية من الثبات، مما يدل على اتساق داخلي مقبول للأداة، ويعرض الجدول (2) قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة.

الجدول (2): معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور الاستبيان

الرقم	مجالات الدراسة ومحاورها	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	مقياس الحرب النفسية والإشاعات	29	0.935
2	مقياس الاحتراق المهني	17	0.922
3	الإرهاق العاطفي	7	0.886
4	التبلد المهني	5	0.903
5	انخفاض الإنجاز	5	0.727
6	مقياس الرحمة بالذات	10	0.828

أظهرت معاملات كرونباخ ألفا اتساقًا داخليًا مرتفعًا لجميع المقاييس؛ حيث بلغ لمقياس الحرب النفسية والإشاعات 0.935، وللاحتراق المهني 0.922 (الأبعاد بين 0.727–0.903)، وللرحمة الذاتية 0.828، مما يؤكد موثوقية الأداة (Pallant, 2020).

التوزيع الطبيعي للبيانات

يُستخدم اختبار الالتواء والتفلطح لفحص مدى اقتراب توزيع البيانات من التوزيع الطبيعي، حيث تُعد القيم الواقعة بين ±1 مؤشرًا على قبول التوزيع الطبيعي (Hatem et al., 2022). كما يبين الجدول (3):

الجدول (3): معاملات الالتواء والتفلطح لمحاور الدراسة

الرقم	المحور	معامل الالتواء	معامل التفلطح
1	الحرب النفسية والإشاعات	0.412	-0.382
2	الاحتراق المهني	-0.273	0.215
3	**الرحمة بالذات**	**0.194**	**-0.148**

يُظهر الجدول (3): أن معاملات الالتواء والتفلطح لجميع محاور الدراسة تقع ضمن هذا النطاق، مما يدل على أن البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا وتصلح للتحليل الإحصائي.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

تم اختبار الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات وأبعاد الدراسة كما يبين الجدول (4):

الجدول (4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات وأبعاد الدراسة

المتغير/البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
الحرب النفسية والإشاعات	3.2672	0.60384	متوسط
الإرهاق العاطفي	2.7312	0.33800	متوسط
التبلد المهني	2.6419	0.40690	متوسط
انخفاض الإنجاز	2.7747	0.24419	متوسط
الاحتراق المهني	2.7159	0.28950	متوسط
الرحمة بالذات	2.9054	0.22660	متوسط

يشير الجدول (4): إلى أن تقييم أفراد العينة لجميع متغيرات وأبعاد الدراسة جاء ضمن المستوى المتوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الحرب النفسية والإشاعات (3.2672) بانحراف معياري (0.60384)، بينما تراوحت أبعاد الاحتراق المهني بين (2.6419) للتبلد المهني و(2.7747) لانخفاض الإنجاز، مع انحرافات معيارية معتدلة، وبلغ متوسط الرحمة بالذات (2.9054) بانحراف معياري (0.22660)، وتعكس هذه النتائج إدراكًا متوسطًا من قبل العاملين بالمؤسسة الأمنية تجاه الظواهر المدروسة، مما يستدعي النظر بالعوامل التي قد ترفع من حدة هذه المتغيرات أو تساهم في الحد من آثارها.

التحليل الإحصائي:

تم اعتماد نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج SmartPLS4 من اجل اختبار الفرضيات الرئيسية بالإضافة إلى برنامج SPSS27 من أجل اختبار فرضيات الفروق كما يلي:

نمذجة المعادلات الهيكلية:

للتحقق من صحة البيانات واختبار معامل المسار في نمذجة المعادلات الهيكلية تم إجراء اختبارات النموذج القياسي والهيكلي كما يلي:

1. **النموذج القياسي (Measurement Model):** تم اختبار كل من الصدق التقاربي والصدق التمايزي لفقرات أداة الدراسة.
2. **اختبارات الصدق التقاربي (Convergent Validity):** هو من أنواع الصدق الذي يقيس مدى ارتباط المتغيرات الظاهرة (المؤشرات) ببعضها البعض داخل نفس المتغير الكامن (العامل)، مما يعكس قدرتها على تمثيل هذا العامل بشكل دقيق (Cheung et al., 2024)، ويتم التحقق من الصدق التقاربي بإجراء اختبارات التحميلات العاملية (Factor Loading) واختبار الموثوقية المركبة (Composite Reliability) ومتوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted)، ويظهر الشكل (1) التحميلات العاملية لفقرات أداة الدراسة:

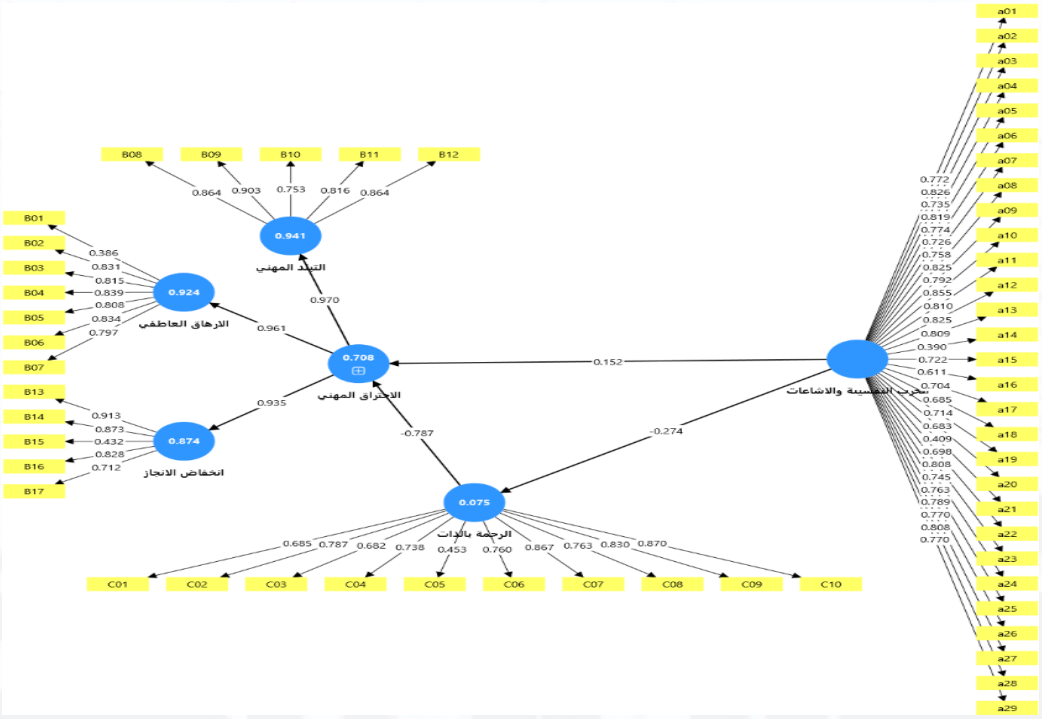

الشكل (1): التحميلات العاملية (Factor Ladings)

يتضح من الشكل (1) أن جميع التحميلات العاملية لفقرات الدراسة اعلى من (0.50) ما عدا عن (A14, A21,

B01, C05) والتي كانت التحميلات لها (0.390, 0.409, 0.386, 0.453) على التوالي وعليه تم حذفها من النموذج حسب معيار (Hair & Alamer, 2022)، ويظهر الجدول (5) اختبارات الموثوقية المركبة ومتوسط التباين المستخرج كما يلي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبارات الموثوقية المركبة ومتوسط التباين المستخرج

المتغير/البعد	CR	AVE	VIF
الحرب النفسية والإشاعات	0.957	0.576	1.269
الإرهاق العاطفي	0.927	0.679	1.713
التبلد المهني	0.924	0.708	1.835
انخفاض الإنجاز	0.974	0.585	1.628
الاحتراق المهني	0.932	0.606	1.827
الرحمة بالذات	0.875	0.595	1.664

يوضح الجدول (5): أن جميع المتغيرات في الدراسة تمتعت بدرجات عالية من الموثوقية والصدق البنائي. فقد تجاوزت قيم الموثوقية المركبة (CR) الحد الأدنى المقبول (0.70)، حيث تراوحت بين (0.875) و(0.974)، مما يشير إلى اتساق داخلي قوي لأدوات القياس، كما جاءت جميع قيم متوسط التباين المستخرج (AVE) أعلى من (0.50)، وهو ما يدل على تحقق الصدق التقاربي، وأظهرت قيم VIF لجميع المتغيرات أنها أقل من (2)، حيث تراوحت بين (1.269) و(1.835)، وهو ما يؤكد عدم وجود مشكلة تعدد انحدار خطي (Multicollinearity) بين المتغيرات، مما يعزز من موثوقية نتائج النموذج التحليلي (Hair & Alamer, 2022).

الصدق التمايزي (Discriminant Validity).

لفحص الصدق التمييزي (Discriminant Validity) بين متغيرات الدراسة، تم استخدام نسبة التباين بين السمات المختلفة (Heterotrait- Monotrait Ratio – HTMT)، والتي تُعد من أهم المؤشرات المعتمدة في تحليل النماذج الهيكلية باستخدام PLS-SEM، ويُعتبر أن القيمة المقبولة يجب أن تكون أقل من (0.90) لضمان التمييز الجيد بين المتغيرات.

الجدول (6): نسبة Heterotrait-Monotrait (HTMT) بين متغيرات الدراسة

	Heterotrait-Monotrait ratio (HTMT)
الحرب النفسية والإشاعات <-> الاحتراق المهني	0.384
الرحمة بالذات <-> الاحتراق المهني	0.882
الرحمة بالذات <-> الحرب النفسية والإشاعات	0.276

تشير نتائج الجدول (6): إلى أن جميع قيم HTMT بين أزواج المتغيرات كانت أقل من أ مما يدل على تحقق الصدق التمييزي بين المتغيرات. حيث بلغت القيمة بين الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني (0.384)،

وبين الرحمة بالذات والاحتراق المهني (0.882)، وبين الرحمة بالذات والحرب النفسية والإشاعات (0.276)، وهي ضمن الحدود المقبولة (Hair & Alamer, 2022)، مما يدعم تمايز المفاهيم النظرية المستخدمة في الدراسة.

3. النموذج الهيكلي (Structural Model).

من اجل التحقق من النموذج الهيكلي واختبار معامل المسار لفرضيات الدراسة تم اختبار معامل التفسير (R^2) وحجم الأثر (F^2) كما يلي:

أولا: معامل التفسير (R^2).

يوضح الجدول (7) معامل التفسير بمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في الدراسة:

الجدول (7): معامل التفسير

	R-square	R-square adjusted
الاحتراق المهني	0.711	0.702
الرحمة بالذات	0.082	0.068

يوضح الجدول (7) نتائج معامل التفسير (R-square) والذي يُستخدم لقياس مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع. تشير النتائج إلى أن الحرب النفسية والإشاعات تفسّر ما نسبته (71.1%) من التغير في مستوى الاحتراق المهني، وهي نسبة عالية تدل على تأثير قوي. أما بالنسبة للرحمة بالذات، فقد بلغ معامل التفسير (0.082)، ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسّر فقط (8.2%) من التغير فيها، وهي نسبة ضعيفة نسبياً وتشير القيم المعدّلة (R-square adjusted) إلى استقرار هذه النتائج بعد تعديلها بحسب عدد المتغيرات في النموذج.

ثانيا: حجم الأثر (f^2)

يوضح الجدول (8) حجم الأثر كما يلي:

الجدول (7): حجم الأثر

	f^2
الاحتراق المهني	0.366
الرحمة بالذات	0.314

يعرض الجدول (7): نتائج اختبار حجم الأثر (Effect Size - f^2)، والذي يُستخدم لتحديد مدى قوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة داخل النموذج. وتشير النتائج إلى أن حجم الأثر على الاحتراق المهني بلغ (0.366)، وهو يُعد أثرًا متوسطًا إلى كبير وفقًا لمعايير (Cohen, 1988). كما بلغ حجم الأثر على الرحمة بالذات (0.314)، مما يشير أيضًا إلى تأثير متوسط. هذه القيم تدل على أن المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي ومهم على المتغيرات التابعة في نموذج الدراسة.

ثالثاً: معامل المسار

يوضح الشكل (2) والشكل (3) اختبار معامل المسار لفرضيات الدراسة كما يلي:

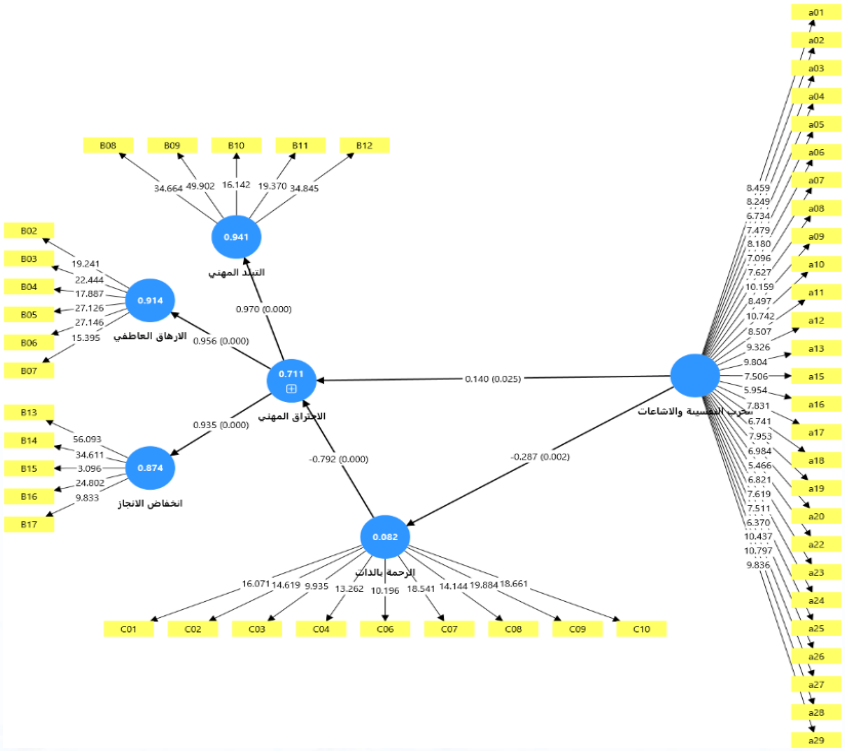

الشكل (2): معامل المساروقيم المعنوية للفرضية الرئيسية الأولى

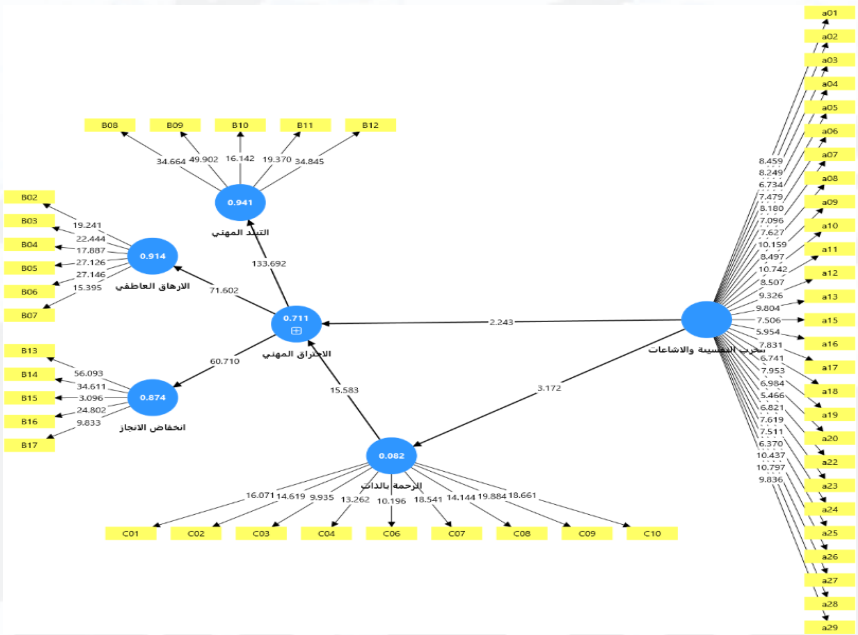

الشكل (3): قيم (t) للفرضية الرئيسية الأولى.

ويوضح الجدول (8) اختبار معامل المسار لفرضية الدراسة الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها:

الجدول (8): نتائج اختبار معامل المسار

الرقم	الفرضية	معامل المسار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
H01	الحرب النفسية والإشاعات← الرحمة الذاتية← الاحتراق المهني	0.227	0.264	0.070	3.234	0.001
H01.1	الحرب النفسية والإشاعات ← الاحتراق المهني	0.140	0.143	0.063	2.243	0.025
H01.2	الحرب النفسية والإشاعات← الرحمة الذاتية	-0.287	-0.337	0.090	3.172	0.002
H01.3	الرحمة الذاتية← الاحتراق المهني	-0.792	-0.786	0.051	15.583	0.000

الفرضية الرئيسية الأولى: H_{01}: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تُشير إلى أنّ الرحمة الذاتية تتوسط العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات من جهة، والاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية من جهة أخرى.

أظهرت نتائج أن الرحمة الذاتية تلعب دورًا وسيطًا ذا دلالة إحصائية في العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات من جهة، والاحتراق المهني من جهة أخرى، حيث بلغ معامل المسار (0.227)، وبلغت قيمة (ت) (3.234) عند مستوى دلالة (0.001)، وتشير هذه النتيجة إلى أن الحرب النفسية والإشاعات تؤثر في الاحتراق المهني بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الرحمة الذاتية، مما يعزز أهمية الرحمة الذاتية كعامل نفسي يخفف من آثار الضغوط النفسية في بيئة العمل الأمني، يفسّر الباحثان هذه النتيجة بأن الرحمة الذاتية تعمل كآلية نفسية تمكّن العاملين من احتواء ردود فعلهم العاطفية وتخفيف حدة الإجهاد الناتج عن التعرض للإشاعات والحملات النفسية، ما يقلّل من انتقال الضغط النفسي المباشر إلى مظاهر الاحتراق، وتتفق مع دراسة (Raes et al., 2020) التي أظهرت علاقة عكسية بين الرحمة الذاتية والاحتراق المهني، وكذلك مع دراسة (Abdollahi et al.,2021) التي بينت أن الرحمة الذاتية تعدل تأثير التوتر على الاحتراق المهني.

$H_{01.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحرب النفسية والإشاعات على الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية.

أثبتت نتائج الفرضية وجود أثر مباشر ذي دلالة إحصائية للحرب النفسية والإشاعات على الاحتراق المهني حيث بلغ معامل المسار (0.140)، وقيمة (ت) (2.243) عند مستوى دلالة (0.025). وتدل هذه النتيجة على أن العاملين الذين يتعرضون لمستويات مرتفعة من الحرب النفسية والإشاعات يكونون أكثر عرضة للاحتراق المهني، بما يشمله من إرهاق وتبلد وانخفاض بالإنجاز، يربط الباحثان هذا الأثر بالطبيعة الضاغطة للإشاعات وحملات التشويه التي تجهد الموارد النفسية للعاملين وتستنزف طاقتهم الانفعالية، ما يؤدي إلى أعراض احتراق وظيفي واضحة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Cheng et al., 2025) التي بينت أن الشائعات السلبية

من المشرفين تؤدي إلى الإرهاق العاطفي، وكذلك مع دراسة (Gallacher et al., 2018) التي أكدت تعرض العسكريين لحملات حرب نفسية وإشاعات تؤثر سلبًا على حالتهم النفسية.

$H_{01.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للحرب النفسية والإشاعات على الرحمة الذاتية لدى العاملين في المؤسسة الأمنية.

أظهرت نتائج الفرضية وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الحرب النفسية والإشاعات والرحمة الذاتية، حيث بلغ معامل المسار (-0.287)، وقيمة (ت) (3.172) عند مستوى دلالة (0.002). وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة التعرض للحرب النفسية والإشاعات يؤدي إلى انخفاض مستوى الرحمة الذاتية، مما يعكس تدهورًا في التعامل الإيجابي للفرد مع ذاته في ظل الضغوط، ويعزوا الباحثان أن التعرض المتزايد للإشاعات والحرب النفسية يقلل من قدرة الأفراد على إظهار الرحمة تجاه أنفسهم- التقبل، اللطف الذاتي، والتعامل الموضوعي مع الأخطاء—مما يعكس تآكل الموارد النفسية والقدرة على التنظيم الذاتي في مواجهة الضغوط المزمنة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(Ramos Vidal et al., 2024) التي أظهرت العلاقة العكسية بين التعاطف مع الآخرين والرحمة الذاتية والاحتراق المهني. كما تدعمها نتائج(Friis et al.,2018) التي أكدت دور الرحمة الذاتية في تقليل التأثيرات السلبية للضغوط النفسية.

$H_{01.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للرحمة الذاتية على الاحتراق المهني لدى العاملين في المؤسسة الأمنية.

أوضحت نتائج الفرضية وجود علاقة سلبية قوية وذات دلالة إحصائية بين الرحمة الذاتية والاحتراق المهني، حيث بلغ معامل المسار (-0.792)، قيمة (ت) (15.583) عند مستوى دلالة (0.000). وتعني هذه النتيجة أن الأفراد الذين يتمتعون بمستويات عالية من الرحمة الذاتية أقل عرضة للاحتراق المهني، مما يعزز أهمية هذا المتغير في حماية الصحة النفسية للعاملين، يفسر الباحثان ذلك بأن الرحمة الذاتية تعزز استراتيجيات تكيفية صحية مثل التقبل الذاتي، التحكم العاطفي، والقدرة على إعادة التقييم المعرفي، ما يحول دون تراكم الضغوط إلى حالة احتراق، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات(Raes et al.,2020) و(Ramos Vidal et al., 2024) التي أكدت العلاقة العكسية بين الرحمة الذاتية والاحتراق المهني، ونتائج(Friis et al., 2018) التي أظهرت فعالية برامج تعزيز الرحمة الذاتية في خفض الاحتراق النفسي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين نحو العلاقة بين الحرب النفسية والإشاعات والاحتراق المهني والرحمة الذاتية تعزى للمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الرتبة العسكرية).

أولاً: النوع الاجتماعي.

تم إجراء اختبار (Independent Sample T-Test) للإجابة على الفرضة:

جدول (9): اختبار الفروق في استجابات المبحوثين حسب النوع الاجتماعي

المتغير	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	قيمة "P"	الدلالة الإحصائية
الحرب النفسية والإشاعات	ذكر	3.3347	0.66466	370	3.095	0.005	دالة
	أنثى	3.1529	0.46385				
الاحتراق المهني	ذكر	2.7219	0.28433		0.519	0.604	غيردالة
	أنثى	2.7058	0.29883				
الرحمة الذاتية	ذكر	2.9098	0.22107		0.493	0.622	غيردالة
	أنثى	2.8978	0.23629				

يشير جدول (9): إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول متغير الحرب النفسية والإشاعات تعزى إلى النوع الاجتماعي، حيث كانت قيمة (ت) المحسوبة (3.095) عند مستوى دلالة (0.005)، وجاء متوسط الذكور أعلى (3.3347) من الإناث (3.1529)، ما يدل على أن الذكور يشعرون بتأثير الحرب النفسية والإشاعات بدرجة أكبر. أما بالنسبة لمتغيري الاحتراق المهني والرحمة الذاتية، فقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، حيث بلغت قيمة (ت) لكل منهما (0.519) و(0.493) على التوالي، مع قيم دلالة (0.604) و(0.622)، مما يعني أن الشعور بالاحتراق المهني ومستوى الرحمة الذاتية لا يختلف بشكل جوهري بين الجنسين، ويعزوا الباحثان هذه النتيجة الى: أن الذكور في المؤسسة الأمنية قد يكونون أكثر تعرضًا أو حساسية للحرب النفسية والإشاعات بسبب طبيعة أدوارهم أو مسؤولياتهم التي قد تعرضهم لضغوط نفسية أكبر. بينما لا يظهر اختلاف دال إحصائيًا في مستويات الاحتراق المهني والرحمة الذاتية بين الجنسين، مما يشير إلى تشابه في تجارب الاحتراق النفسي والقدرة على إظهار الرحمة الذاتية بغض النظر عن النوع الاجتماعي، وتتفق هذه النتائج مع دراسات (Cheng et al., 2025)و(Gallacher et al.,2018) التي لم تسجل فروقًا كبيرة في الاحتراق أو الرحمة الذاتية بين الذكور والإناث في بيئات العمل المشابهة.

ثانياً: المؤهل العلمي

إجراء اختبار (Independent Sample T-Test) للإجابة على الفرضية:

جدول (10): اختبار الفروق في استجابات المبحوثين حسب المؤهل العلمي

المتغير	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	قيمة «P"	الدلالة الإحصائية
الحرب النفسية والإشاعات	بكالوريوس فأدنى	3.2375	0.59235	370	1.948-	0.052	غير دالة
	دراسات عليا	3.3913	0.63901				
الاحتراق المهني	بكالوريوس فأدنى	2.7230	0.29087		0.957	0.339	غير دالة
	دراسات عليا	2.6866	0.28380				
الرحمة الذاتية	بكالوريوس فأدنى	2.8960	0.24505		2.461-	0.015	دالة
	دراسات عليا	2.9444	0.11615				

يبين الجدول (10): عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الحرب النفسية والإشاعات بين حملة البكالوريوس فأدنى وحملة الدراسات العليا، إذ بلغت قيمة (ت) (-1.948) عند مستوى دلالة (0.052). كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة في مستوى الاحتراق المهني، حيث بلغت قيمة (ت) (0.957) عند مستوى دلالة (0.339). في المقابل، كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الرحمة الذاتية لصالح حملة الدراسات العليا، حيث بلغت قيمة (ت) (-2.461) عند مستوى دلالة (0.015)، ما يشير إلى أن ذوي المؤهلات العليا يتمتعون بمستويات أعلى من الرحمة الذاتية مقارنةً بمن هم أقل تأهيلاً، ويعزوا الباحثان هذه النتيجة إلى: أن الأشخاص الحاصلين على مؤهلات دراسات عليا قد يمتلكون وعيًا نفسيًا ومهارات أعمق في التعامل مع الذات والضغوط، مما يعزز مستويات الرحمة الذاتية لديهم مقارنة بحملة البكالوريوس فأدنى. بينما لا تظهر فروق دالة في الشعور بالحرب النفسية والإشاعات أو الاحتراق المهني بين المجموعتين، مما يدل على أن التعرض للضغوط وتأثيرها على الاحتراق لا يتأثر بالمستوى العلمي.

ثالثاً: سنوات الخبرة

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Way Analysis of Variance – ANOVA) وفق التالي:

جدول (11): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لسنوات الخبرة.

	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
الحرب النفسية والإشاعات	بين المجموعات	0.508	2	0.254	0.695	0.500
	داخل المجموعات	134.769	369	0.365		
	المجموع	135.277	371			
الاحتراق المهني	بين المجموعات	0.411	2	0.206	2.474	0.086
	داخل المجموعات	30.682	369	0.083		
	المجموع	31.093	371			

الرحمة الذاتية	بين المجموعات	0.227	2	0.114	2.230	0.109
	داخل المجموعات	18.822	369	0.051		
	المجموع	19.049	371			

يشير جدول (11): إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المتغيرات محل الدراسة، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة لمتغير الحرب النفسية والإشاعات (0.695) عند مستوى دلالة (0.500)، ولقيمة الاحتراق المهني (2.474) عند مستوى دلالة (0.086)، وللرحمة الذاتية (2.230) عند مستوى دلالة (0.109)، وبذلك فإن جميع القيم كانت أعلى من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، ما يعني أن سنوات الخبرة لا تُحدث فروقًا جوهرية في إدراك العاملين للحرب النفسية أو مستوى الاحتراق المهني أو الرحمة الذاتية، ويعزوا الباحثان هذه النتيجة الى: أن سنوات الخبرة لا تؤثر بشكل كبير على كيفية إدراك العاملين للحرب النفسية والإشاعات، ولا على مستويات الاحتراق المهني أو الرحمة الذاتية، إذ من الممكن أن تكون هذه العوامل مرتبطة بشكل أكبر بالظروف النفسية والبيئة التنظيمية بدلاً من الخبرة العملية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات مثل (Cheng et al.,2025) و(Raes et al.,2020) التي لم تسجل فروقًا دالة مرتبطة بالخبرة في تأثيرات الحرب النفسية والرحمة الذاتية على الاحتراق المهني.

رابعاً: الرتبة العسكرية

تم اختبار الفرضية باستخدام اختبار (One Way Analysis of Variance – ANOVA) وفق التالي:

جدول (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للرتبة العسكرية

	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
الحرب النفسية والإشاعات	بين المجموعات	0.631	2	0.315	0.864	0.422
	داخل المجموعات	134.646	369	0.365		
	المجموع	135.277	371			
الاحتراق المهني	بين المجموعات	0.439	2	0.220	2.644	0.072
	داخل المجموعات	30.654	369	0.083		
	المجموع	31.093	371			
الرحمة الذاتية	بين المجموعات	0.010	2	0.005	0.098	0.907
	داخل المجموعات	19.039	369	0.052		
	المجموع	19.049	371			

يظهر جدول (12) : عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الرتب العسكرية في جميع المتغيرات المدروسة، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة لمتغير الحرب النفسية والإشاعات (0.864) عند مستوى دلالة

(0.422)، ولمتغير الاحتراق المهني (2.644) عند مستوى دلالة (0.072)، ولمتغير الرحمة الذاتية (0.098) عند مستوى دلالة (0.907)، وبما أن جميع القيم تتجاوز مستوى الدلالة (0.05)، فإن ذلك يدل على أن الرتبة العسكرية لا تؤثر بشكل جوهري على درجة شعور الأفراد بالحرب النفسية أو الاحتراق المهني أو مستوى الرحمة الذاتية، ويعزوا الباحثان هذه النتيجة الى: أن الرتبة العسكرية لا تؤثر بشكل كبير على إدراك العاملين للحرب النفسية والإشاعات، أو على مستويات الاحتراق المهني والرحمة الذاتية، ربما لأن الضغوط النفسية والتجارب المهنية متشابهة إلى حد كبير بين مختلف الرتب داخل المؤسسة الأمنية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات مثل(Cheng et al.,2025) و (Raes et a., 2020) التي لم تسجل فروقًا ذات دلالة إحصائية في هذه المتغيرات بين فئات الرتب المختلفة.

الاستنتاجات

أظهرت النتائج أن تصاعد وتيرة الحرب النفسية وانتشار الإشاعات تزيد من مستويات الاحتراق المهني بشكل مباشر لدى العاملين، حيث ترتبط بالإرهاق وتراجع الإنجاز، وبالتالي يعكس أثرا نفسياً سلبياً متراكماً. كما تبين أن الرحمة الذاتية تمثل عاملًا وسيطًا ووقائيًا؛ فضعفها يعزز الاحتراق، بينما ارتفاعها يحمي الأفراد ويخفف من أثر الضغوط، كذلك أوضحت الدراسة أن بعض المتغيرات الشخصية لها دور جزئي؛ إذ أظهر الذكور إدراكًا أكبر للحرب النفسية والإشاعات، فيما امتلك حملة المؤهلات العليا مستويات أعلى من الرحمة الذاتية، بينما لم يكن للخبرة أو الرتبة العسكرية أثر واضح. هذه النتائج تتفق مع الأدلة السابقة التي تؤكد العلاقة العكسية بين الرحمة الذاتية والاحتراق المهني.

التوصيات

بناء على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة تطوير برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز الرحمة الذاتية لدى العاملين في المؤسسة الأمنية، لما لها من أثر وقائي واضح في مواجهة الاحتراق المهني، عبر مهارات التقبل واللطف الذاتي، وتنظيم حملات توعية لمواجهة الحرب النفسية والإشاعات. كما تدعو لإنشاء وحدات دعم نفسي تقدم استشارات دورية، وإدراج تقييمات منتظمة لمؤشرات الاحتراق والرحمة الذاتية ضمن برامج الصحة المهنية. وأخيرًا، ينبغي مراعاة الفروق الفردية بين الجنسين والمؤهل العلمي عند تصميم التدخلات التدريبية لضمان فعاليتها.

المراجع:

المراجع العربية:

حسين، محمود. (2019). فاعلية برنامج إرشادي تكاملي في تنمية الشفقة بالذات لتحسين الصحة النفسية لدى عينة من طلاب الجامعة. الجمعية المصرية للدراسات النفسية، 03 (108)، 327–384.

بهكلي، الولاء علي. (2022). النسخة العربية من مقياس ماسلاتش للاحتراق النفسي. المجلة المصرية للدراسات النفسية، 10(10)، 37–64.

المراجع الأجنبية:

Abdollahi, A., Taheri, A., & Allen, K. A. (2021). Perceived stress, selfcompassion and job burnout in nurses: The moderating role of selfcompassion. **Journal of Research in Nursing**, 26(3), 182–191. doi.org/10.1177/1744987120970612

Almalki, H. (2025). Psychological warfare and its impact on modern conflict. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/389884122

Babenko, O., Mosewich, A., Lee, A., & Koppula, S. (2023). Self-compassion, work engagement and job performance among physicians. **BMJ Open**, 13(4), e068176. https://doi.org/10.1136/bmjopen-2022-068176

Bessi, A., Zollo, F., Del Vicario, M., Puliga, M., Scala, A., Caldarelli, G., ... & Quattrociocchi, W. (2015). Emotional dynamics in the age of misinformation. arXiv. https://arxiv.org/abs/1505.08001

Cheng, S., Wang, Y., & Kuo, C. (2025). The impact of perceived negative supervisor gossip on employee emotional exhaustion: A moderated mediation model of impression management and task interdependence. **Frontiers in Public Health**, 13, Article 1575259. doi.org/10.3389/fpubh.2025.1575259 .

Cheung, G. W., et al. (2024). Reporting reliability, convergent and discriminant validity with structural equation modeling: A review and best-practice recommendations. Asia Pacific Journal of Management, 41(2), 745-783.

Claverie, A., & du Cluzel, S. (2023). The cognitive warfare concept. NATO Innovation Hub. https://innovationhub-act.org/wp-content/uploads/2023/12/CW-article-Claverie-du-Cluzel-final_0.pdf

Cohen, J. (1988). Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences. 2nd edn. Hillsdale, New Jersey: L. In (2nd edn ed.). New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.

Friis, A. Johnson, M. Cutfield, G., & Consedine, S. (2018). Mindful self-compassion training reduces stress and burnout symptoms among practicing psychologists: A randomized controlled trial of a brief web-based intervention. ***Mindfulness***, 11(2), 466–480. https://doi.org/10.1007/s12671-018-0993-0

Gallacher, D., Barash, V., Howard, N., & Kelly, J. (2018). **Junk news on military affairs and national security: Social media disinformation campaigns against US military personnel and veterans arXiv**. doi.org/10.48550/arXiv.1802.03572

Germer, K., & Neff, D. (2013). Self-compassion in clinical practice. **Journal of Clinical Psychology**, 69(8), 856–867. https://doi.org/10.1002/jclp.2202

Gomes, G. P., Ribeiro, N., & Gomes, D. R. (2022). The impact of burnout on police officers' performance and turnover intention: The moderating role of compassion satisfaction. Administrative Sciences, 12(3), 92. https://doi.org/10.3390/admsci12030092

Guadian, M. (2024, November). **Cyber subversion: Cyber considerations of a resistance operating concept — The subversive potential of persuasive technology**. Military Review Online Exclusive. U.S. Army University Press. https://www.armyupress.army.mil/Portals/7/military-review/Archives/English/Online-Exclusive/2024/Cyber-Considerations/Cyber-Considerations-UA.pdf

Hair, J., & Alamer, A. (2022). Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) in second language and education research: Guidelines using an applied example. **Research Methods in Applied Linguistics**, 1(3), 100027.

Hatem, G., et al. (2022). Normality testing methods and the importance of skewness and kurtosis in statistical analysis. **BAU Journal-Science and Technology**, 3(2), 7.

Heffernan, M., Quinn Griffin, M. T., McNulty, S. R., & Fitzpatrick, J. J. (2022). Self-compassion as a means to improve job-related well-being in academia. **Journal of Happiness Studies**, 23(5), 2223–2242. https://doi.org/10.1007/s10902-022-00602-6

Lefebvre, M., St-Onge, C., & Valois, P. (2020). Self-compassion and resilience at work: A practice-oriented review. **Journal of Psychology**, 154(6), 439–466. https://doi.org/10.1080/00223980.2020.1745139

Maslach, C., & Leiter, M. P. (2016). Understanding the burnout experience: Recent research and its implications for psychiatry. **World Psychiatry**, 15(2), 103–111. https://doi.org/10.1002/wps.20311

Maslach, C., & Leiter, M. P. (2016). Understanding the burnout experience: Recent research and its implications for psychiatry. **World Psychiatry**, 15(2), 103–111. https://doi.org/10.1002/wps.20311

Naguib, D. K. (2024). **Radical war and cognitive warfare: A case study of the 2021 Israel–Hamas** conflict (Master's thesis, Texas A&M University). Texas A&M University Libraries. https://oaktrust.library.tamu.edu/items/379126ba-0221-4633-926c-2f2168e43e11

Neff, K. (2003). Self-compassion: An alternative conceptualization of a healthy attitude toward oneself. **Self and Identity**, 2(2), 85–101. https://doi.org/10.1080/15298860309032

Neff, K. (2011). Self-compassion, self-esteem, and well-being. **Social and Personality Psychology Compass**, 5(1), 1–12. https://doi.org/10.1037/0003-066X.56.1.34

Pallant, J. (2020). SPSS survival manual: A step by step guide to data analysis using IBM SPSS: Routledge.

Raes, F., Hermans, D., Williams, G., Beyers, W., Brunfaut, E., & Eelen, P. (2020). Self-compassion explains less burnout among healthcare professionals. **Stress and Health**, 36(2), 145–152. doi.org/10.1002/smi.2923 .

RamosVidal, I., & Ruíz, É. (2024). The role of selfcompassion and compassion toward others in burnout syndrome in a sample of medical students. **PsyCh Journal**, 13(1), 113–123. doi.org/10.1002/pchj.692

RAND Corporation. (2024). **Psychological warfare**. https://www.rand.org/topics/psychological-warfare.html

Thompson, K. (2012). Sampling (Vol. 755): John Wiley & Sons.

Wilbur, D. (2025). The challenge of AI-enhanced cognitive warfare: A call to arms for a cognitive defense. **Small Wars Journal**. https://smallwarsjournal.com/2025/01/22/the-challenge-of-ai-enhanced-cognitive-warfare-a-call-to-arms-for-a-cognitive-defense/

Wilkins, T. (2024). Cyber psychological targeting in modern military operations. Military Review. https://www.armyupress.army.mil/

Zhao, Z., Resnick, P., & Mei, Q. (2020). ***Enquiring minds: Rumor detection in social media***. arXiv. https://arxiv.org/abs/2002.07563

Zhong, W., Jiang, Y., He, Z., Zhou, J., Wang, Y., Li, T., … & Wang, J. (2024). The relationship between perceived stress and job burnout of police officers: The mediating role of sleep quality and the moderating role of income. **BMC Public Health**, 24, Article 1378. https://doi.org/10.1186/s12889-024-21199-w

الصدمة الجماعية في قطاع غزة: الآثار النفسية والاجتماعية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية "دراسة ميدانية" على عينة من سكان قطاع غزة حرب 2023 النازحين في جمهورية مصر العربية.

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني الثالث للتدريب

(توظيف العلوم النفسية في البيئات الأمنية والعسكرية الفلسطينية)

د. محمد أحمد سعد **د. سليم موسى التلولي**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الصدمة الجماعية لدى نازحي قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية عقب حرب 2023، وما نتج عنها من آثار نفسية واجتماعية مرتبطة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث جرى تطبيق استبانة ميدانية تتضمن ثلاثة أبعاد (الآثار النفسية، الآثار الاجتماعية، الآثار الثقافية) على عينة (700) النازحين، بالإضافة إلى مقابلات معمقة مع عينة فرعية منهم. أظهرت النتائج أن النازحين يعانون مستويات مرتفعة من القلق والاكتئاب والشعور بعدم الأمان، إلى جانب تدهور الروابط الاجتماعية والأسرية، فضلاً عن صعوبات في التكيف مع بيئة النزوح. كما أبرزت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا تعزى لبعض المتغيرات الديموغرافية. توصي الدراسة بضرورة وضع برامج دعم نفسي واجتماعي متكاملة للنازحين، وتعزيز تدخلات المؤسسات الإنسانية والإغاثية بما يتناسب مع طبيعة الصدمة الجماعية وآثارها الممتدة.

الكلمات المفتاحية: الصدمة الجماعية، جرائم الحرب، الآثار النفسية، الآثار الاجتماعية، نازحو غزة.

Abstract

This study aims to examine collective trauma among Palestinian refugees from Gaza who were displaced to Egypt following the 2023 war, focusing on the psychological and social consequences of war crimes and crimes against humanity. The study employed a descriptive-analytical approach, using a structured questionnaire that addressed three main dimensions (psychological, social, and cultural effects) administered to (700) a sample of refugees, along with in-depth interviews with a subsample. Findings revealed that refugees experienced high levels of anxiety, depression, and insecurity, in addition to the weakening of social and family ties and difficulties in adapting to displacement conditions. Results also indicated statistically significant differences related to certain demographic variables. The study recommends the development of comprehensive psychosocial support programs for refugees, alongside tailored interventions by humanitarian and relief organizations to address the long-term effects of collective trauma.

Keywords: Collective trauma, war crimes, psychological effects, social effects, Gaza refugees.

المقدمة

شهد قطاع غزة في العام 2023 واحدة من أعنف الهجمات العسكرية في تاريخه، تميزت باستخدام مفرط للقوة والدمار، واستهداف مباشر للبنى التحتية المدنية والسكانية، مما أدى إلى سقوط آلاف الشهداء والجرحى، وتشريد مئات الآلاف من المواطنين، لا سيما النساء والأطفال. الحرب لم تكن مجرد عملية عسكرية، بل مثّلت سلسلة متواصلة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان، حيث أُبلغ عن ارتكاب جرائم ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بحسب تقارير منظمة العفو الدولية (Amnesty International, 2024) (Human Rights Watch, 2024)

هذه الكارثة الإنسانية خلفت آثارا نفسية واجتماعية عميقة على سكان القطاع، لا سيما أولئك الذين اضطروا للنزوح إلى خارج فلسطين، مثل جمهورية مصر العربية، هربا من الموت والدمار. وقد أصبح هؤلاء النازحون يواجهون تحديات مزدوجة: آثار الحرب من جهة، والاغتراب وصدمات النزوح من جهة أخرى.

تشير الأدبيات إلى أن الصدمة الجماعية (Collective Trauma) تُعد واحدة من أخطر الظواهر النفسية والاجتماعية التي تصيب المجتمعات التي تتعرض لصراعات عنيفة طويلة الأمد، حيث تتسبب في تغيرات عميقة في البناء النفسي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع (Hirschberger, 2018). وتنبع خطورة الصدمة الجماعية من شمولها الجماهيري وارتباطها بأحداث مروعة تؤثر على هوية الأفراد والجماعة معا، كما تؤثر في أنماط التفاعل والعلاقات بين الأفراد.

تُعدّ الصدمة الجماعية من أبرز المفاهيم النفسية التي برزت في العقود الأخيرة لفهم التأثيرات الممتدة للنزاعات والحروب على المجتمعات. فهي ليست مجرد استجابات فردية، وإنما حالة جماعية تُصيب الوعي الجمعي وتؤثر في الهوية والانتماء والممارسات الاجتماعية. وقد تناولت الأدبيات العالمية هذا المفهوم في سياقات مختلفة، أبرزها الإبادات الجماعية والحروب الأهلية والكوارث الإنسانية، حيث أظهرت أن المجتمعات التي تتعرض لمثل هذه الأحداث تواجه آثارًا طويلة المدى على المستويين النفسي والاجتماعي.

وعلى الصعيد النفسي، تشير الدراسات إلى أن جرائم الحرب تخلف أنماطًا من القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة، بما يؤدي إلى انكسار الأفراد وفقدانهم للشعور بالأمان. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن الحروب تترك أثرها في بنية العلاقات الأسرية والجماعية، وتضعف من قدرة المجتمعات على التماسك والتكافل، كما تُحدث تغييرات في القيم والأنماط الثقافية. وفي الإطار ذاته، يندرج مفهوم «الجرائم ضد الإنسانية» الذي يتجاوز حدود الاعتداء على الفرد ليشمل الأذى الممنهج ضد الجماعات، وهو ما يضاعف من حدة الصدمة الجماعية.

وفي الحالة الفلسطينية، يمثل الشعب الفلسطيني نموذجًا حيًا لفهم الصدمة الجماعية الممتدة عبر الأجيال، نتيجة عقود من الاحتلال والحروب المتكررة. وقد شكلت حرب 2023 على غزة نقطة فاصلة، لما تخللها من قصف عشوائي وتهجير قسري وجرائم ضد المدنيين. ومع نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى مصر، ظهرت تحديات نفسية واجتماعية جديدة تستحق الدراسة، كونها تمثل سياقًا مغايرًا للتجارب السابقة داخل القطاع. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي تسعى إلى استقصاء الآثار النفسية والاجتماعية للصدمة الجماعية لدى نازحي غزة في مصر عقب الحرب، وتسليط الضوء على انعكاساتها على حياتهم اليومية ومستقبلهم.

مشكلة الدراسة:

لقد كشفت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة عن مستوى غير مسبوق من العنف الممنهج بحق المدنيين، حيث تم استهداف المدارس والمستشفيات والملاجئ والمساجد، إضافة إلى فرض حصار خانق أدى إلى شلل كامل في الخدمات الأساسية، وانهيار في النظام الصحي والغذائي (OCHA, 2024). هذه الحرب كانت أكثر من مجرد صراع عسكري، إذ حملت في طياتها عناصر واضحة من الإبادة الجماعية، التطهير العرقي، وجرائم ضد الإنسانية، وهو ما وثقته تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وتكمن مشكلة الدراسة في أن هؤلاء النازحين يعانون من مستويات معقدة من الصدمة النفسية والاجتماعية، لا ترتبط فقط بفقدان أحبائهم أو بيوتهم، بل بتعرضهم المستمر لأحداث صادمة كالمجازر، القصف المباشر، مشاهد الدماء والدمار، وفقدان الشعور بالأمان والانتماء، وهي مكونات رئيسية لما يُعرف بالصدمة الجماعية. ورغم أن هناك ا من الدراسات التي تناولت الصدمة النفسية في السياق الفلسطيني، إلا أن هناك نقصا ملحوظا في الدراسات التي تتناول الصدمة الجماعية المترتبة على الحرب الأخيرة والنزوح خارج الوطن، لا سيما في السياق المصري، ولذا، فإن هذه الدراسة تحاول معالجة هذه الفجوة المعرفية، من خلال طرح السؤال الرئيس التالي: **ما الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على الصدمة الجماعية الناتجة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في حرب 2023 على نازحي قطاع غزة في جمهورية مصر العربية؟**

ويتفرع منها تساؤلات الدراسة الفرعية:

1. ما طبيعة الصدمة الجماعية التي تعرض لها نازحو غزة في مصر نتيجة حرب 2023؟
2. ما الأعراض النفسية التي يعاني منها النازحون نتيجة حرب غزة 2023؟
3. ما التغيرات الاجتماعية التي طرأت على العلاقات الأسرية والمجتمعية نتيجة حرب غزة 2023؟
4. ما التغيرات الثقافية والمعنوية التي طرأت على النازحون نتيجة حرب غزة 2023؟
5. هل توجد فروق دالة إحصائيا في مستويات الصدمة الجماعية بأبعادها (البعد النفسي، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي والمعنوي) الصدمة النفسية والاجتماعية الناجمة عن حرب غزة 2023 تبعا لمتغيرات (العمر، العمل، المستوى التعليمي)؟

أهمية الدراسة:

حيث تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات النفسية والاجتماعية المتعلقة بمفهوم الصدمة الجماعية، من خلال تطبيقه على حالة نازحي غزة في مصر عقب حرب 2023، وتضيف إطاراً تحليلياً يربط بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وبين امتداداتها النفسية والاجتماعية، بما يوسع من الفهم النظري لهذه الظاهرة، وتبرز الدراسة الأبعاد المتشابكة بين النفس الفردية والهوية الجمعية، وتؤكد على مركزية الصدمة الجماعية في تفسير السلوك الجمعي للمجتمعات المتضررة من النزاعات المسلحة.

الأهمية التطبيقية:

تقدم نتائج عملية يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار والجهات الإنسانية العاملة مع النازحين الفلسطينيين في مصر، وتساعد على تصميم برامج دعم نفسي واجتماعي تراعي خصوصية النازحين الفلسطينيين وسياق معاناتهم، وتوفر قاعدة بيانات أولية حول الاحتياجات النفسية والاجتماعية لنازحي غزة، بما يسهم في بناء خطط للتدخل المستقبلي.

أهداف الدراسة

1. تحديد طبيعة الصدمة الجماعية التي تعرض لها نازحو غزة في مصر نتيجة حرب 2023.
2. دراسة الأعراض النفسية التي يعاني منها النازحون نتيجة حرب غزة 2023.
3. تحليل التغيرات الاجتماعية التي طرأت على العلاقات الأسرية والمجتمعية لدى النازحين بعد حرب غزة 2023.
4. التعرف على التغيرات الثقافية والمعنوية التي أصابت النازحين نتيجة حرب غزة 2023.
5. الكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في مستويات الصدمة الجماعية وأبعادها (النفسي، الاجتماعي، الثقافي والمعنوي) تبعاً لمتغيرات العمر، العمل، والمستوى التعليمي.

مصطلحات الدراسة:

1. الصدمة الجماعية (Collective Trauma)

شكل من أشكال الصدمة التي لا تؤثر فقط على الأفراد، بل على البنية الاجتماعية والهوية الثقافية للجماعة بأكملها، حيث تؤدي إلى فقدان الشعور بالسيطرة، والعدالة، والانتماء الجماعي (Hirschberger،2018) التعريف الإجرائي: هي تجربة نفسية جماعية تنتج عن أحداث عنيفة واستثنائية تؤثر في مجموعة بشرية كاملة، بحيث يتعرض الأفراد لآثار نفسية واجتماعية مشتركة، وتؤدي إلى تغييرات طويلة الأمد في الهوية والانتماء والروابط الاجتماعية والثقافية.

2. جرائم الحرب (War Crimes): هي انتهاكات جسيمة لقوانين وأعراف الحرب، كما وردت في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وتشمل القتل المتعمد، التعذيب، استهداف المدنيين، وتدمير الممتلكات المدنية بشكل غير مبرر عسكرياً (Amnesty International, 2024)

التعريف الإجرائي: تشير إلى الأفعال العدوانية التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في حرب 2023 على غزة، والتي تضمنت القصف العشوائي للأحياء السكنية، واستهداف المدارس والمستشفيات، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا المدنيين.

3. الجرائم ضد الإنسانية (Crimes Against Humanity)

تعرفها المادة 7 من نظام روما الأساسي بأنها: أي من الأفعال التالية، مثل القتل، الإبادة، الاستعباد، التهجير القسري، التعذيب، الاضطهاد، عندما تُرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين (United Nations, 1998) (Human Rights Watch, 2024)). التعريف الإجرائي: تشير إلى الممارسات الإسرائيلية في غزة مثل الحصار الخانق، التجويع المتعمد، قطع الإمدادات

الطبية، والقصف المنهجي للمدنيين، والتي تشكل نمطاً من الانتهاكات الواسعة ضد سكان غزة.

4. الآثار النفسية (Psychological Effects)

هي النتائج الانفعالية والمعرفية والسلوكية التي تظهر على الأفراد بعد تعرضهم لحدث صادم، مثل القلق، الاكتئاب، اضطرابات النوم، الكوابيس، واضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) (American Psychiatric Association, 2013)

التعريف الإجرائي: تشير إلى التأثيرات التي يعاني منها نازحو غزة نتيجة مشاهد العنف والمجازر، وفقدان الأحبة، والتي تظهر في أعراض مستمرة تؤثر في التكيف النفسي والاجتماعي.

5. الآثار الاجتماعية (Social Effects,1999)

هي التغيرات التي تطرأ على نمط العلاقات الاجتماعية والانتماء المجتمعي والدعم الأسري بعد التعرض لأحداث كارثية، وتشمل العزلة، ضعف التواصل، وتفكك الروابط الأسرية والمجتمعية.

التعريف الإجرائي: تشير إلى التحولات السلبية في شبكة العلاقات الاجتماعية والاندماج المجتمعي لدى نازحي غزة في مصر، مثل الشعور بالاغتراب، وتدهور العلاقات الأسرية بسبب الضغوط النفسية.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: نازحي قطاع غزة المقيمين في جمهورية مصر العربية عقب حرب 2023.
2. الحدود الزمنية: أجريت الدراسة خلال عام 2024، أي بعد النزوح نتيجة الحرب.
3. الحدود البشرية: شملت عينة من النازحين الفلسطينيين البالغين من الجنسين تكونت من (700) نازح ونازحة، إضافة إلى مقابلات معمقة تكونت من (20) مع مجموعة منهم.
4. الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على الصدمة الجماعية وآثارها النفسية والاجتماعية والثقافية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq .05$) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول مستويات الصدمة الجماعية بأبعادها (البعد النفسي، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي والمعنوي) الصدمة النفسية والاجتماعية الناجمة عن حرب غزة 2023 تبعا لمتغير العمر.

الفرضية الثانية: توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq .05$) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول مستويات الصدمة الجماعية بأبعادها (البعد النفسي، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي والمعنوي) الصدمة النفسية والاجتماعية الناجمة عن حرب غزة 2023 تبعا لمتغير العمل.

الفرضية الثالثة: توجد فروق دالة إحصائياً

عند مستوى ($\alpha \leq .05$) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول مستويات الصدمة الجماعية بأبعادها (البعد النفسي، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي والمعنوي) الصدمة النفسية والاجتماعية الناجمة عن حرب غزة 2023 تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً: مفهوم الصدمة الجماعية

الصدمة الجماعية تُعرّف على أنها حالة من التأثر النفسي والاجتماعي العميق تصيب جماعة بشرية نتيجة حدث عنيف ومفاجئ يفوق قدرتهم على التكيف، مثل الحروب والكوارث والإبادات الجماعية. وتختلف الصدمة الجماعية عن الصدمة الفردية من حيث انتشارها وتأثيرها على الهوية والثقافة والسلوك الجمعي. وقد صاغ علماء النفس الاجتماعيين تعريفات لصدمة الجماعية، من أبرزها:

Alexander (2004): «الصدمة الجماعية هي تجربة نفسية تصيب جماعة بشرية برمتها، وتعيد تشكيل وعيها التاريخي الجمعي.»

Volkan (2001): يرى أن الصدمة الجماعية تبقى حية عبر الأجيال من خلال الرموز والقصص والمشاعر غير المعالجة.

ثانياً: النظريات المفسرة للصدمة الجماعية

1. نظرية الصدمة الجمعية (Collective Trauma Theory)

ترتكز هذه النظرية على ما قدمه في أعماله حول الكوارث، وتطورت لاحقاً لتأخذ طابعاً أكثر شمولية في علم الاجتماع الثقافي. (Alexander et. al,2023). تؤكد النظرية أن الصدمة لا تصيب الأفراد فقط، بل يمكن أن تهز الأسس الرمزية والهيكلية للمجتمع بأكمله، فتؤدي إلى فقدان المعنى والانتماء والهوية الجمعية. وفي السياق الفلسطيني، تُمثل النكبة مثالاً صارخاً على صدمة جمعية تمتد عبر الأجيال (Hirschberger, G. ,2018)

2. نظرية الذاكرة الجمعية (Collective Memory Theory)

بدأت هذه النظرية مع لكنها شهدت تطوراً كبيرا في العقود الأخيرة خاصة في سياقات ما بعد الصدمة. الذاكرة الجمعية هي الطريقة التي تحتفظ بها المجتمعات بذكريات الماضي الجماعي، ويتم إعادة بنائها دائماً وفق الحاجات السياسية والاجتماعية الراهنة. (Olick, & Robbins, 2021) في حالة المجتمعات التي عانت من التهجير أو الحرب، تصبح الذاكرة وسيلة للمقاومة وبناء الهوية (Assmann, A. ,2022)

3. نظرية الصدمة الثقافية (Cultural Trauma Theory)

تركّز هذه النظرية على أن الصدمة تصبح جزءاً من الهوية الثقافية عندما تُشكّل الجماعة رواية مشتركة للحدث، تُعرّف من خلالها نفسها كضحية. ويشارك الفاعلون الثقافيون (مثل الفنانين، الإعلاميين، الزعماء الدينيين) في بناء تلك السردية. وتُعدّ هذه النظرية مركزية في فهم المجتمعات المتأثرة بالنزاعات الطويلة كالحالة الفلسطينية. (Alexander, 2023)

4. نظرية انتقال الصدمة بين الأجيال (Intergenerational Transmission of Trauma)

تشرح هذه النظرية كيف تنتقل آثار الصدمة من جيل إلى آخر دون أن يعيش الأبناء الحدث الأصلي، ويتم الانتقال عبر السلوكيات، اللغة، الصمت، أو حتى عبر التكوين الجيني. وقد أثبتت دراسات حديثة تأثير هذا

النوع من الصدمة في المجتمعات النازحة واللاجئة (Yehuda & Lehrner, 2018) (Kellermann, 2019)

5. نظرية الكارثة الاجتماعية (Social Catastrophe Theory)

تطرح هذه النظرية أن المجتمع عندما يتعرض لحدث كارثي، فإنه يمر بمراحل جماعية من الإنكار، ثم الغضب، ثم البحث عن معنى. وتُستخدم الأدوات الثقافية والإعلامية والسياسية لبناء فهم جماعي للكارثة (Smels-er,2020)، تُعدّ هذه النظرية مناسبة لتحليل المجتمعات التي خرجت من أزمات كبيرة مثل النزوح والحصار (Eyerman & Jamison, 2021)

6. نظرية الإبادة الرمزية (Symbolic Annihilation Theory)

تسلط النظرية الضوء على تغييب وتمييز بعض الفئات المتضررة في الخطاب العام والإعلامي، مما يؤدي إلى تعزيز الصدمة عبر التجاهل. (Cuklanz & Moorti, 2020) فإنكار ألم الضحية أو تشويهه إعلامياً يعد امتداداً للصدمة. وقد طُبّقت هذه النظرية بشكل واسع على تغطية الإعلام الغربي للصراع الفلسطيني (Bunce, Franks, & Paterson, 2019).

7. نظرية التحليل النفسي للصدمة (Psychoanalytic Trauma Theory)

تم تطوير هذه النظرية استناداً إلى أعمال فرويد، وتم تحديثها في العقود الأخيرة خاصة مع أعمال Caruth, 2021)). والتفسير التحليلي مهم في حالات الناجين من الحروب الذين يعانون من اضطرابات الكوابيس والقلق وعدم القدرة على التعبير عن الألم. (Herman, 2022)

ثالثاً: الأبعاد النفسية للصدمة الجماعية

1. البعد النفسي للصدمة الجماعية:

يشير البعد النفسي للصدمة الجماعية إلى الآثار والانفعالات النفسية العميقة والمركبة التي تصيب الأفراد نتيجة تعرضهم لصدمات عنيفة ومشتركة، مثل الحرب، التهجير القسري، أو الإبادة، مما يخلخل الإحساس بالأمان، ويؤدي إلى اضطرابات نفسية تتراوح بين القلق، والاكتئاب، واضطراب كرب ما بعد الصدمة (PTSD)، وفقدان الشعور بالهوية، والشعور المستمر بالذنب أو العجز، مع تكرار الذكريات المؤلمة (intrusive memo-ries) وانخفاض الثقة بالنفس (Ibrahim & Hassan,2017). حيث تتكون الأبعاد الداخلية للبعد النفسي من القلق والخوف المزمن، والاكتئاب واضطرابات المزاج، واضطراب كرب ما بعد الصدمة (PTSD)، وفقدان الشعور بالأمان والانتماء، والاحتراق النفسي والتعب الوجداني (Herman, 2015).

2. البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية:

يشير البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية إلى تداعيات الصدمة على العلاقات الاجتماعية والبُنى المجتمعية، بما في ذلك التفكك الأسري، وانهيار الروابط المجتمعية، وتآكل الثقة الاجتماعية، وزيادة مشاعر العزلة الاجتماعية والوصم، إضافة إلى هشاشة الدعم الاجتماعي بين النازحين ومجتمع اللجوء. كما يتضمن تغير الأدوار داخل الأسرة والمجتمع، وتضاؤل فرص الاندماج الاجتماعي (Chatty, 2017).

حيث تتكون الأبعاد الداخلية للبعد الاجتماعي من ضعف الترابط الأسري وتفكك العلاقات الاجتماعية، وفقدان شبكات الدعم الاجتماعي، والوصم الاجتماعي والتمييز في بيئة اللجوء، والانعزال والتهميش الاجتماعي، وفقدان الشعور بالانتماء للجماعة (Miller, & Rasmussen, 2010)

3. البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية:

يشير البعد الثقافي والمعنوي إلى التأثيرات العميقة للصدمة الجماعية على الهوية الثقافية، والقيم الاجتماعية، والممارسات التقليدية، ونمط الحياة للنازحين، بما في ذلك فقدان اللغة واللهجة المحلية، والانفصال عن الموروث الثقافي، والتغيرات في والعادات، فضلاً عن صدمة الانتقال من نمط معيشة مألوف إلى بيئة غير مستقرة أو معادية ثقافياً. كما يتضمن الشعور بالاغتراب الثقافي، وانهيار الشعور بالاستمرارية الثقافية (cultural continuity) ، وما يرتبط بذلك من معاناة نفسية وهوية منكسرة (Al-Rashid, 2019)، حيث تتكون الأبعاد الداخلية للبعد الثقافي والمعيشي من فقدان الهوية الثقافية والانفصال عن الجذور، والتحديات المعيشية (الفقر، المسكن، العمل)، وصعوبات التكيف مع ثقافة البلد المضيف، وصراع الأدوار الثقافية بين الأجيال (النازحون وأبناؤهم)، وضياع الممارسات الثقافية والتقاليد الرمزية (Kirmayer, et al. 2011)، وتزداد هذه الأعراض في سياقات النزوح القسري والتهجير الجماعي، كما هو حال نازحي غزة إلى مصر بعد حرب 2023.

رابعاً: الصدمة الجماعية في السياق الفلسطيني

يتعرض الفلسطينيون منذ عقود لسلسلة من الصدمات الجماعية المرتبطة بالاحتلال والنكبة والحروب، ما جعل من الصدمة حالة مزمنة ومركّبة تتداخل فيها الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية.

تشير الدراسات إلى أنّ:

1. الأطفال في غزة يعانون من نسب مرتفعة جدا من اضطراب كرب ما بعد الصدمة.
2. النساء أكثر عرضة للقلق والاكتئاب في ظروف النزوح.
3. الشباب يعيشون أزمات هوية وضعفا في الشعور بالأمان والهدف.

الدراسات سابقة

أجرى PubMed (2025) بعنوان: **القلق واضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب بين النازحين الفلسطينيين**، هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد مستويات القلق واضطراب ما بعد الصدمة لدى النازحين داخليا، تكونت عينة الدراسة من 952 بالغاً نازحين من غزة، استخدموا أدوات: مقياس القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة، توصلت النتائج إلى: 67.8% اضطراب ما بعد الصدمة، 79.3% قلق، 84.5% اكتئاب؛ عوامل مرتبطة: المرات النزوح وموت قريب، وأجرى BMC Psychiatry الأردن (2025) بعنوان: **الآثار النفسية للحرب على السكان غير المتأثرين مباشرة في الأردن**، هدفت الدراسة إلى دراسة القلق والاكتئاب والتكيف، تكونت عينة الراسة من (1,664 (مشارك عبر الإنترنت من الأردن، استخدموا أدوات: PHQ-4، PSS، Brief Resilience Scale، توصلت النتائج إلى: 65% لديهم قلق واكتئاب؛ أعلى لدى النساء والشباب، وأجرى PubMed (2025) بعنوان: روايات حرب غزة: صدمة جماعية والتكيف، وهدفت الدراسة إلى فحص الخبرات الصادمة وعمل

آليات التكيف، تكونت عينة الدراسة من(30) بالغين (19-57 سنة)، حيث استخدم أدوات مقابلات وتحليل موضوعي، وكانت النتائج: هنالك مواضيع رئيسة منها الصدمات، مشاعر المجهول، واستراتيجيات البقاء، وأجرت **فاطمة محمد الزاهر عبدالله مصطفى (2025)** بعنوان: **اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة وقلق المستقبل لدى بعض تلاميذ المرحلة الإعدادية النازحين من غزة (دراسة كلينيكيه)**، هدفت الدراسة إلى كشف ديناميات الاضطراب النفسي وقلق المستقبل لدى تلاميذ الغزاة النازحين في مصر، تكونت عينة الدراسة من 5 تلاميذ (أعمارهم 12–13 سنة) من مدرسة خاصة بالقاهرة، مصابون بإضراب ما بعد الصدمة وقلق المستقبل، استخدموا أدوات: مقياس بإضراب ما بعد الصدمة، ومقياس قلق المستقبل، واختبار CAT-H Bellak & Bellak)، توصلت النتائج إلى: ميكانيزمات الدفاع (الكبت، الإنكار، الإبدال، الإسقاط) شائعة، أبرز الصراعات النفسية: «الخوف مقابل الأمان» و«الغضب مقابل السلام»، وأجرى **Jamei, Y. A., & Barbui (2024)** العنوان: **تدخلات الصحة النفسية لدى أطفال غزة**، هدفت الدراسة إلى تحليل المشاعر السلبية مثل الخوف والعداء وتأثيرها، تكونت عينة الدراسة من (270) أطفال يزورون مراكز GCMHP، استخدموا أدوات: مقابلات واستبيانات معيارية، توصلت النتائج إلى: ارتفاع العدوانية والخوف، ونجاح التدخلات في تقليلها، وأجرى **BMC Psychiatry (2024)** بعنوان: **اضطراب ما بعد الصدمة بين طلاب جامعة القدس أثناء حرب 2023** هدفت الدراسة إلى قياس أعراض إضراب ما بعد الصدمة والعوامل المؤثرة، تكونت عينة الدراسة من (315) طلاب جامعات، استخدام IES-R، توصلت النتائج إلى: أن 71.3% لديهم أعراض شديدة لـ إضراب ما بعد الصدمة؛ فروق بين الجنسين ودعم الأسرة، وأجرى **Neuner, Schauer, Karunakara, Klaschik, Robert, & Elbert (2024)** بعنوان: **اضطراب الاكتئاب والقلق لدى طلاب الطب**، هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الحرب على الصحة النفسانية، تكونت عينة الدراسة من (339) طالب طب (18–24 سنة)، استخدموا أدوات: مقياس اضطراب ما بعد الصدمة، قياس اكتئاب وقلق، توصلت النتائج إلى: 22.6% اكتئاب شديد، 63.4% اضطراب ما بعد الصدمة؛ أكثر معيشة في الملاجئ والتعرض المباشر، وأجرت **مي عطية ومحمد شاهين (2024)** بعنوان: **اضطراب ما بعد الصدمة لدى طلبة قطاع غزة بعد عدوان 2022 تبعا للجنس والمستوى التعليمي**، هدفت الدراية إلى تحديد مستوى إضراب ما بعد الصدمة لدى طلبة غزة وتأثير المتغيرات الديموغرافية، تكونت عينة الدراسة من 390 طالباً (141 ذكور، 249 إناث؛ ابتدائي وثانوي وجامعي)، استخدموا أدوات: مقياس Davidson Trauma Scale (1996)، توصلت النتائج إلى: انتشار متوسط لاضطراب ما بعد الصدمة (53.2%)، لا فروق ذات دلالة بين الجنسين أو المستوى التعليمي، وأجرى **محسن أبو رمضان (2024)** بعنوان: **أوراق سياسات: حالة الغزّيين في مصر بسبب الإبادة الإسرائيلية (2024)**، هدفت الدراسة إلى تحليل دوافع النزوح الجماعي من غزة إلى مصر وأثر ذلك على النازحين، تكونت عينة الدراسة من (150) من العائلات الفلسطينية النازحة، استخدم أدوات منها منهج تحليل وثائقي ومراجعة تقارير حقوقية وإنسانية، توصلت الدراس إلى النتائج التالية: الحرب شملت تدمير ممنهج للمناطق السكنية ومجازر جماعية تسببت بنزوح واسع كوسيلة للنجاة من ما وصف بالإبادة الجماعية، وأجرى **البنك الدولي بالتعاون مع الإحصاء الفلسطيني (2023)** بعنوان: **تقاطع الظروف الاقتصادية والصدمات النفسية والصحة العقلية (2023)** هدفت الدراسة إلى دراسة انتشار الاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة في غزة والضفة ضمن سياق اقتصادي متفجّر، تكونت عينة الدراسة من استبيان تمثيلي وطُبّق على نطاق عام، استخدم أدوات مقياس الاكتئاب، استبيانات اضطراب ما بعد الصدمة، توصلت الدراسة إلى نتائج التالية: 71 % من سكان

غزة أظهرت أعراض اكتئاب، لكن فقط 7 % مصابون باضطراب ما بعد الصدمة، مما يدل على مزيد من التصادم النفسي والاقتصادي، حيث حصلت دراسة نفين الشيخ (2017) اضطراب ما بعد الصدمة الناتج عن صدمة الحرب والدعم الاجتماعي والأسري بين المراهقين في قطاع غزة، هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الصدمة الحربية والدعم الاجتماعي الأسري وتأثيرها على الصدمة لدى المراهقين، تكونت عينة الدراسة من مراهقون من غزة، استخدم أدوات استبانة قياس وحدات الدعم الأسري، وأدوات تشخيص إضراب ما بعد الصدمة، كانت النتائج: دعم أسر أقوى يرتبط بانخفاض أعراض إضراب ما بعد الصدمة، وأعد **عبد الرؤوف اطلاع (2016)** بعنوان: **اضطراب ما بعد الصدمة وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية بعد العدوان 2014**، هدفت الدراسة إلى قياس صلة اضطراب ما بعد الصدمة بالكفاءة الاجتماعية لدى الناجين من غزة، تكونت عينة الدراسة من)250) سكان غزة بعد العدوان (غير محدد بالعينة المتاحة)، استخدم أدوات مقياس اضطراب ما بعد الصدمة واستبانة الكفاءة الاجتماعية، توصلت الدراسة لنتائج التالية: علاقة عكسية قوية بين اضطراب ما بعد الصدمة ومستوى الكفاءة الاجتماعية—الأعراض النفسية تضعف القدرات التفاعلية والمجتمعية، وأجرى **يحيى عوض (2015)** بعنوان: **ضغوط اضطراب ما بعد الصدمة لدى الطفل الفلسطيني (أبناء/ أخوة الشهداء في 2014)** هدفت الدراسة إلى تشخيص أعراض اضطراب ما بعد الصدمة لدى الأطفال وتحديد فروق بحسب الجنس، تكونت العينة من 102 طفل (58 ذكور، 44 إناث؛ أعمارهم 12–15 عاماً) من محافظات غزة، استخدم أدوات مقياس أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، وتوصلت النتائج إلى: وجود أعراض اضطراب ما بعد الصدمة بدرجات متفاوتة (إعادة الأحداث، الأعراض الجسدية، الانفعالية...) مع فروق دالة لصالح الذكور، وأجرى **عبد العزيز ثابت وآخرون (2014)** بعنوان: **الصدمة والاضطرابات النفسية بين المراهقين الفلسطينيين**، هدفت الدراسة إلى قياس اضطراب ما بد الصدمة والقلق لدى المراهقين، تكونت عينة الدراسة من مراهقون فلسطينيون (290) في غزة، استخدموا أدوات الدراسة وهي استبانة إضراب ما بعد الصدمة والمعايير النفسية، توصلت النتائج إلى: مستويات عالية من اضطراب ما بعد الصدمة والقلق؛ استخدام وسائل تأقلم متباينة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من مجمل الدراسات السابقة أن اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) يُشكّل أحد أبرز الأعراض النفسية انتشاراً بين مختلف الفئات العمرية في قطاع غزة، وخاصة بعد الاعتداءات العسكرية المتكررة. وقد تناولت هذه الدراسات زوايا وأساليب متنوعة في الكشف عن الأعراض النفسية والعوامل المؤثرة، مما يُثري الفهم الشمولي لهذه الظاهرة:

1. **تنوع الفئات المستهدفة:** شملت الدراسات عينات من المراهقين، الأطفال، طلبة الجامعات، السكان النازحين، وأفراد من فئات اجتماعية. وهذا التنوع أتاح استكشاف أبعاد الظاهرة النفسية ضمن السياقات العمرية والاجتماعية المختلفة، مع إظهار أن الفئات الصغيرة سناً والمراهقين أكثر تأثراً.
2. **أدوات القياس:** اعتمدت الدراسات على أدوات نفسية مقننة مثل: مقياس Davidson، IES-R، استبيانات القلق والاكتئاب، إضافة إلى المقابلات السريرية والتحليل الموضوعي، مما أضفى موثوقية علمية على النتائج. ومع ذلك، ظهرت بعض الدراسات لم تذكر تفصيلاً حول خصائص الأدوات أو صدقها وثباتها.

3. **العوامل المرتبطة:** أبرزت الدراسات ارتباط اضطراب ما بعد الصدمة بعدة عوامل، منها:

النوع الاجتماعي (مع تفوق الذكور في بعض النتائج والإناث في أخرى)، الدعم الأسري والاجتماعي (كعامل وقائي)، ظروف النزوح، الفقدان، والتعرض المباشر للدمار، الظروف الاقتصادية التي تزامنت مع الصدمة.

4. **النتائج:** تتفق أغلب الدراسات على وجود مستويات مرتفعة من اضطراب ما بعد الصدمة، القلق، والاكتئاب، خاصة في السياقات التي شهدت عدواناً مباشراً أو نزوحاً قسرياً. كما أظهرت بعض الدراسات أن التدخلات النفسية قد تُسهم في التخفيف من بعض الأعراض السلبية، مما يبرز أهمية الدعم النفسي المنظم.
5. **دراسات حديثة وحديثة جداً:** تميزت بعض الدراسات المنشورة في 2024 و2025 بتركيزها على تأثيرات الحرب الأخيرة (2023) والنزوح إلى مصر، وقدّمت إضافات نوعية مثل تحليل ميكانيزمات الدفاع النفسية وروايات النازحين، ما يدل على اتجاه نوعي في الأبحاث الحديثة يدمج التحليل السريري والسياق الاجتماعي-السياسي.

المنهجية/ الطريقة والإجراءات

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في الآتي:

1 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لفهم الظواهر النفسية والاجتماعية المرتبطة بالصدمة الجماعية. ولجمع البيانات، استخدمت استبانة ميدانية صُممت لتغطية ثلاثة أبعاد رئيسية (النفسي، الاجتماعي، الثقافي)، بالإضافة إلى مقابلات معمقة مع عينة من النازحين، وذلك بغرض تحقيق فهم أعمق للتجربة الإنسانية للنازحين الفلسطينيين.

2 مجتمع وعينة الدراسة:

تم إجراء الدراسة على نازحي قطاع غزة، وفي هذه الدراسة تم استخدام أسلوب العينة القصدية على مجتمع الدراسة من خلال استهداف النازحين في جمهورية مصر العربية؛ حيث بلغ النازحين (700) نازح، من خلال استبانة الكترونية صممت نظراً للبعد والتوزيع الجغرافي لنازحي قطاع غزة في جمهورية مصر العربية. والجدول (1) يوضح الخصائص السيكوماترية لعينة الدراسة:

جدول (1): الخصائص السيكوماترية لعينة الدراسة

المتغير		التكرار	النسبة (%)
العمر	أقل من 20 سنة	16	2.3%
	من 20 – أقل من 30 سنة	114	16.3%
	من 30 – أقل من 40 سنة	213	30.4%
	من 40 – أقل من 50 سنة	189	27.0%
	50 سنة فأكثر	168	24.0%
العمل	لا أعمل	426	60.9%
	أعمل	274	39.1%
المستوى التعليمي	ابتدائي	16	2.3%
	إعدادي	34	4.9%
	ثانوي	167	23.9%
	دبلوم	53	7.6%
	بكالوريوس	353	50.4%
	ماجستير	38	5.4%
	دكتوراه	39	5.6%
	المجموع	700	100.0%

3. أداه الدراسة:

تعتمد طرق جمع البيانات على أدوات مناسبة للدراسة، حيث تم اختيار مقياس الصدمة الجماعية (محمد سعد، سليم التلولي، 2025)، وهي موجهة لنازحي قطاع غزة في جمهورية مصر العربية.

تضمن الاستبيان أ من المحاور التي تجيب عن أسئلة الدراسة وتختبر فرضياتها وتحقق الهدف منها، إذ تبنت الدراسة الحالية مقياس الصدمة الجماعية بأبعادها (البعد النفسي، والبعد الاجتماعي، والبعد الثقافي والمعنوي) بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصدمة الجماعية كدراسة (محمد سعد، سليم التلولي، 2025)، ودراسة (Ibrahim & Hassan,2017)، ودراسة (Herman, 2015) اللاتي تناولتا البعد النفسي للصدمة الجماعية، ودراسة (Chatty, 2017)، ودراسة (Miller, & Rasmussen, 2010)، اللاتي تناولتا البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية، ودراسة (Al-Rashid, 2019) ودراسة (Kirmayer, et al. 2011) اللاتي تناولتا البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية.

وتم استخدام أداة الدراسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، إذ سيتكون من جزيئين الجزء الأول يحتوي على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، كما هو موضح بالجدول (2):

الجدول (2): مكونات أداة الدراسة

الأبعاد	أرقام الفقرات	الفقرات
البيانات الشخصية	(العمر، العمل، المستوى التعليمي)	
أبعاد الاستبانة (الصدمة الجماعية)		
البعد النفسي للصدمة الجماعية	1، 4، 7، 10، 14، 16، 18، 20، 23، 26، 29، 32، 33، 35.	14
البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	2، 5، 8، 11، 12، 15، 24، 27، 30، 34، 36	11
البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية	3، 6، 9، 13، 17، 19، 21، 22، 25، 28، 31، 37	12

4. مقياس الاستبانة:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب جدول رقم «3»

الجدول (3): درجات مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
لا تنطبق عل إطلاقا	5	أكثر من 80%	منخفض جدا
لا تنطبق علي	4	60- 79%	منخفض
تنطبق عليّ بدرجة قليلة	3	40- 59%	متوسط
تنطبق عليّ بدرجة كبيرة	2	20- 39%	مرتفع
تنطبق عليّ بدرجة كبيرة جدا	1	أقل من 20%	مرتفع جدا

تم اختيار الدرجة «1» للاستجابة «كبيرة جداً وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو «20%» وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

5. صدق الاستبانة:

1. الصدق البنائي للاستبانة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. يبين جدول رقم (3) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

الجدول (4): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مقياس (الصدمة الجماعية) والدرجة الكلية للاستبانة

#	الأبعاد		معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig .)
1	مقياس الصدمة الجماعية	البعد النفسي للصدمة الجماعية	**0.949	0.000
2		البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	**0.930	0.000
3		البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية	**0.916	0.000

2. صدق الاتساق الداخلي:

تشير نتائج تحليل معامل بيرسون للارتباط إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين جميع الفقرات وكل بعد من أبعاد الصدمة الجماعية الثلاثة (النفسي، الاجتماعي، الثقافي/المعنوي)، حيث تراوحت معاملات الارتباط في **البعد النفسي بين (0.451** و0.756**)، وفي البعد الاجتماعي بين (0.576** و0.723**)، أما في البعد الثقافي والمعنوي فتراوحت بين (**0.448 و0.700**)، وجميعها عند مستوى دلالة (Sig. = 0.000)**، مما يدل على أن الفقرات تقيس بدقة الأبعاد التي تنتمي إليها، وتعكس صدقاً بنائياً عالياً للمقياس. وبذلك، يمكن التأكيد على أن الأداة المستخدمة تمتلك اتساقاً داخلياً جيداً، وأن الفقرات المختارة لقياس كل بعد من أبعاد الصدمة الجماعية مناسبة إحصائياً وموضوعياً لأغراض البحث.

الجدول (5): معامل الارتباط بين الفقرة ودرجة كل بعد من أبعاد مقياس (الصدمة الجماعية)

البعد	البعد النفسي للصدمة الجماعية						
رقم الفقرة	1	4	7	10	14	16	18
معامل بيرسون للارتباط	**0.631	**0.670	**0.754	**0.680	**0.654	**0.513	**0.570
(Sig .)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
رقم الفقرة	20	23	26	29	32	33	35
معامل بيرسون للارتباط	**0.451	**0.657	**0.756	**0.693	**0.679	**0.630	**0.688
(.Sig)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
البعد	**البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية**						
رقم الفقرة	2	5	8	11	12	15	24
معامل بيرسون للارتباط	**0.668	**0.577	**0.684	**0.712	**0.715	**0.644	**0.697
(.Sig)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
رقم الفقرة	27	30	34	36			
معامل بيرسون للارتباط	**0.576	**0.582	**0.705	**0.723			
(Sig .)	0.000	0.000	0.000	0.000			
البعد	**البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية**						
رقم الفقرة	3	6	9	13	17	19	21
معامل بيرسون للارتباط	**0.593	**0.606	**0.649	**0.534	**0.700	**0.448	**0.518
(.Sig)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
رقم الفقرة	22	25	28	31	37		
معامل بيرسون للارتباط	**0.622	**0.674	**0.564	**0.583	**0.614		
(Sig .)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		

6. ثبات الاستبانة:

يُظهر الجدول أدناه أن أداة قياس الصدمة الجماعية تتمتع بثبات داخلي عالٍ عبر أبعادها الثلاثة، حيث بلغ معامل كرونباخ ألفا **للبعد النفسي (0.885)، وللبعد الاجتماعي (0.869)، وللبعد الثقافي والمعنوي (0.824)**، مما يشير إلى أن الفقرات ضمن كل بُعد مترابطة بشكل جيد وتقيس المفهوم ذاته بدقة. كما حقق المقياس الكلي، قيمة عالية جداً لمعامل كرونباخ بلغت (0.946)، مما يؤكد موثوقية الأداة وصلاحيتها لقياس الصدمة الجماعية بشكل شامل وموثوق.

الجدول (6): معامل الثبات كرونباخ ألفا

البعد	ال	معامل كرونباخ ألفا
البعد النفسي للصدمة الجماعية	14	0.885
البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	11	0.869
البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية	12	0.824
مقياس الصدمة الجماعية بالشكل الكلي	37	0.946

عرض النتائج:

1. التحليل الوصفي:

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات، كما يتضمن طرق الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسط لها. بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها. كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب المهمة في عرض البيانات القياسية، إعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الأساليب الوصفية الأكثر شيوعاً، وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة، والجدول (7) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الجدول (7): تحليل أبعاد الصدمة الجماعية

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب
1	البعد النفسي للصدمة الجماعية	1.92	0.66	38.40%	مرتفع	2
2	البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	2.22	0.76	44.40%	متوسط	3
3	البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية	1.91	0.62	38.20%	مرتفع	1
مقياس الصدمة الجماعية بالشكل الكلي		2.02	0.63	40.40%	متوسط	

يتضح من الجدول (7) أن أبعاد الصدمة الجماعية جاءت متفاوتة في مستوياتها، حيث تَبيَّن أن البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية كان الأكثر تأثيراً بمتوسط حسابي بلغ (1.91) وانحراف معياري (0.62) ووزن نسبي (38.20%)، مصنفاً ضمن المستوى المرتفع، يليه البعد النفسي بمتوسط (1.92) وانحراف معياري (0.66) ووزن نسبي (38.40%)، وجاء أيضاً في المستوى المرتفع، بينما حلّ البعد الاجتماعي في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير

رغم حصوله على أعلى متوسط حسابي (2.22) وانحراف معياري (0.76) ووزن نسبي (44.40%)، إلا أنه صُنّف في المستوى المتوسط.

بشكل عام، بلغ المتوسط الكلي لمقياس الصدمة الجماعية (2.02) بانحراف معياري (0.63) ووزن نسبي (40.40%)، مما يشير إلى أن مستوى الصدمة الجماعية لدى العينة جاء في الإطار المتوسط، مع بروز واضح للتأثيرات النفسية والثقافية مقارنة بالتأثير الاجتماعي.

وفيما يأتي توضيح لتحليل فقرات أداة الدراسة، حسب كل بعد من أبعاد الصدمة الجماعية:

أولاً: البعد النفسي للصدمة الجماعية

الجدول (8): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات بعد النفسي للصدمة الجماعية

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب
1	أشعر بأنني أعيش في خوف دائم حتى وأنا في مكان آمن.	2.21	1.10	44.23%	متوسط	11
4	تأتيني كوابيس متكررة حول أحداث الحرب.	2.18	1.12	43.69%	متوسط	10
7	أعاني من القلق الزائد دون سبب واضح.	1.72	0.95	34.46%	مرتفع	8
10	فقدت الشعور بالاهتمام بالأشياء التي كنت أحبها سابقا.	1.69	0.90	33.77%	مرتفع	7
14	تنتابني نوبات بكاء عند تذكري لما حدث في غزة.	1.68	1.00	33.51%	مرتفع	6
16	لم أعد أؤمن بوجود عدالة في هذا العالم.	1.39	0.82	27.89%	مرتفع	1
18	لا أثق في المؤسسات التي من المفترض أن تحميني.	1.59	0.89	31.86%	مرتفع	3
20	أتجنب الحديث عما جرى أثناء القصف أو النزوح.	2.69	1.34	53.77%	متوسط	13
23	أشعر أنني بلا قيمة بسبب ما مررت به.	2.78	1.38	55.51%	متوسط	14
26	لا أستطيع النوم بسهولة بسبب القلق والخوف.	1.84	1.08	36.80%	مرتفع	9
29	لا أستطيع التخلص من صور الدمار والموت من ذاكرتي.	1.64	0.93	32.80%	مرتفع	4
32	أشعر أنني شخص مختلف كلياً عمّا كنت عليه قبل الحرب.	1.66	0.86	33.26%	مرتفع	5
33	لا أتحدث مع أحد عن مشاعري بسبب خوفي من عدم الفهم.	2.28	1.16	45.54%	متوسط	12
35	أشعر بالخوف من المستقبل ومن تكرار ما حدث.	1.56	0.89	31.26%	مرتفع	2
الدرجة الكلية للبعد النفسي للصدمة الجماعية		1.92	0.66	38.40%	مرتفع	

تشير نتائج الجدول (8) إلى أن البعد النفسي للصدمة الجماعية سجّل مستوى مرتفعاً من التأثير لدى أفراد العينة، بمتوسط كلي بلغ (1.92) وانحراف معياري (0.66)، مما يدل على وجود أعراض نفسية واضحة ناتجة عن التجارب الصادمة كالحرب والنزوح.

وبالنظر إلى أعلى الفقرات ترتيباً من حيث التأثير النفسي، جاءت الفقرة (16) «لم أعد أؤمن بوجود عدالة في هذا العالم» في المرتبة الأولى وفقاً للترتيب، رغم أنها سجلت أدنى متوسط حسابي (1.39) ووزن نسبي (27.89%)، وصُنفت ضمن المستوى «المرتفع»، مما يدل على أن فقدان الإيمان بالعدالة يُعد من أعمق الأبعاد النفسية المرتبطة بالصدمة، ويعكس نظرة تشاؤمية متجذرة تجاه العالم، حتى وإن كانت بدرجة منخفضة نسبياً من حيث الحدة الظاهرة في الأرقام.

في المقابل، جاءت الفقرة (23) «أشعر أنني بلا قيمة بسبب ما مررت به» في المرتبة الأخيرة (14) من حيث الترتيب، لكنها سجلت أعلى متوسط حسابي (2.78) ووزن نسبي (55.51%)، وصُنفت ضمن المستوى «المتوسط»، مما يشير إلى أن هذا الشعور كان الأكثر شيوعاً وانتشاراً بين أفراد العينة، وهو ما يعكس عمق التأثير النفسي الناتج عن الصدمة، من حيث تدهور الإحساس بالذات وانخفاض تقدير القيمة الشخصية.

توضح هذه النتائج أن الأبعاد النفسية للصدمة لا تقتصر على مشاعر القلق أو الخوف فقط، بل تمتد لتشمل فقدان الثقة بالذات والعالم من حول الفرد، مما يستدعي ضرورة تبني برامج دعم نفسي تركّز على تعزيز قيمة الذات، وبناء الشعور بالعدالة والانتماء، للحد من الآثار النفسية العميقة التي تتركها الصدمات الجماعية.

تعزز نتائج المقابلات ما كشفت عنه بيانات الاستبانة، حيث عبّر معظم المشاركين عن معاناتهم من «خوف دائم» و«شلل عاطفي» عند استرجاع صور القصف، وفقدان الإحساس بالأمان والزمن، إلى جانب شعور حاد بالاغتراب ووجود حواجز ثقافية واجتماعية في المجتمع المضيف، وغياب شبه تام للدعم النفسي المنظم، ما أدى إلى تعميق الشعور بالعزلة وتدهور تقدير الذات والانتماء؛ وهي مظاهر تعكس أعراض اضطراب ما بعد الصدمة(PTSD) بمستوياته النفسية والاجتماعية والثقافية. وتتسق هذه النتائج مع دراسات مثل Hassan 2022)) و2023) Almasri) من حيث التأكيد على الأثر النفسي العميق لفقدان الأحبة وتدمير البيوت في ظل غياب منظومة دعم فعالة، كما تتفق مع دراسات ثابت وآخرون (2014) ويحيى عوض (2015) من حيث عرض مظاهر PTSD الأساسية، لكنها تكشف عن بُعد اجتماعي أعمق يتمثل في ضعف العلاقات المجتمعية وتفكك الهوية الاجتماعية، وهو ما ينسجم مع نتائج اطلاع (2016) التي أظهرت العلاقة العكسية بين اضطراب ما بعد الصدمة والكفاءة الاجتماعية، ودراسة الشيخ (2017) التي ربطت ضعف الدعم الأسري والاجتماعي بزيادة شدة الأعراض، في حين تؤكد دراسة البنك الدولي (2023) و2025) PubMed) على تضافر العوامل النفسية والاقتصادية في تشكيل المعاناة المركبة للنازحين. وفي المقابل، تختلف هذه النتائج عن دراسات مثل BMC Psychiatry 2024) ومي عطية وشاهين (2024) التي ركزت على مظاهر فردية للاضطراب دون ربطها بالسياق الاجتماعي والثقافي، في حين تكشف المقابلات عن أزمة انتماء وصدع في الهوية يظهر في الشعور بالعزلة وفقدان الجذور. كما تعززها دراسة فاطمة الزاهر (2025) من حيث إبراز آليات الدفاع والصراعات الداخلية، وتتقاطع مع أبو رمضان (2024) في وصف ما جرى بأنه نزوح قسري يشوّه العلاقة بالمكان ويُحدث انهياراً في مفاهيم الأمان والانتماء. وبذلك، توضح نتائج المقابلات أن اضطراب ما بعد الصدمة لدى النازحين الفلسطينيين بعد حرب 2023 لا ينحصر في الأعراض الفردية، بل يمتد إلى بنية العلاقات والهوية، مما يبرز ضرورة تبني تدخلات

شمولية تعالج الصدمة الجماعية بوصفها أزمة اجتماعية وثقافية تتطلب ترميماً عميقاً يتجاوز العلاجات النفسية التقليدية.

ثانياً: البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية

الجدول (9): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات بعد الاجتماعي للصدمة الجماعية

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب
2	أشعر أنني فقدت شبكة الدعم من الأصدقاء والأقارب.	2.24	1.14	44.83%	متوسط	8
5	أفتقد التفاعل الاجتماعي الذي كنت أعيشه قبل النزوح.	1.70	0.94	33.97%	مرتفع	1
8	لا أشعر بالانتماء إلى المجتمع الجديد الذي أعيش فيه.	2.10	1.05	42.09%	متوسط	4
11	أشعر أنني مهمّش من قبل المجتمع المحيط بي	2.62	1.26	52.43%	متوسط	10
12	لا أشعر بالانتماء إلى المجتمع الجديد الذي أعيش فيه.	2.14	1.10	42.80%	متوسط	5
15	أشعر بالخجل من وضعي كنازح.	2.79	1.38	55.83%	متوسط	11
24	لا أستطيع بناء علاقات اجتماعية جديدة بسهولة	2.28	1.14	45.66%	متوسط	9
27	أبنائي يعانون من مشاعر خوف وقلق لم أستطع تفسيرها	2.23	1.25	44.54%	متوسط	7
30	أشعر بأنني فقدت التواصل مع مجتمعي الأصلي في غزة	2.06	1.16	41.23%	متوسط	2
34	أشعر بأنني غريب في ثقافة لا تشبه ما نشأت عليه	2.16	1.08	43.14%	متوسط	6
36	تراجعت قدرتي على التفاعل الاجتماعي بشكل عام	2.08	1.08	41.63%	متوسط	3
	الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	**2.22**	**0.76**	**44.40%**	متوسط	

يوضح الجدول (9) أن البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية لدى أفراد العينة جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الكلي (2.22) مع انحراف معياري (0.76) ووزن نسبي (44.40%)، مما يشير إلى وجود تأثير ملحوظ على العلاقات الاجتماعية والتفاعل المجتمعي، لكن بدرجة أقل مقارنة بالأبعاد النفسية.

وبحسب الترتيب التصاعدي، فإن أعلى فقرة تأثيراً كانت الفقرة (5) «أفتقد التفاعل الاجتماعي الذي كنت أعيشه قبل النزوح»، حيث احتلت المرتبة الأولى، وسجلت متوسطاً منخفضاً (1.70) وانحرافاً معيارياً (0.94) ووزناً نسبياً (33.97%)، وصُنفت ضمن المستوى «المرتفع»، مما يدل على أن فقدان هذا النوع من التفاعل الاجتماعي هو من أقل المشاعر الاجتماعية التي شعر بها المشاركون، وربما يعكس قدرتهم على التكيف أو استعادة جزء من تواصلهم الاجتماعي بعد الصدمة.

أما أدنى فقرة تأثيراً الفقرة (15) «أشعر بالخجل من وضعي كنازح»، التي جاءت في المرتبة الحادية عشر، وسجلت أعلى متوسط حسابي (2.79) وانحراف معياري (1.38) ووزن نسبي (55.83%)، وصُنفت ضمن المستوى «المتوسط»، مما يشير إلى أن الشعور بالخجل من الوضع الجديد كان من أبرز المشاعر الاجتماعية السلبية لدى الأفراد، ويعكس مدى تأثير الوصمة الاجتماعية والعزلة المصاحبة للصدمة.

بالتالي، يشير الجدول إلى أن الصدمة الجماعية تؤثر بشكل ملحوظ على الجانب الاجتماعي للأفراد، مع تنوع في شدة التأثير حسب نوع الشعور، حيث تبرز مشاعر الخجل والوصمة الاجتماعية كأشدها، في حين أن فقدان التفاعل الاجتماعي السابق يعد أقل حدة وتأثيراً، مما قد يعكس قدرة بعض الأفراد على التعافي والتكيف اجتماعياً بعد الصدمة.

تعزز نتائج المقابلات ما أظهرته الاستبانة من تأثيرات اجتماعية واضحة للصدمة الجماعية، حيث عبّر 12 مشاركاً من أصل 20 عن شعورهم بالاغتراب ووجود حواجز ثقافية واجتماعية في المجتمع المصري، رغم الدعم الرسمي والشعبي، مما يشير إلى ضعف الشعور بالانتماء وصعوبة الاندماج. كما أشار بعضهم إلى أن غياب الاستقرار وفقدان الإحساس بالهوية ساهم في تعميق هذا الإحساس بالعزلة، في حين أكد أغلب المشاركين عدم تلقيهم لأي دعم نفسي أو اجتماعي منظم، مما فاقم مشاعر الخذلان والانفصال الاجتماعي. وتكشف هذه المعطيات عن مشاعر مثل الخجل من الوضع كنازح وفقدان الألفة الاجتماعية السابقة، وهي أبعاد يصعب قياسها كمياً وتبرز بوضوح من خلال المقابلات النوعية، ما يسلط الضوء على أهمية المنهج النوعي في دراسات الصدمة الجماعية. وتتسق هذه النتائج مع ما طرحه Kai Erikson (1994) في نظريته حول الصدمة الجماعية، التي تؤكد أن الكوارث لا تُخلّف صدمات فردية فحسب، بل تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وفقدان الثقة بالمحيط، إذ يشعر الأفراد بأنهم باتوا غرباء في مجتمعهم.

وتتوافق هذه النتائج أيضاً مع دراسة عبد الرؤوف اطلاع (2016) التي توصلت إلى علاقة عكسية بين اضطراب ما بعد الصدمة والكفاءة الاجتماعية، وهو ما يُظهر كيف تؤثر الأعراض النفسية في تقويض القدرات التفاعلية والاندماج الاجتماعي. كما تشير دراسة الشيخ (2017) إلى أن الدعم الأسري يلعب دوراً حاسماً في الحد من أعراض الصدمة، وهو ما يغيب عن حالة المشاركين في هذه الدراسة، الذين اشتكوا من غياب منظومة دعم منظمة، مما عمّق من مشاعر العزلة. وفي السياق ذاته، تتفق دراسة البنك الدولي (2023) مع هذا الطرح، حيث بيّنت أن الصدمات النفسية تتقاطع بحدة مع الظروف الاقتصادية لتُنتج مشاعر إحباط وفقدان أمل على المستوى الجماعي، ما ينعكس على صورة الذات والانتماء.

في المقابل، تختلف نتائج هذه الدراسة جزئياً عن دراسة ثابت وآخرون (2014) ودراسة عوض (2015)، اللتين ركزتا على أعراض فردية مثل القلق وإعادة الأحداث، دون التعمق في مظاهر التفكك الاجتماعي والوصمة، مما يُظهر أهمية المنهج النوعي في كشف الأبعاد الخفية للصدمة الاجتماعية، مثل مشاعر الخجل والاغتراب. كما أن دراسة BMC Psychiatry (2024) التي تناولت طلاب جامعة القدس، أوضحت معدلات مرتفعة لاضطراب ما بعد الصدمة، لكنها لم تتناول انعكاساته الاجتماعية، في حين ركزت دراسة فاطمة الزاهر (2025) على تلاميذ نازحين في مصر، وأبرزت استخدامهم لآليات دفاعية مثل الكبت والإنكار، ما يشير إلى اضطراب في التكيف مع المحيط الجديد، ويتقاطع مع نتائج هذه الدراسة في توصيف صعوبة الاندماج الثقافي والاجتماعي.

أما من حيث التأكيد على مشاعر الخذلان وفقدان الثقة، فإن دراسة PubMed (2025) حول روايات الحرب تتقاطع بوضوح مع نتائج المقابلات، حيث رصدت انهيار الثقة بالمجتمع الدولي والبيئة المحيطة، ما يساهم في شعور عام بالهشاشة الاجتماعية والنفسية. وتؤكد دراسة محسن أبو رمضان (2024) هذا الاتجاه، حيث وصف النزوح بأنه نتيجة إبادة جماعية، ما يضاعف من وطأة الإقصاء الاجتماعي الذي يشعر به النازحون، وكما تؤكد دراسة PubMed (2025) حول النازحين داخلياً أن العوامل الاجتماعية مثل تكرار النزوح أو فقدان أحد الأقارب تسهم بشكل مباشر في رفع معدلات الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة، وهي نتائج تتسق مع المعاناة المركّبة التي أظهرها المشاركون في المقابلات. وتبرز دراسة GCMHP (2024) الدور الإيجابي للتدخلات النفسية في تقليل العدوانية والخوف لدى الأطفال، وهو ما يشير إلى حاجة ملحة لتكرار هذه النماذج في حالات النزوح العابرة للحدود.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن البعد الاجتماعي للصدمة في حالة النازحين الفلسطينيين لا يقتصر على أعراض فردية، بل يمتد إلى تشوهات في الصورة الاجتماعية والروابط المجتمعية، وهو ما يتطلب تدخلات ممنهجة تُعالج الجوانب النفسية والاجتماعية والرمزية معاً، وتُعزز من شعور الانتماء والكرامة لدى النازحين في بيئتهم الجديدة.

ثانياً: البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية

الجدول (10): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات بعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب
3	أشعر أن الحرب حاولت محو هويتنا الفلسطينية.	1.99	1.30	39.71%	مرتفع	7
6	تراجعت ممارستي للطقوس والتقاليد بسبب النزوح.	1.78	0.94	35.51%	مرتفع	5
9	أخشى أن يفقد أبنائي ارتباطهم بثقافتنا الأصلية.	2.20	1.22	44.03%	متوسط	9
13	أشعر بأن العالم لا يهتم بما نمر به كفلسطينيين.	1.50	0.84	29.91%	مرتفع	4
17	أشعر أنني فقدت السيطرة على حياتي.	2.16	1.14	43.17%	متوسط	8
19	أرى أن المجتمع الدولي لم ينصف غزة أو يتعاطف معنا.	1.27	0.60	25.37%	مرتفع	1
21	أرى أن العدالة غائبة تماماً عن واقعنا.	1.33	0.69	26.69%	مرتفع	3
22	أصبحت مشاعري تجاه رموزنا الوطنية مشوشة.	2.30	1.24	46.00%	متوسط	10
25	أشعر أن ذكرياتنا الجمعية مهددة بالاختفاء.	1.85	1.03	37.00%	مرتفع	6
28	لا أستطيع التعبير عن هويتي الثقافية بحرية في مكاني الحالي.	2.45	1.23	49.09%	متوسط	11
31	افتقدنا الاحتفالات والطقوس الجماعية التي كنا نعيشها.	1.32	0.65	26.40%	مرتفع	2

37	لم أعد أجد معنى واضحاً للانتماء أو الوطن.	2.77	1.42	55.37%	متوسط	12
الدرجة الكلية للبعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية		**1.91**	**0.62**	**38.20%**	**مرتفع**	

يوضح الجدول (10) أن البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية جاء بمستوى مرتفع بمتوسط كلي (1.91) وانحراف معياري (0.62) ووزن نسبي (38.20%)، مما يعكس تأثر الأفراد بشكل ملموس في هويتهم الثقافية والمعنوية.

وبالترتيب التصاعدي حسب عمود الترتيب نجد أن أدنى فقرة ترتيباً (أي الأعلى تأثيراً) هي الفقرة (19) «أرى أن المجتمع الدولي لم ينصف غزة أو يتعاطف معنا»، التي جاءت في المرتبة الأولى، حيث سجلت متوسط حسابي منخفض (1.27) وانحراف معياري (0.60) ووزن نسبي (25.37%)، وصنفت ضمن المستوى «المرتفع»، وهذا يشير إلى أن هذا الشعور رغم أهميته، كان من أكثر المشاعر حضوراً وتأثيراً نفسياً لدى الأفراد، وأما أعلى فقرة ترتيباً (أي الأقل تأثيراً) فهي الفقرة (37) «لم أعد أجد معنى واضحاً للانتماء أو الوطن»، التي جاءت في المرتبة الثانية عشر، حيث سجلت أعلى متوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (1.42) ووزن نسبي (55.37%)، وصنفت ضمن المستوى «المتوسط»، ما يشير إلى أن فقدان المعنى الوطني أو الانتماء هو من أقل المشاعر حضوراً وتأثيراً نفسياً مقارنة ببقية الفقرات، رغم شدته الظاهرة.

بالتالي، يظهر الجدول أن الشعور بعدم إنصاف المجتمع الدولي كان من أكثر المشاعر المؤثرة التي عانى منها المشاركون (حسب الترتيب)، بينما كانت أزمة الانتماء والهوية على الرغم من شدتها، أقل حضوراً وتأثيراً نفسياً مباشراً بينهم مقارنة بالمظاهر الثقافية والمعنوية الأخرى.

حيث أجرى الباحثان مقابلات مع (20) فردا من النازحين في جمهورية مصر العربية من سكان قطاع غزة الذين نزحوا خلال فترة الحرب، حيث مان المقابلة عبارة عن أسئلة مفتوحة وكان عبارة عن:

1. كيف أثرت الحرب الأخيرة على حياتك النفسية؟
2. ما أكثر المشاهد التي لا تستطيع نسيانها؟
3. هل تشعر بالاندماج في المجتمع المصري؟
4. هل تتلقّى أي دعم نفسي أو اجتماعي؟

وكانت نتائج المقابلات المفتوحة (20 فرداً)، معظم المشاركين أفادوا بأنهم يعيشون في حالة «خوف دائم»، وأنهم يشعرون بـ«الشلل العاطفي» عند تذكر صور القصف، وأنهم فقدوا الإحساس بالزمن والأمان.

وأجمع 17 من أصل 20 على أن مشاهد جثث الأطفال تحت الأنقاض هي الأشد إيلاما. وأشار البعض إلى أصوات الطائرات الحربية كعامل يسبب نوبات قلق حتى بعد النزوح.

وهنالك 12 مشاركا عبروا عن شعورهم بـ«الاغتراب»، ووجود «حواجز ثقافية واجتماعية»، رغم الدعم الرسمي والشعبي المصري. آخرون أشاروا إلى غياب الاستقرار كمسبب رئيس لعدم الاندماج.

وحيث نفى 15 مشاركًا تلقي أي نوع من الدعم المنظم. بينما أفاد 5 بأنّ بعض الجمعيات الخيرية تقدم دعما محدوداً، غير مستمر.

انطباع الباحثان: المقابلات أكدت عمق الألم النفسي، ووضحت أبعاد المعاناة الاجتماعية التي لا يمكن رصدها عبر الاستبانة وحدها، ما يعزز أهمية استخدام المنهج النوعي في دراسات الصدمة الجماعية.

تعزز نتائج المقابلات النوعية ما توصل إليه الجدول الإحصائي حول الأثر العميق للبعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية، حيث كشفت إجابات المشاركين عن مشاعر دائمة من الخوف والشلل العاطفي وفقدان الأمان، مما يعكس أزمة في الشعور بالمعنى والسيطرة، ويمثل تهديداً مباشراً للهوية الفردية والجمعية. كما أن تكرار ذكر مشاهد جثث الأطفال تحت الأنقاض من قبل معظم المشاركين، يحمل دلالات ثقافية وإنسانية مؤلمة تتجاوز الألم الشخصي إلى جرح جمعي يمسّ رموز الحياة والانتماء. إضافة إلى ذلك، فإن شعور 12 مشاركاً بالاغتراب في مصر رغم الدعم الرسمي يعكس صعوبة إعادة بناء الانتماء الثقافي في بيئة جديدة، ويعزز استمرار تأثير الصدمة الثقافية حتى بعد النجاة الجسدية. كما أن غياب الدعم النفسي المنظم يزيد من شعور النازحين بعدم الاعتراف والتقدير، وهو ما يعمّق من آثار الصدمة المعنوية. وتدعم هذه المعطيات النوعية ما جاء في الدراسات السابقة، مثل دراسة محسن أبو رمضان (2024) التي وصفت الحرب بالإبادة الجماعية وربطت النزوح بخلل في الهوية والانتماء، ودراسة PubMed (2025) التي وثقت انهيار الثقة بالمجتمع الدولي كمكون ثقافي جوهري للصدمة، ودراسة البنك الدولي (2023) التي أبرزت انتشار الاكتئاب كنتيجة لفقدان المعنى في الحياة. وانطلاقاً من هذا التلاقي بين النتائج الكمية والنوعية، يمكن القول إن الصدمة الجماعية الناتجة عن حرب 2023 لم تقتصر على الأثر النفسي الفردي، بل امتدت لتهزّ بعمق البنية الثقافية والمعنوية للجماعة الفلسطينية النازحة، من خلال تآكل الإحساس بالعدالة والكرامة، وشعور الاغتراب، وتكرار الصور الصادمة التي تمس رموز الهوية. ومع ذلك، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن شعور الانتماء ما يزال قائماً في وجدان النازحين، رغم شدة الأزمة، مما يعكس مقاومة رمزية داخلية تحافظ على الهوية الوطنية. وتوصي الدراسة بضرورة اعتماد منهج بحثي مختلط يدمج بين الأدوات الكمية والنوعية لرصد الأبعاد الخفية والمعقدة للصدمة الجماعية، مع التركيز بشكل خاص على البعد الثقافي والمعنوي الذي غالباً ما يُغفل في الأبحاث النفسية التقليدية.

1. تحليل الفرضيات:

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-Test لمتغير العمر، واختبار One Way Anova للعمر والمستوى التعليمي.

الفرضية الأولى: توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq .05$) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول مستويات الصدمة الجماعية بأبعادها (البعد النفسي، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي والمعنوي) الناجمة عن حرب غزة 2023 تبعا لمتغير العمر.

الجدول (11): مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة «ف» ومستوى الدلالة تُعزى لمتغير العمر

المتغير	العمر					
البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
البعد النفسي للصدمة الجماعية	بين المجموعات	17.361	4	4.34	10.468	**0.000
	داخل المجموعات	288.166	695	0.415		
	المجموع	305.527	699			
البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	بين المجموعات	19.195	4	4.799	8.752	**0.000
	داخل المجموعات	381.061	695	0.548		
	المجموع	400.256	699			
البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية	بين المجموعات	11.456	4	2.864	7.792	**0.000
	داخل المجموعات	255.458	695	0.368		
	المجموع	266.914	699			
الصدمة الجماعية	**بين المجموعات**	**14.935**	**4**	**3.734**	**9.786**	**0.000**
	داخل المجموعات	**265.162**	**695**	**0.382**		
المجموع		**280.097**	**699**			

** دالة إحصائياً عند 01. * دالة إحصائياً عند 05.

يتضح من الجدول (11) أن متغير العمر له تأثير إحصائي دال على أبعاد الصدمة الجماعية، حيث تظهر قيم «ف» مرتفعة ومستويات دلالة أقل من 0.01 لجميع الأبعاد: النفسي، الاجتماعي، الثقافي والمعنوي، بالإضافة إلى الصدمة الجماعية بشكل عام. هذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين الفئات العمرية المختلفة في مدى تأثرهم بالصدمة الجماعية وأبعادها، مما يبرز أهمية مراعاة العمر عند تحليل آثار الصدمة وتصميم البرامج والدعم النفسي والاجتماعي المناسب لكل فئة عمرية.

ومن أجل دراسة الفروق في الصدمة الجماعية وأبعادها حسب متغير العمر، تم استخدام اختبار (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية، والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (12): نتائج اختبار (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية

البعد		المتوسط الحسابي	1	2	3	4	5
البعد النفسي للصدمة الجماعية	أقل من 20 سنة	2.60		.69*	.81*	.74*	-
	من 20 – أقل من 30 سنة	1.91			-	-	-
	من 30 – أقل من 40 سنة	1.79				-	-
	من 40 – أقل من 50 سنة	1.86					.24*
	50 سنة فأكثر	2.10					
البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	أقل من 20 سنة	2.90		-	.83*	-	-
	من 20 – أقل من 30 سنة	2.39			-	-	-
	من 30 – أقل من 40 سنة	2.07				-	.27*
	من 40 – أقل من 50 سنة	2.13					-
	50 سنة فأكثر	2.33					
البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية	أقل من 20 سنة	2.57		.63*	.75*	.74*	.56*
	من 20 – أقل من 30 سنة	1.94			-	-	-
	من 30 – أقل من 40 سنة	1.82				-	-
	من 40 – أقل من 50 سنة	1.84					-
	50 سنة فأكثر	2.01					
الصدمة الجماعية ككل	**أقل من 20 سنة**	2.69		**.61***	**.80***	**.75***	**.54***
	من 20 – أقل من 30 سنة	2.08			-	-	-
	من 30 – أقل من 40 سنة	1.89				-	-
	من 40 – أقل من 50 سنة	1.94					**.21***
	50 سنة فأكثر	2.15					

يتضح من جدول (12) أن نتائج اختبار (Scheffe) أظهرت فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية في مستويات الصدمة الجماعية وأبعادها المختلفة، حيث تبين أن الفئة العمرية **أقل من 20 سنة** تعاني من أعلى مستويات التأثر في البعد النفسي والاجتماعي والثقافي والمعنوي، وكذلك في الصدمة الجماعية ككل، مقارنة بالفئات الأكبر سناً. فقد سجلت هذه الفئة متوسطات حسابية أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بفئات من 20 حتى أقل من 30 سنة، ومن 30 حتى أقل من 40 سنة، ومن 40 حتى أقل من 50 سنة، مما يشير إلى أن الشباب الأصغر سناً يتعرضون لتأثيرات أشد وأعمق للصدمة الجماعية. وتعكس هذه النتائج الحاجة إلى توجيه برامج الدعم والتدخل النفسي والاجتماعي بشكل خاص نحو هذه الفئة العمرية الحساسة لتعزيز قدرتهم على التكيف والتعافي من آثار الصدمة.

كما توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (α≤ .05) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول مستويات الصدمة الجماعية بأبعادها (البعد النفسي، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي والمعنوي) الناجمة عن حرب غزة 2023 تبعا لمتغير العمل.

الجدول (13): تحليل الفروق لمتغير العمل

المتغير	العمل				
البعد	المتغير	ال	المتوسطات	قيمة الاختبار (F)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
البعد النفسي للصدمة الجماعية	لا أعمل	426	1.79	30.181	**0.000
	أعمل	274	2.14		
البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	لا أعمل	426	2.10	1.122	0.290
	أعمل	274	2.40		
البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية	لا أعمل	426	1.86	1.907	0.168
	أعمل	274	1.99		
الصدمة الجماعية ككل	لا أعمل	426	1.92	8.313	**0.004
	أعمل	274	2.18		

**** دالة إحصائياً عند 01. * دالة إحصائياً عند 05.**

يتضح من الجدول (13) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين فئتي العاملين وغير العاملين في البعد النفسي للصدمة الجماعية، حيث سجلت الفئة التي تعمل متوسطاً أعلى (2.14) مقارنة بمن لا يعملون (1.79) بقيمة اختبار (F) بلغت 30.181 ومستوى دلالة 0.000، مما يشير إلى أن العاملين يعانون من تأثير نفسي أكبر للصدمة.

كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية أيضاً في الدرجة الكلية للصدمة الجماعية بين الفئتين، حيث كان المتوسط لدى العاملين (2.18) أعلى من غير العاملين (1.92) بقيمة (F=8.313) ومستوى دلالة 0.004. أما بالنسبة للبعدين الاجتماعي والثقافي والمعنوي، فلم تُسجل فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين وغير العاملين، حيث كانت القيم الاحتمالية أكبر من 0.05. هذا يشير إلى أن حالة العمل ترتبط بشكل أكبر بالبعد النفسي لتجربة الصدمة وتأثيرها العام، بينما لا تؤثر بشكل ملحوظ على الأبعاد الاجتماعية والثقافية.

الفرضية الثالثة: توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (α≤ .05) لمتوسطات إجابات أفراد العينة حول مستويات الصدمة الجماعية بأبعادها (البعد النفسي، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي والمعنوي) الناجمة عن حرب غزة 2023 تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

الجدول (14): مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة «ف» ومستوى الدلالة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	المستوى التعليمي					
البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
البعد النفسي للصدمة الجماعية	بين المجموعات	34.067	6	5.678	14.495	**0.000
	داخل المجموعات	271.460	693	0.392		
	المجموع	305.527	699			
البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	بين المجموعات	38.752	6	6.459	12.381	**0.000
	داخل المجموعات	361.503	693	0.522		
	المجموع	400.256	699			
البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية	بين المجموعات	14.550	6	2.425	6.659	**0.000
	داخل المجموعات	252.364	693	0.364		
	المجموع	266.914	699			
الصدمة الجماعية	**بين المجموعات**	**27.588**	**6**	**4.598**	**12.619**	**0.000**
	داخل المجموعات	**252.509**	**693**	**0.364**		
	المجموع	**280.097**	**699**			

**** دالة إحصائياً عند 01. * دالة إحصائياً عند 05.**

يتضح من الجدول (11) أن متغير المستوى التعليمي له تأثير إحصائي دالّ على أبعاد الصدمة الجماعية المختلفة، حيث تظهر قيم «ف" (F) مرتفعة ومستوى دلالة أقل من 0.01 (0.000) لجميع الأبعاد: النفسي، الاجتماعي، الثقافي والمعنوي، وكذلك على الصدمة الجماعية ككل.

هذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات التعليم المختلفة في مدى تأثر الأفراد بالصدمة الجماعية وأبعادها، مما يشير إلى أهمية اعتبار المستوى التعليمي عند دراسة آثار الصدمة وتصميم برامج الدعم والتدخل النفسي والاجتماعي المناسبة لكل فئة تعليمية.

ومن أجل دراسة الفروق في الصدمة الجماعية وأبعادها حسب متغير المستوى التعليمي، تم استخدام اختبار (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية، والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (15): نتائج اختبار (Scheffe) للمقارنات الثنائية البعدية

البعد		المتوسط الحسابي	1	2	3	4	5	6	7
البعد النفسي للصدمة الجماعية	ابتدائي	1.66		-	-	-	-	-	.95*
	إعدادي	1.67			-	-	-	-	.94*
	ثانوي	1.70				-	.28*	.48*	.91*
	دبلوم	1.84					-	-	.77*
	بكالوريوس	1.98						-	.63*
	ماجستير	2.18							-
	دكتوراه	2.61							
البعد الاجتماعي للصدمة الجماعية	ابتدائي	1.82		-	-	-	-	-	1.07*
	إعدادي	1.94			-	-	-	-	.95*
	ثانوي	1.97				-	-	-	.92*
	دبلوم	2.06					-	-	.83*
	بكالوريوس	2.32						-	.57*
	ماجستير	2.36							-
	دكتوراه	2.89							
البعد الثقافي والمعنوي للصدمة الجماعية	ابتدائي	1.77		-	-	-	-	-	-
	إعدادي	1.79			-	-	-	-	-
	ثانوي	1.76				-	-	-	.63*
	دبلوم	1.86					-	-	.53*
	بكالوريوس	1.94						-	.46*
	ماجستير	2.03							-
	دكتوراه	2.40							
الصدمة الجماعية ككل	ابتدائي	1.75		-	-	-	-	-	.88*
	إعدادي	1.80			-	-	-	-	.83*
	ثانوي	1.81				-	.27*	-	.82*
	دبلوم	1.92					-	-	.71*
	بكالوريوس	2.08						-	.56 *
	ماجستير	2.19							-
	دكتوراه	2.63							

يتضح من جدول (12) الخاص بنتائج اختبار (Scheffe) للمقارنات الثنائية أن هناك فروقاً معنوية بين مستويات التعليم المختلفة في درجات الصدمة الجماعية وأبعادها. حيث تظهر الفئات الحاصلة على المستوى التعليمي الأعلى (الدكتوراه والماجستير) متوسطات حسابية أعلى في البعد النفسي، الاجتماعي، الثقافي والمعنوي، وكذلك في الدرجة الكلية للصدمة الجماعية مقارنة بالفئات التعليمية الأدنى (الابتدائي، الإعدادي، الثانوي)

تُظهر المقارنات أن الفروق تكون غالباً ذات دلالة إحصائية بين الفئات التعليمية الدنيا والعليا، حيث على سبيل المثال، الفئة الحاصلة على الدكتوراه لديها متوسطات مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنة بالابتدائي والإعدادي

والثانوي في معظم الأبعاد، مما يشير إلى أن أصحاب المستويات التعليمية الأعلى يعانون من تأثيرات أكبر للصدمة الجماعية، وبالتالي، تؤكد هذه النتائج أهمية الاعتراف بتأثير المستوى التعليمي على تجربة الصدمة الجماعية، حيث يحتاج الأفراد من مختلف المستويات إلى دعم نفسي واجتماعي ملائم يراعي خصوصيات كل فئة.

ملخص نتائج البحث:

- يعاني النازحون من مستويات مرتفعة من الصدمة الجماعية. يستند هذا الفرض إلى الأدبيات التي تؤكد أن الحروب والنزاعات الممتدة تخلق استجابات نفسية حادة تتجاوز الفرد إلى الجماعة، بما في ذلك اضطرابات القلق والاكتئاب والشعور بانعدام الأمن.
- توجد فروق دالة إحصائيًا في مستويات الصدمة الجماعية تبعًا للمتغيرات الديموغرافية (العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية)، ينبع هذا الفرض من الدراسات التي أظهرت أن النساء والأطفال أكثر عرضة لتجارب الصدمة، في حين قد يمتلك بعض الرجال الأكبر سنًا خبرات سابقة تمنحهم قدرًا من المرونة.
- تؤدي الصدمة الجماعية إلى تدهور في الروابط الاجتماعية والثقافية للنازحين، يستند هذا الفرض إلى نظرية النظم الاجتماعية التي ترى أن الصدمات الكبرى تضعف شبكات الدعم الاجتماعي، وتؤدي إلى انقطاع في الهوية الثقافية.
- تُظهر نتائج الدراسة أن أبعاد الصدمة الجماعية تتفاوت في شدتها، حيث جاء البعد الثقافي والمعنوي والبعد النفسي بتأثير مرتفع على الأفراد، في حين كان البعد الاجتماعي بمستوى متوسط. وبشكل عام، سجل مقياس الصدمة الجماعية متوسطاً كلياً يدل على تأثير معتدل على العينة.
- فيما يتعلق بالأبعاد النفسية، بينت النتائج أن فقدان الإيمان بالعدالة هو من أعمق التأثيرات النفسية الناتجة عن الصدمة، بينما كان شعور فقدان القيمة الذاتية من المشاعر الأكثر انتشاراً بين المشاركين. أما الأبعاد الاجتماعية، فقد تركزت التأثيرات على مشاعر الخجل والوصمة الاجتماعية، التي كانت أكثر حدة مقارنة بفقدان التفاعل الاجتماعي السابق، والذي ظهر أقل تأثيراً.
- بالنسبة للبعد الثقافي والمعنوي، تبين أن الشعور بعدم إنصاف المجتمع الدولي كان من أبرز التأثيرات التي عانى منها الأفراد، في حين كان فقدان الانتماء الوطني والهوية أقل تأثيراً رغم شدته الظاهرة.
- كما كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الصدمة الجماعية وأبعادها باختلاف المتغيرات الديموغرافية، حيث تعرضت الفئة العمرية الأقل من 20 سنة لتأثيرات أشد وأعمق في جميع الأبعاد مقارنة بالفئات الأكبر سناً. كما وجد أن العاملين يعانون من تأثير نفسي أكبر للصدمة مقارنة بغير العاملين، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة في الأبعاد الاجتماعية والثقافية حسب حالة العمل. أما المستوى التعليمي، فكان له تأثير واضح حيث سجل أصحاب المستويات التعليمية الأعلى (مثل الماجستير والدكتوراه) درجات أعلى في جميع أبعاد الصدمة مقارنة بالمستويات الأدنى.

التوصيات:

1. ضرورة توفير برامج دعم نفسي متخصصة تستهدف تخفيف أعراض القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة لدى النازحين.
2. تعزيز مبادرات الدعم الاجتماعي لإعادة بناء الروابط الأسرية والمجتمعية المتضررة من النزوح.
3. إدماج البعد الثقافي في برامج التدخل، بما يحافظ على الهوية والانتماء ويقلل من الشعور بالاغتراب.
4. إشراك المنظمات الدولية والإقليمية في وضع استراتيجيات طويلة الأمد لمعالجة آثار الصدمة الجماعية، وعدم الاكتفاء بالتدخلات الطارئة.
5. تشجيع الدراسات المستقبلية التي تتناول الصدمة الجماعية في سياقات النزوح الفلسطيني في بلدان أخرى، للمقارنة وبناء رؤية شاملة.

خاتمة

كشفت هذه الدراسة عن الأثر المدمر للحرب على الصحة النفسية والاجتماعية للنازحين الفلسطينيين، مؤكدة أن الصدمة الجماعية ليست فقط ظاهرة فردية بل مجتمعية، تتطلب تدخلاً مت المستويات، واهتماماً عاجلاً من قبل الباحثين وصناع القرار على حد سواء.

المصادر والمراجع:

أولاً. المراجع العربية:

1. الطلاع، عبد الرؤوف (2016). اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية بعد العدوان الإسرائيلي (2014) لدى سكان قطاع غزة، مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مصر، 23، 104))، 431- 484.
2. ثابت، عبد العزيز، وآخرون (2014) الصدمات النفسية الناتجة عن الحرب على غزة وعلاقتها بالقلق وكرب ما بعد الصدمة وطرق التأقلم لدى المراهقين الفلسطينيين، اتحاد الأطباء النفسانيين العرب، المجلة العربية للطب النفسي، الأردن، 25، 1، 71-82.
3. مصطفى، فاطمة محمد الزاهر عبد الله (2025). اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة وقلق المستقبل لدى بعض تلاميذ المرحلة الإعدادية النازحين من غزة (دراسة كلينيكيه)، مجلة الإرشاد النفسي, 82 (1)، 249-203.
4. عطية، مي وشاهين، محمد (2024). اضطراب ما بعد الصدمة لدى طلبة قطاع غزة بعد عدوان 2022 تبعاً لمتغير الجنس والمستوى التعليمي، مجلة الدراسات التربوية والنفسية،18، (3)، 260-247.
5. الشيخ، نيفين (2017). اضطراب ما بعد الصدمة الناتج عن صدمة الحرب والدعم الاجتماعي والأسري بين المراهقين في قطاع غزة [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
6. عوض، يحيي (2015). ضغوط اضطراب ما بعد الصدمة لدى الطفل الفلسطيني، مجلة البحث العلمي في التربية، 16 الجزء الثاني، 634-631.
7. البنك الدولي. (2023). تقرير التنمية في الشرق الأوسط.
8. أبو رمضان، محسن (2024). المجتمع الفلسطيني في مواجهة الحرب. غزة: مركز الدراسات.
9. بوحوش، علي (2011). الصدمات النفسية لدى الشباب الجزائري بعد العشرية السوداء. الجزائر: دار الحكمة.
10. شكري، محمد (2016). الآثار الاجتماعية للحروب على الأطفال في العراق. بغداد: دار الجامعي.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1. Alexander, J. (2004). Toward a theory of cultural trauma. Cambridge University Press.
2. Alexander, J. C. (2023). "Trauma: A Social Theory Reconsidered." Theory, Culture & Society, 40(2).
3. Alexander, J. C., et al. (2023). Cultural Trauma and Collective Identity: Revisited. Cambridge University Press.
4. Al-Rashid, M. (2019). "Displacement, Identity and Belonging: Palestinian Refugees in the Diaspora." Refugee Survey Quarterly, 38(1), 25–45.
5. American Psychiatric Association. (2013). Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders (5th ed.).
6. Amnesty International. (2024). Israel/OPT: Unlawful attacks and war crimes in Gaza. Retrieved from https://www.amnesty.org.
7. Assmann, A. (2022). Is Time Out of Joint? Memory and the Postcolonial World. Cornell University Press.
8. BMC Psychiatry. (2024, 2025). Multiple studies on war-related trauma.
9. Bronfenbrenner, U. (1979). The Ecology of Human Development. Harvard University Press.
10. Bronfenbrenner, U. (1979). The ecology of human development. Harvard University Press.
11. Bunce, M., Franks, S., & Paterson, C. (2019). Africa's Media Image in the 21st Century: From the 'Heart of Darkness' to 'Africa Rising'. Routledge.
12. Caruth, C. (2021). Unclaimed Experience: Trauma, Narrative, and History. Johns Hopkins University Press.
13. Chatty, D. (2017). Displacement and Dispossession in the Modern Middle East. Cambridge University Press.
14. Cuklanz, L. M., & Moorti, S. (2020). Violence in the Media: A Reference Handbook. ABC-CLIO.
15. Eyerman, R. (2019). Cultural Trauma: Slavery and the Formation of African American Identity. Cambridge University Press.
16. Eyerman, R., & Jamison, A. (2021). Social Movements: A Cognitive Approach. Polity Press.
17. Herman, J. L. (2015). Trauma and Recovery: The Aftermath of Violence. Basic Books.
18. Hirschberger, G. (2018). Collective trauma and the social construction of meaning. Frontiers in Psychology, 9, 1441. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2018.01441.
19. Hirschberger, G. (2018). Collective trauma and the social construction of meaning. Frontiers in Psychology.
20. Human Rights Watch. (2024). Deliberate attacks on civilians in Gaza: A pattern of crimes against humanity.
21. Human Rights Watch. (2024). Israel: Gaza strikes show disregard for civilian life. Retrieved from https://www.hrw.org.
22. Ibrahim, H., & Hassan, C. Q. (2017). "Post-traumatic stress disorder symptoms resulting from torture and other traumatic events among Syrian Kurdish refugees in Kurdistan Region, Iraq." Frontiers in Psychology, 8, 241.
23. International Committee of the Red Cross (ICRC). (1949). Geneva Conventions and Additional Protocols.
24. International Committee of the Red Cross. (1949). Geneva Conventions.
25. Jamei, Y. A., & Barbui, C. (2024). Priority setting for mental health in Gaza. The Lancet

Psychiatry, 11(12), 953–955.
26. Kellermann, N. P. (2019). “Epigenetic transmission of Holocaust trauma: Can nightmares be inherited?” Israel Journal of Psychiatry, 56(1).
27. Kirmayer, L. J., et al. (2011). “Rethinking resilience from indigenous perspectives.” Canadian Journal of Psychiatry, 56(2), 84–91.
28. Miller, K. E., & Rasmussen, A. (2010). “War exposure, daily stressors, and mental health in conflict and post-conflict settings: Bridging the divide between trauma-focused and psychosocial frameworks.” Social Science & Medicine, 70(1), 7–16.
29. Neuner, F., Schauer, M., Karunakara, U., Klaschik, C., Robert, C., & Elbert, T. (2004). Psychological trauma and evidence for enhanced vulnerability for PTSD through previous trauma among West Nile refugees. BMC Psychiatry, 4(1), 34.
30. OCHA. (2024). Occupied Palestinian Territory: Humanitarian impact of the escalation in Gaza. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. Retrieved from https://www.ochaopt.org.
31. OHCHR. (2024). Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the human rights situation in the Occupied Palestinian Territory. Retrieved from https://www.ohchr.org.
32. Olick, J. (2021). The politics of collective memory. Oxford University Press.
33. Silove, D. (1999). The psychosocial effects of torture, mass human rights violations, and refugee trauma: Toward an integrated conceptual framework. J Nerv Ment Dis, 187(4), 200–207.
34. Smelser, N. J. (2020). The Faces of Terrorism: Social and Psychological Dimensions. Princeton University Press.
35. United Nations. (1998). Rome Statute of the International Criminal Court.
36. Volkan, V. (2001). Transgenerational transmission of trauma. International Journal of Psychoanalysis.
37. Volkan, V. D. (2001). Transgenerational transmissions and chosen traumas: An aspect of large-group identity. Group Analysis, 34(1), 79–97.
38. Yehuda, R. (2018). Trauma and resilience across generations. American Journal of Psychiatry.
39. Yehuda, R., & Lehrner, A. (2018). Intergenerational transmission of trauma effects: Putative role of epigenetic mechanisms. World Psychiatry, 17(3).
40. Yehuda, R., & McFarlane, A. (1995). Conflict between current knowledge about posttraumatic stress disorder and its original conceptual basis. Am J Psychiatry, 152(12), 1705–1713.

الوعي الأمني وعلاقته بالرفاهية النفسية لدى عينة من منتسبي الحرس الرئاسي

"Security Awareness and Its Relationship to Psychological Well-being Among a Sample of Palestinian Presidential Guard Personnel"

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني الثالث للتدريب

(توظيف العلوم النفسية في البيئات الأمنية والعسكرية الفلسطينية)

صبرا عبد الباسط درويش بني عودة

باحثة وطالبة ماجستير في الصحة النفسية للشباب - جامعة الاستقلال، فلسطين

sabrabanyodeh@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية لدى عينة من منتسبي جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني، في ضوء عدد من المتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، الرتبة العسكرية)، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي الشامل والمنهج الارتباطي، وطُبقت الدراسة على عينة مكونة من (175) فرداً، وتم تحليل استجاباتهم باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. كما استخدمت الدراسة مقياسين لقياس الوعي الأمني والرفاهية النفسية كأدوات لجمع البيانات.

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي كان مرتفعاً جداً في جميع أبعاده، كما تبين أن مستوى الرفاهية النفسية لديهم جاء مرتفعاً أيضاً بشكل عام. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة وقوية ذات دلالة إحصائية بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية، مما يدل على أنه كلما ارتفع مستوى الوعي الأمني لدى المنتسبين، ارتفع مستوى الرفاهية النفسية لديهم. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات أفراد العينة نحو الوعي الأمني والرفاهية النفسية تعزى لمتغيرات سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، أو الرتبة العسكرية. في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التوعية الأمنية ودمجها ضمن الممارسات النفسية الإيجابية في الخطط التدريبية والتطويرية للعاملين في القطاع الأمني، لما لذلك من دور في رفع مستوى الأداء المهني وتحقيق التوازن النفسي والرفاهية لدى المنتسبين.

الكلمات المفتاحية: الوعي الأمني، الرفاهية النفسية، علم النفس الإيجابي، جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني.

Abstract:

This study aimed to investigate the relationship between security awareness and psychological well-being among a sample of members of the Palestinian Presidential Guard, considering several demographic variables (educational qualification, years of service, and military rank). The researcher employed a comprehensive descriptive survey and correlational design, applying the study to a sample of 175 individuals, and analyzed their responses using appropriate statistical methods. Two scales were used to measure security awareness and psychological well-being as data collection tools.

The results indicated that the level of security awareness among the Presidential Guard members was very high across all dimensions, and their psychological well-being was also generally high. The findings revealed a strong positive and statistically significant relationship between security awareness and psychological well-being, suggesting that as security awareness increases, psychological well-being also rises among the personnel. Furthermore, the results showed no statistically significant differences in the mean ratings of security awareness and psychological well-being due to the demographic variables of years of service, educational qualification, or military rank.

In light of these results, the study recommends enhancing security awareness and integrating it with positive psychological practices in training and development programs for security personnel, as this contributes to improving professional performance and achieving psychological balance and well-being among staff.

Keywords: security awareness, psychological well-being, positive psychology, Palestinian Presidential Guard.

المقدمة

قال الله تعالى: {الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون} [الأنعام: 82]. كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أصبح منكم آمناً في سِرْبه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا» [رواه ابن ماجه وغيره بسند حسن]. من خلال هذه الأدلة الشرعية يتبين أهمية الأمن والوعي الأمني، وأثر الشعور بالأمان والسلام في حياة الناس.

يُعد الأمن من أهم وأسمى القيم في حياة الإنسان، بل هو أحد الضروريات التي لا غنى عنها في بناء حياة مستقرة وآمنة. فبتوافر الأمن يُسهم في تحقيق الاطمئنان النفسي والاجتماعي للإنسان، وتهيئة بيئة مناسبة للازدهار والتقدم. بذلك ينعكس بشكل إيجابي على جودة الحياة بمختلف أبعادها: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية. من الناحية النفسية، يُقصد بالأمن الشعور بالاستقرار والطمأنينة والهدوء النفسي، بعيداً عن التوترات النفسية والانفعالات السلبية. أما من الناحية العامة، فالأمن هو حماية المجتمع والدولة من أي مخاطر وتهديدات، سواء كانت داخلية أو خارجية، مادية أو معنوية. يُعتبر الأمن من الحاجات الأساسية للإنسان حسب تصنيف هرم «ماسلو» للاحتياجات الإنسانية، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد الحاجات الفسيولوجية. هذا يدل على مركزية الأمن في حياة الإنسان وأثره المباشر على استقراره وفاعليته (السعدي، 2019).

في المقابل، تُعد الرفاهية النفسية أحد المفاهيم المحورية في علم النفس الإيجابي، الذي يركز على تنمية الجوانب الإيجابية للشخصية وتعزيز القدرة على مواجهة الضغوط، خصوصاً في البيئات الأمنية التي تتسم بكثرة التحديات. على عكس التوجه التقليدي في علم النفس، الذي ركز على دراسة الاضطرابات والمشاعر السلبية، يسلط علم النفس الإيجابي الضوء على تنمية المشاعر الإيجابية ودورها في تحسين جودة الحياة وتحقيق الصحة النفسية الشاملة (الزهراني، أحلام، والكشكي، 2020).

يشكّل إدراج الصحة النفسية في البيئة الأمنية تحولاً جوهرياً في حقل الدراسات الأمنية، خصوصاً أنه تم تجاهل البعد النفسي لفترات طويلة في السياسات الأمنية، التي انصب تركيزها على التهديدات التكتيكية والمادية والمخاطر الأمنية، دون مراعاة الاستقرار النفسي للعاملين في القطاع الأمني، وهو جزء أساسي في تحقيق الاستراتيجية الأمنية (Alexander, 2025)

تتلاءم هذه الرؤية مع أهداف الدراسة الحالية، حيث يُعدّ فهم العلاقة بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية أمراً ذا أهمية مُلحّة، ليس فقط من أجل ضمان جودة حياتهم المهنية، بل أيضاً من أجل تحسين كفاءتهم وأدائهم، وتعزيز تماسكهم النفسي في ظل الظروف السياسية والأمنية المعقدة.

مشكلة الدراسة:

أشارت الدراسات السابقة إلى أهمية العلاقة بين الوعي الأمني والعوامل النفسية المؤثرة في كفاءة الأفراد؛ فقد وجدت دراسة السعدي (2019) وجود علاقة ارتباطية دالة بين بعض عوامل الشخصية الكبرى والحس الأمني لدى أفراد الأمن الوطني في جنين. كما أن دراسة **خليلية وريماوي** (Khalilih&Rimawi,2024) هدفت إلى التعرف على مستوى الرفاهية النفسية لدى أفراد جهاز الأمن الوطني الفلسطيني في محافظة قلقيلية. أن مستويات الرفاهية النفسية كانت معتدلة مع وجود فروق مرتبطة بالجنس والمستوى التعليمي، مما يبرز ضرورة تعزيز الصحة النفسية في المؤسسات الأمنية.

انطلاقاً من عمل الباحثة كأحد منتسبي جهاز الحرس الرئاسي، وخبرتها الميدانية في بيئة أمنية عالية الانضباط، وبحكم تخصصها في دراسة الصحة النفسية، أدركت أهميّة الوعي الأمني وأثر الجوانب النفسية على جودة الأداء والسلوك المهني. مع ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين في البيئة الأمنية الفلسطينية، جاءت هذه الدراسة لسد الفجوة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي: **ما العلاقة الارتباطية بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية لدى عينة من منتسبي جهاز الحرس الرئاسي؟**

والذي تفرعت منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى الوعي الأمني لدى عينة من منتسبي جهاز الحرس الرئاسي؟
2. ما مستوى الرفاهية النفسية لدى عينة من منتسبي جهاز الحرس الرئاسي؟
3. هل توجد فُروق دالَّة إحصائياً في متوسطات تقديرات أفراد عيّنة الدِّراسة بين متوسطات الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي تعزى لمتغيرات (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية)؟
4. هل توجد فُروق دالَّة إحصائياً في متوسطات تقديرات أفراد عيّنة الدِّراسة نحو الرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي تعزى لمتغيرات (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية)؟

5. هل توجد علاقة ارتباطيَّة بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي؟

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة(α<.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول الوعي الأمني تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة(α<.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول الوعي الأمني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة(α<.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول الوعي الأمني تعزى لمتغير الرتبة العسكرية.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α<.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول الرفاهية النفسية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α<.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول الرفاهية النفسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α<.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول الرفاهية النفسية تعزى لمتغير الرتبة العسكرية.
7. لا توجد علاقة ارتباطيَة ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدلالة (α<.05) بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها الأولى في حدود علم الباحثة في السياق الفلسطيني التي تتناول العلاقة بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية لدى منتسبي الأجهزة الأمنية، وهو ما يسهم في سد فجوة بحثية في الأدبيات العلمية ذات الصلة، كما تساهم الدراسة في إثراء المعرفة النظرية حول العوامل النفسية المؤثرة في الأداء الأمني، إضافة إلى إبراز أهمية التوعية بالجانب النفسي في البيئات العسكرية والأمنية. إلى جانب ذلك، فإن نتائجها توفر قاعدة معرفية وعلمية تفتح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات مستقبلية متخصصة تربط بين العلوم النفسية والبيئات الأمنية والعسكرية.

الأهمية التطبيقية: أما من الناحية التطبيقية، تتجلى أهمية هذه الدراسة في الاستفادة من نتائجها لتصميم برامج تدريبية وتوعوية لمنتسبي جهاز الحرس الرئاسي، تستهدف رفع مستوى الوعي الأمني وتعزيز ارتباطه بمفاهيم علم النفس الإيجابي مثل المرونة النفسية، اليقظة الذهنية والانضباط الذاتي. كما تبرز أهمية هذه الدراسة في الدعوة إلى تفعيل وحدات الدعم النفسي داخل الأجهزة الأمنية من خلال محاضرات تثقيفية ولقاءات متخصصة تعزز التكامل بين البعدين الأمني والنفسي. حيث تسهم هذه المخرجات في تحسين الأداء المهني وتحقيق التوازن النفسي للمنتسبين، بما ينعكس بشكل إيجابياً على الخطط الاستراتيجية للجهاز ويخدم أهدافه المستقبلية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مستوى الرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي.
- قياس مستوى الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين الرفاهية النفسية والوعي الأمني.
- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مستوى الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.
- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مستوى الرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

مصطلحات الدراسة:

1. الوعي الأمني (Security Awareness):

الوعي الأمني: «الوعي الأمني بأنه إدراك الفرد لذاته وللظروف الأمنية المحيطة به، وتكوين اتجاه عقلي إيجابي نحو الموضوعات الأمنية العامة في المجتمع»(الطيار، 2017، ص164).

تعرف الباحثة الوعي الأمني: بأنه امتلاك الفرد لحقيبة متكاملة من المعارف والخبرات والمهارات والقدرات الذهنية والسلوكية، التي تمكنه من التعامل السليم والفعال مع التحديات الأمنية المتعددة، والتكيف مع الضغوط التي تفرضها البيئات الحساسة، كبيئة العمل في الأجهزة الأمنية. يُقاس الوعي الأمني بدرجة استجابة الفرد على المقياس المستخدم في هذه الدراسة.

2. الرفاهية النفسية (Psychological Well-being):

الرفاهية النفسية: هي حالة من المشاعر الإيجابية والانفعالات المتزنة، تعبر عن التوازن في الصحة النفسية، التي تُعد أساساً من أسس جودة الحياة. كما أن الرفاهية النفسية يُعبر عنها من خلال الفهم العميق للذات، الإدراك الذاتي، الانفتاح على التجارب، مع القدرة على ضبط وإدارة ردود الأفعال (المقبل، 2022).

تعرف الباحثة الرفاهية النفسية: بأنها حالة من النضوج في الوعي الداخلي، حيث يكون الإنسان مدركاً لذاته بكل ما فيها من نقاط قوة وضعف، وقيم، ومهارات، ووجهات نظر، وهوايات، وأهداف، ورؤى، وأدوار، ومسؤوليات، ورسالة، وأكثر من ذلك؛ فبداخل كل إنسان عالمٌ كامل. من خلال إدراك هذه الجوانب، يصبح الفرد مُمَكّناً نفسياً، ومستقراً عاطفياً، ومقبلاً على الحياة بحب وشغف، ومهما واجه من تحديات أو ضغوط، يكون قادراً على التعامل معها بإيجابية، لأنه يدرك أنها مرحلة مؤقتة تحمل في طياتها دروساً تزيد من مرونته النفسية، وتوسع من مداركه وآفاقه. فمهما بلغت شدة العواصف الخارجية، يبقى اتزانه النفسي وإيمانه بذاته وقوته الداخلية أكثر ثباتاً واستقرار. **تُقاس الرفاهية النفسية** بدرجة استجابة الفرد على المقياس المستخدم في هذه الدراسة.

3. جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني (Palestinian Presidential Guard):

يعتبر جهاز الحرس الرئاسي هيئة عسكرية وأمنية ذات طبيعة خاصة، تتبع للرئيس مباشرة وتأتمر بأوامره. يُعين قائدها وتُنهي خدماته بقرار من القائد الأعلى وينظم عملها ومهامها بموجب تشريع خاص. وتختص هذه الهيئة بتأمين الحماية الكاملة لفخامة الرئيس، المقرات السيادية، ضيوف الدولة، بالإضافة إلى حفظ الأمن والنظام العام (مجلس الوزراء الفلسطيني، 2024).

حدود الدراسة:

1. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من منتسبي من جهاز الحرس الرئاسي.

2. الحدود المكانية: أجريت الدراسة في جهاز الحرس الرئاسي بمحافظة رام الله والبيرة.

3. الحدود الزمانية: طبقت الدراسة ما بين شهري تموز وآب من العام 2025م.

الإطار النظري:

أولاً: الوعي الأمني (Security Awareness)

الوعي الأمني هو فهم الفرد لما يجري في بيئته من أحداث ومؤثرات، وقدرته على التعامل معها بفعالية لتجنب الأضرار، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاجتماعي والنفسي (الكعبي، وآخرون، 2023). تُعد المؤسسات الأمنية من أبرز البيئات التي تتطلب وعياً أمنياً متطوراً، يتماشى مع التغيرات المتسارعة والتحديات التقنية والاجتماعية والنفسية. قد أشار عبد السلام (2022) إلى أهمية نشر ثقافة الوعي الأمني وتمكين الأفراد من التعامل الواعي مع التهديدات، من خلال تكامل جهود الأجهزة الأمنية والمجتمع.

أدى تطور المتغيرات البيئية والتكنولوجية الحديثة توسعا في مفهوم الأمن، مما يتطلب تطوير استراتيجيات مرنة تركز على الكفاءة البشرية وتعزز القدرات المؤسسية. كما أن الوعي الأمني المعاصر يتسم بالشمولية والمرونة والتجدد، بالإضافة إلى انه يتكامل مع البيئة المتغيرة من خلال خطط تدريبية واستباقية مستمرة(محمد،2025).

ترى الباحثة أنّ الوعي الأمني لا يُكتسب فقط من خلال المناهج النظرية، بل يتشكل تدريجياً عبر التجربة الميدانية، والتدريب العملي، والاستجابة الفعالة للمواقف الحساسة، وهو ما يعزز من قدرة العاملين في القطاع الأمني على التفاعل الواعي مع التحديات.

ثانيًا: الرفاهية النفسية (Psychological Well-being)

تعزز الرفاهية النفسية من المشاعر الإيجابية، وتحقيق التوازن النفسي من خلال فهم الذات والانفتاح على التجارب والقدرة على مواجهة ضغوط الحياة (منوخ، 2020). حيث اقترح فيشر (Fisher,2014) نموذجاً عاماً للرفاه النفسي يتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة: الرفاه النفسي (الشعور الإيجابي)، الرفاه الاجتماعي (العلاقات الإيجابية)، والرفاه الذاتي (تحقيق الذات).

أما ريف وسينجر (**Ryff & Singer, 2006**) ، فقدما نموذجاً يتكون من ستة أبعاد رئيسية:

- **تقبل الذات:** قدرة الفرد على إدراك نقاط القوة والضعف، والتعامل بإيجابية مع نفسه، مما يقوده إلى تقبل عيوبه والاستقرار النفسي.
- **العلاقات الإيجابية مع الآخرين:** إقامة علاقات ذات قيمة وأهمية مبنية على الصدق والود والتفاهم.
- **النمو الشخصي:** حب الاستمرارية في التطور والتوسع، والانفتاح على تجارب جديدة تضيف قيمة لذاته.
- **الهدف من الحياة:** وجود هدف ورؤية واضحة يسعى الإنسان لتحقيقها على المستويات الشخصية والعائلية والمهنية.
- **الإتقان البيئي:** مرونة الفرد في الإدارة والتفاعل مع المتغيرات التي تواجهه في بيئة العمل.
- **الاستقلالية:** الحرية في التعبير عن الأفكار والمشاعر، واتخاذ القرارات بناءً على القناعة الذاتية دون الخضوع للضغوط أو التأثيرات الخارجية.

من جهة أخرى، طور دودج وآخرون (Dodge, et al, 2012) نظرية التوازن الديناميكي للرفاه النفسي، التي ترى أن الرفاهية تتغير باستمرار نتيجة التفاعل بين الموارد المتاحة والتحديات. فكلما ازدادت الموارد (النفسية، الاجتماعية، الشخصية)، ارتفع مستوى الرفاه النفسي والعكس صحيح.

ترى الباحثة أن الرفاهية النفسية تمثل حالة من التوازن الداخلي، يظهر من خلال الرضا عن الذات، والقدرة على التكيف الإيجابي مع التحديات، والاحتفاظ بالاتزان العاطفي في البيئات الضاغطة. هذا ما يجعلها ركيزة محورية في دعم أداء منتسبي الأجهزة الأمنية، خاصة في بيئة عمل تتطلب اليقظة والانضباط الذهني كجهاز الحرس الرئاسي.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التي تناولت الوعي الأمني

أجرت نوفل (2018) دراسة تناولت مستوى الوعي الأمني لدى رجال الشرطة من خلال جوانب الإدراك المعرفي والوجداني، واتجاهاتهم نحو أنواعه الثلاثة: الشخصي، المروري، والمعلوماتي، وبينت النتائج أن التوعية الأمنية تمثل عملية مستمرة ومرنة تساهم في نشر المعرفة وتعديل الاتجاهات والسلوك.

في السياق نفسه، **تناول عثمان (2019)** العلاقة بين الذكاء الانفعالي والوعي بالمخاطر الأمنية لدى طلاب جامعة تبوك، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، إذ كان الطلاب الأكثر وعياً هم من يمتلكون مستويات أعلى من الذكاء الانفعالي.

أما **دراسة تيلو (Telo, 2023)**، فقد حللت أثر الوعي الأمني على سلوك العملاء في استخدام الخدمات البنكية الرقمية، وأظهرت أن للوعي الأمني تأثيراً مباشراً في التزام العملاء بالإجراءات الأمنية.

كما تناولت **دراسة الشاعر وحماد (Elshaer & Hammad, 2025)** العلاقة بين الوعي الأمني والامتثال

لسياسات أمن المعلومات في قطاع الأعمال، وأظهرت النتائج أن الدعم الإداري والثقافة التنظيمية من العوامل التي تعزز الامتثال من خلال رفع مستوى الوعي الأمني.

ثانياً: الدراسات التي تناولت الرفاهية النفسية

استكشفت تازي (2023) العلاقة بين الرفاهية النفسية في العمل وجودة الحياة، وأظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً واضحاً للرفاهية المهنية على جودة حياة العاملين في مختلف القطاعات.

أمّا **المقبل (2022)** فقد ركزت على العلاقة بين الرفاهية النفسية لدى الأمهات وسلوك أطفالهن الاجتماعي في مرحلة الروضة بالكويت، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين المتغيرين.

في حين هدفت **دراسة برزوان وآخرون (2021)** إلى الكشف عن العلاقة بين الرفاهية النفسية والتفكير الإيجابي لدى طلبة الجامعة، وأظهرت أن الطلبة يتمتعون بمستوى مرتفع من الرفاه النفسي، يرتبط إيجابياً بالتفكير الإيجابي.

كما تناولت **دراسة ناصر (2024)** العلاقة بين الرفاهية النفسية والأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد الرفاهية النفسية ومكونات الأداء الوظيفي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات السابقة اهتماماً بدراسة العلاقات بين العوامل النفسية والسلوكية المرتبطة بالرفاهية النفسية والوعي الأمني، واعتمد معظمها المنهج الوصفي الارتباطي مع تنوع العينات والمجالات. تناولت دراسات الوعي الأمني أبعاداً مثل الأمن المعلوماتي، المخاطر الأمنية والامتثال المهني، فيما ركزت دراسات الرفاهية النفسية على متغيرات كالتفكير الإيجابي وجودة الحياة والأداء الوظيفي والسلوك الاجتماعي وجميعها أظهرت نتائج دالة إحصائياً تؤكد أهمية هذه المتغيرات في السياقات الفردية والمؤسسية.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي الشامل والمنهج الارتباطي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من منتسبي جهاز الحرس الرئاسي في محافظة رام الله من الرتب السامية والتي تتمثل في الرتب: (رائد، مقدم، عقيد، عميد فأعلى) والبالغ عددهم حسب إحصائيات حرس الرئاسة للعام 2024/2025 (213) منتسباً.

وبسبب صغر حجم مجتمع الدراسة وتركزه في منطقة جغرافية واحدة، استخدمت الباحثة أسلوب المسح الشامل، إذ يُعد هذا الأسلوب مناسبا في الدراسات التي يكون فيها عدد أفراد المجتمع محدوداً أو موزعاً ضمن نطاق مكاني ضيق، مما يسهل الوصول إليهم وجمع البيانات منهم بصورة شاملة (عبيدات وآخرون، 2021). تم

توزيع الاستبانة على جميع أفراد المجتمع بشكل قصدي عبر الوسائل الإلكترونية، لما توفره هذه الطريقة من سرعة ومرونة في الوصول إلى المشاركين، خاصة في ظل التوجهات الحديثة نحو استخدام أدوات جمع البيانات الرقمية. (Creswell, 2014) حيث استردت الباحثة (175) استبانة، وهو ما يمثل نسبة استجابة بلغت 83% من إجمالي مجتمع الدراسة، وتُعد هذه النسبة ملائمة وموثوقة في سياق البحوث التي تعتمد على الاستبانة، حيث تشير الأدبيات إلى أن نسبة الاستجابة التي تتجاوز 70% تُعد جيدة، وكلما اقتربت من 80% فأكثر دلّ ذلك على جودة البيانات ومدى تمثيلها (خوالدة، 2020).

جدول (1): خصائص عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة المستقلة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية%
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	33	19%
	بكالوريوس	124	71%
	ماجستير فأعلى	18	10%
سنوات الخبرة	5 سنوات – 10 سنوات	10	6%
	11 سنة – 15 سنة	30	17%
	16سنة – 20 سنة	60	34%
	21 سنة فأكثر	75	43%
الرتبة العسكرية	رائد	95	54%
	مقدم	60	35%
	عقيد	16	9%
	عميد فأعلى	4	2%

يعكس الجدول رقم (1) توزيعاً مفصلًا لخصائص عينة الدراسة وفقاً لمجموعة من المتغيرات الديموغرافية والمهنية، ويوضح ما يلي:

- **المؤهل العلمي**: الغالبية العظمى من العينة يحملون مؤهل البكالوريوس (71%)، تليها فئة الدبلوم فأقل (19%)، ثم حملة الماجستير فأعلى (10%) وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً يعكس المستوى التعليمي للعينة والذي يسهم بدوره في تعزيز مصداقية النتائج وجودتها.
- **سنوات الخبرة**: نلاحظ أن معظم المشاركين يملكون خبرة طويلة، إذ أن فئة «21 سنة فأكثر» شكلت النسبة الأعلى (43%)، تليها فئة «16–20 سنة» (34%)، مما يعكس عمقاً في التجربة العملية لدى العينة، ويمنح نتائج الدراسة قوة وموثوقية.
- **الرتبة العسكرية**: يظهر أن معظم أفراد العينة يحملون رتبة رائد (54%)، ثم مقدم (35%)، وهي رتب قيادية متوسطة إلى متقدمة، تعزز من قيمة آرائهم وملاحظاتهم حول الظواهر المدروسة، كما أن نسبة

العقيد والعميد وما فوق مجتمعة تشكل (11%) تشير إلى تمثيل محدود للمستويات العليا، ما قد يُنظر إليه باعتباره توجهاً منهجياً نحو رصد وجهات نظر المستويات القيادية الوسطى في الميدان.

أداة الدراسة: تكونت أداة الدراسة من (48) فقرة. موزعة على مقياس الوعي الأمني بأبعاده الأربعة وعدد فقراته (24)، أما مقياس الرفاهية النفسية فقد توزعت فقراته ال (24) على (6) أبعاد بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة.

مقياس الوعي الأمني: اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على مقياس الوعي الأمني، الذي تم تطويره بالاستناد إلى مقياس الحس الأمني الذي طورته السعدي (2019)، ضمن دراستها «الحس الأمني وعلاقته بعوامل الشخصية الكبرى لدى رجل الأمن الفلسطيني (الأمن الوطني في محافظة جنين نموذجاً)»، وذلك لملائمته واحتوائه على أبعاد ذات صلة وثيقة بموضوع البحث، ولما يتمتع المقياس من خصائص منها المصداقية ومشابهته للبيئة الأمنية التي يتم إجراء الدراسة الحالية عليها. حيث تم تطويره من خلال تعديل عل بعض البنود لتكون أكثر توافقا، وعمل إعادة صياغة لغوية لبعض الفقرات.

مقياس الرفاهية النفسية: استخدمت الباحثة مقياس الرفاهية النفسية المستخدم في دراسة (السعدي وعساف،2023)، المأخوذ من دراسة شند وآخرون (Shind ,et al,2013)، المكون من (69) فقره. تم اختيار هذا المقياس لما يتصف بالشمولية وتناسق أبعاده وملائمته لطبيعة الدراسة، وقد تم مراجعته واختيار الفقرات التي تتناسب مع عينة الدراسة الحالية والتعديل على صياغة بعض الأسئلة ليصبح (24) فقرة مقسمة على ستة أبعاد.

صدق الأداة (Validity): تم عرض الأداة على مجموعه من الأساتذة الجامعيين ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الفلسطينية ، والبالغ عددهم خمسة محكمين وهم (د. نادر شوامرة، د. رحاب السعدي، د. حسن الحيح، د. عامر شحادة، د. رياض شريم)، لإبداء رأيهم في مضمون فقرات الأداة وفاعليتها وتم تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها بما يتناسب مع الفئة المستهدفة وقد استخدم مقياس (Likert) الخماسي لقياس مستوى امتلاك منتسبي جهاز الحرس الرئاسي للوعي الأمني ومستوى الرفاهية النفسية لديهم وجاءت جميع الفقرات إيجابية تم تصحيحها على النحو التالي: (موافق بشدة (5) نقاط، موافق (4)، محايد (3) نقاط، غير موافق (2) نقطة، غير موافق بشدة نقطة واحدة)، ولغايات تفسير المُتوسطات الحسابية، حولت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح ما بين (1-5) درجات، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى - الحد الأدنى (للتدرج)=1-5}}{\text{عدد المستويات المفترضة=5}} = 0.80$$

وصنف إلى خمسة مستويات، هي: مستوى منخفض جداً (من 1- أقل من 1.80)، مستوى منخفض (من 1.80- أقل من 2.60)، مستوى مُتوسط (2.60- أقل من 3.40)، مستوى مُرتفع من (3.40- أقل من 4.20)، مستوى مرتفع جداً (4.20-5).

ثبات الأداة (Reliabity): بعد تطبيق أداة الدراسة على العينة، تم حساب معامل الثبات للأداة عن طريق

استخدام معادلة (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل الثبات لمقياس الوعي الأمني (0.94)، ومعامل الثبات للرفاهية النفسية (0.90) وللأداة ككل (0.97)، وهي قيمة مقبولة إحصائياً.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: ما مستوى الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي؟

وللإجابة عن السؤال كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة مستوى الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي على الدرجة الكلية والمجالات كما يوضحه الجدول (2):

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية والمجالات لمستوى الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
الإدراك الأمني	4.51	0.41	مرتفع جداً
الأداء المهني والانضباط	4.49	0.42	مرتفع جداً
البيئة المهنية الداعمة	4.48	0.45	مرتفع جداً
الأمن الشخصي	4.37	0.44	مرتفع جداً
الدرجة الكلية	4.46	0.37	مرتفع جداً

يوضح الجدول أن الدرجة الكلية لمستوى الوعي الأمني لدى أفراد جهاز الحرس الرئاسي بلغت (4.46) بانحراف معياري (0.37)، وهو ما يدل على مستوى مرتفع جداً من الوعي الأمني لدى العينة، مما يعكس وعياً متقدماً لدى الأفراد بطبيعة مهامهم الحساسة والمسؤوليات الأمنية الملقاة على عاتقهم. يُعد «الإدراك الأمني» هو البُعد الأعلى في المتوسط الحسابي (4.51)، ما يشير إلى أن الأفراد يمتلكون درجة عالية من الوعي بالمخاطر الأمنية والانتباه للسلوكيات الوقائية وإدراكهم الجيد للتحديات الأمنية في بيئة عملهم. وحصل الأمن الشخصي (4.37) على أقل متوسط حسابي ورغم أن هذا البعد لا يزال ضمن المستوى المرتفع، إلا أنه سجّل أقل متوسط حسابي (4.37). لقد حُسبت المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عيّنة الدِّراسة من منتسبي جهاز الحرس الرئاسي لفقرات الوعي الأمني على النحو الآتي:

جدول (3): المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي

رقم الفقرة	الفقرة	المُتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يزيد الوعي الأمني من قدرة رجل الأمن على تحمّل المسؤولية.	4.74	0.45	مرتفع جداً
2	يؤثر الوعي الأمني على القدرات الذهنية لرجل الأمن.	4.39	0.79	مرتفع جداً

3	أعتقد أن توفر الإمكانات المادية يزيد من الوعي الأمني لرجل الأمن.	4.16	0.85	مرتفع
4	يزداد الوعي الأمني لرجل الأمن بزيادة خبراته في القضايا الأمنية.	4.72	0.48	مرتفع جداً
5	يزيد الوعي الأمني من القدرة على التنبؤ بالمخاطر الأمنية.	4.63	0.50	مرتفع جداً
6	يزيد الوعي الأمني من رغبة رجل الأمن في التطوير والإبداع.	4.42	0.63	مرتفع جداً
7	يعمل الوعي الأمني على التعامل مع الأحداث بمهنية عالية.	4.54	0.53	مرتفع جداً
8	يعزز الوعي الأمني من قدرتي على النجاح في أداء المهام.	4.41	0.60	مرتفع جداً
9	يزيد الوعي الأمني من الولاء والانتماء للوطن.	4.62	0.59	مرتفع جداً
10	يساعدني الوعي الأمني في تحليل المواقف الأمنية وكشف الغموض فيها.	4.45	0.56	مرتفع جداً
11	أحرص على تطوير وعي الأمني من خلال الاطلاع الدائم على التعليمات والمستجدات.	4.37	0.56	مرتفع جداً
12	أحرص على تنفيذ إجراءات السلامة المهنية بدقة في المواقف الأمنية المختلفة.	4.53	0.51	مرتفع جداً
13	تزيد بيئة العمل الداعمة والمحفزة من الوعي الأمني.	4.43	0.63	مرتفع جداً
14	تساعد المواقف والخبرات الأمنية في تنمية الوعي الأمني عند رجال الأمن.	4.57	0.50	مرتفع جداً
15	تزيد البرامج التدريبية المتخصصة من الوعي الأمني.	4.53	0.53	مرتفع جداً
16	تسهم خطط التطوير المهني المستمر في رفع مستوى الوعي الأمني.	4.44	0.60	مرتفع جداً
17	يزيد الوعي الأمني من قدرة رجل الأمن على اتخاذ القرارات السليمة.	4.56	0.53	مرتفع جداً
18	يسهم الوعي الأمني في تعزيز القدرة على إدارة الضغوط المهنية والتواصل الفعال داخل بيئة العمل.	4.37	0.65	مرتفع جداً
19	ضعف الوعي الأمني عند رجل الأمن يجعل عمله نمطيا.	4.10	0.71	مرتفع
20	يساعد الوعي الأمني على استشعار التهديدات التي قد تؤثر على سلامة رجل الأمن أثناء تأدية مهامه.	4.44	0.55	مرتفع جداً
21	يساعد الوعي الأمني على اتخاذ إجراءات استباقية قبل وقوع الأزمات.	4.45	0.54	مرتفع جداً
22	يساهم الوعي الأمني في الحد من المخاطر وتقليل آثار الأحداث السلبية.	4.42	0.54	مرتفع جداً
23	يساعد الوعي الأمني على التصرف الفوري لتفادي الخطر قبل تفاقمه.	4.39	0.58	مرتفع جداً
24	أُدرك أن الوعي الأمني يتطلب تطويرا ذاتياً مستمراً حسب طبيعة المهام الأمنية.	4.43	0.56	مرتفع جداً

تشير نتائج الجدول (3) إلى أن جميع فقرات مقياس الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي جاءت ضمن مستوى «مرتفع جداً»، مما يعكس وعيا عاليا بأهمية الأمن كركيزة أساسية في الأداء المهني. وقد جاءت الفقرة «يزيد الوعي الأمني من قدرة رجل الأمن على تحمّل المسؤولية» في المرتبة الأولى بمتوسط (4.74)، تليها الفقرة «يزداد الوعي الأمني لرجل الأمن بزيادة خبراته في القضايا الأمنية» بمتوسط (4.72) وهو ما يعكس إدراك المشاركين لأهمية الوعي الأمني كعنصر أساسي في تعزيز المسؤولية والانضباط، ولأثر الخبرة العملية في تعميق هذا الوعي. في المقابل، سجّلت الفقرة «ضعف الوعي الأمني عند رجل الأمن يجعل عمله نمطيا» أدنى متوسط (4.10)، تليها الفقرة «أعتقد أن توفر الإمكانات المادية يزيد من الوعي الأمني» بمتوسط (4.16)، ما يشير إلى

حاجة إضافية لتسليط الضوء على مخاطر الأداء النمطي وأهمية الدعم المادي واللوجستي في رفع الجاهزية الأمنية.

السؤال الثاني: ما مستوى الرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي؟

وللإجابة عن السؤال كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة مستوى الرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي على الدرجة الكلية والمجالات كما يوضحه الجدول (4):

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية والمجالات للرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
القبول الذاتي	3.77	0.40	مرتفع
العلاقات الإيجابية مع الآخرين	4.01	0.61	مرتفع
الاستقلالية	4.43	0.47	مرتفع جداً
النمو الشخصي	4.45	0.43	مرتفع جداً
الإتقان البيئي	4.33	0.47	مرتفع جداً
الهدف في الحياة	4.22	0.36	مرتفع جداً
الرفاهية النفسية	4.22	0.36	مرتفع جداً

تشير نتائج الجدول (4) إلى أن مستوى الرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي جاء في مجمله بدرجة مرتفعة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.22) بانحراف معياري (0.36)، مما يعكس حالة إيجابية من التوازن النفسي والاستقرار العاطفي لدى الأفراد. من بين الأبعاد الفرعية، جاء بعد "النمو الشخصي" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.45)، يليه بعد "الاستقلالية" بمتوسط (4.43)، ويُظهر ذلك نضجاً نفسياً يعكس بيئة عمل تتيح فرصاً للتطور الشخصي والمهني.

وقد حُسبت المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عيّنة الدِّراسة لمعرفة مستوى الرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي من وجهة نظرهم على فقرات هذا المقياس، وعلى النحو الآتي:

جدول (5): المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي

رقم الفقرة	الفقرة	المُتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	أنا راض عن نفسي.	4.42	0.54	مُرتفع جداً
2	أشعر بأني شخص ذو قيمة اجتماعية.	4.43	0.57	مُرتفع جداً
3	أشعر باليأس من حياتي.	1.95	0.87	منخفض
4	أصف نفسي بأني ناجح في حياتي.	4.28	0.61	مُرتفع جداً
5	لديّ علاقات اجتماعية جيدة.	4.23	0.68	مُرتفع جداً
6	تربطني بالآخرين علاقات يسودها المودة والاحترام.	4.39	0.55	مُرتفع جداً
7	أبادر بتكوين صداقات جديدة.	3.73	0.90	مُرتفع
8	أفضل قضاء الوقت مع الآخرين بدلا من البقاء وحدي.	3.70	1.01	مُرتفع
9	يوجد عندي معايير وقناعات خاصة ألتزم بها.	4.34	0.64	مُرتفع جداً
10	لا أفعل شيئاً غير مقتنع به.	4.20	0.79	مُرتفع جداً
11	أتحمل مسؤولية ما أقوم به من أفعال وما اتخذه من قرارات.	4.61	0.50	مُرتفع جداً
12	أستطيع اتخاذ قراراتي بنفسي	4.55	0.55	مُرتفع جداً
13	أدرك ما لديّ من إمكانات وقدرات شخصية.	4.50	0.50	مُرتفع جداً
14	أسعى لاكتساب معلومات مهارات جديدة.	4.51	0.56	مُرتفع جداً
15	أرى بأن شخصيتي مميزة.	4.28	0.64	مُرتفع جداً
16	تغلبي على الصعاب يزيد من شعوري بالجدارة والكفاءة	4.51	0.54	مُرتفع جداً
17	أتمكن من التغلب على ما يواجهني من مشكلات.	4.35	0.57	مُرتفع جداً
18	أستطيع التوافق مع التغيرات المحيطة.	4.36	0.53	مُرتفع جداً
19	أستطيع توظيف إمكانيات البيئة في تحقيق ما أصبو إليه.	4.24	0.60	مُرتفع جداً
20	يمكنني ترتيب أولوياتي في سبيل تحقيق أهدافي.	4.36	0.53	مُرتفع جداً
21	أشعر بأن حياتي ذات معنى وقيمة.	4.52	0.53	مُرتفع جداً
22	وجودي يعني لي الكثير.	4.48	0.53	مُرتفع جداً
23	أسير في حياتي وفق أهداف محددة.	4.26	0.65	مُرتفع جداً
24	أبحث دائما عما يشعرني بأهميتي.	4.10	0.91	مُرتفع

بناءً على نتائج الجدول (5) الخاص بالرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي، تبين أن أعلى ثلاث فقرات تمثلت في: «أتحمل مسؤولية ما أقوم به من أفعال وما أتخذه من قرارات» بمتوسط (4.61)، تليها

«أستطيع اتخاذ قراراتي بنفسي» (4.55) «أدرك ما لديّ من إمكانات وقدرات شخصية» (4.50)، وهي جميعها تعكس بعد «الاستقلالية والوعي بالذات وتحمل المسؤولية»، كما أنها من المؤشرات الإيجابية الدالة على استقرارهم النفسي.

في المقابل، جاءت أدنى ثلاث فقرات في مستويات المتوسط الحسابي، وهي: «أشعر باليأس من حياتي» (1.95) وهو مستوى منخفض، يليه «أفضل قضاء الوقت مع الآخرين بدلاً من البقاء وحدي» (3.70)، و«أبادر بتكوين صداقات جديدة» (3.73)، كلها تدور في فلك «الجانب الاجتماعي والانفعالي»، مما قد يعكس نوعاً من التحفظ الاجتماعي أو ضغوطات العمل التي تحد من فرص التفاعل الاجتماعي والانفتاح، أو تعود لطبيعة العمل الأمني التي تتطلب الحذر والتوجس من الانخراط الاجتماعي المفرط. يمكن تفسير انخفاض الشعور باليأس بشكل إيجابي؛ حيث يشير إلى أن المنتسبين لا يعانون من مشاعر سلبية حادة تجاه الحياة، ما يعزز من تصورهم الإيجابي لذواتهم رغم محدودية التواصل الاجتماعي.

السؤال الثالث: هل توجد فُروق دالَّة إحصائياً في متوسطات تقديرات أفراد عيّنة الدِّراسة بين متوسطات الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي تعزى لمتغيرات (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية)؟

من أجل الإجابة عن السؤال الثالث صيغت الفرضيات الآتية:

النتائج المتعلقة بالفرضيات الأولى والثانية والثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات تقديرات منتسبي جهاز الحرس الرئاسي نحو الوعي الأمني تعزى لمتغيرات: (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية).

لاختبار الفرضيات، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مقياس الوعي الأمني تبعاً إلى متغيرات:

وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس الوعي الأمني فقد أجري تحليل التباين المتعدد المتغيرات «بدون تفاعل» ((MANOVA "without Interaction"، والجدول (6) يبين ذلك:

جدول (6): تحليل التباين المتعدد (بدون تفاعل) على الدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس الوعي الأمني تبعاً إلى متغيرات: (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية)

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المؤهل العلمي	الإدراك الأمني	0.08	2	0.04	0.25	0.78
	الأداء المهني والانضباط	0.02	2	0.01	0.05	0.95
	البيئة المهنية الداعمة	0.14	2	0.07	0.32	0.72
	الأمن الشخصي	0.06	2	0.03	0.16	0.86
	الوعي الأمني	0.00	2	0.00	0.00	1.00

سنوات الخبرة	الإدراك الأمني	0.87	3	0.29	1.77	0.16
	الأداء المهني والانضباط	0.52	3	0.17	0.95	0.42
	البيئة المهنية الداعمة	0.36	3	0.12	0.57	0.63
	الأمن الشخصي	0.15	3	0.05	0.25	0.86
	الوعي الأمني	0.14	3	0.05	0.32	0.81
الرتبة العسكري	الإدراك الأمني	1.06	3	0.35	2.15	0.10
	الأداء المهني والانضباط	0.07	3	0.02	0.13	0.94
	البيئة المهنية الداعمة	0.23	3	0.08	0.37	0.77
	الأمن الشخصي	0.17	3	0.06	0.30	0.83
	الوعي الأمني	0.21	3	0.07	0.48	0.69
الخطأ	الإدراك الأمني	26.19	160	0.16		
	الأداء المهني والانضباط	29.02	160	0.18		
	البيئة المهنية الداعمة	33.60	160	0.21		
	الأمن الشخصي	31.07	160	0.19		
	الوعي الأمني	22.85	160	0.14		

*** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (* .05 > p)، **دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (** .01 > p)**

يتضح من الجدول (6) الآتي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات تقديرات منتسبي جهاز الحرس الرئاسي نحو الوعي الأمني تعزى لمتغيرات: (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية).

السؤال الرابع: هل توجد فُروق دالَّة إحصائياً في متوسطات تقديرات أفراد عيّنة الدِّراسة نحو الرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي تعزى لمتغيرات (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية)؟

من أجل الإجابة عن السؤال الرابع صيغت الفرضيات الآتية:

النتائج المتعلقة بالفرضيات الرابعة والخامسة والسادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات تقديرات منتسبي جهاز الحرس الرئاسي نحو الرفاهية النفسية تعزى لمتغيرات: (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية).

وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس الرفاهية النفسية فقد أجري تحليل التباين المتعدد المتغيرات «بدون تفاعل» ("MANOVA "without Interaction)، والجدول (7) يبين ذلك:

جدول (7): تحليل التباين المتعدد (بدون تفاعل) على الدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس الرفاهية النفسية تبعاً إلى متغيرات: (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية)

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المؤهل العلمي	القبول الذاتي	0.41	2	0.20	1.28	0.28
	العلاقات الإيجابية مع الآخرين	1.39	2	0.70	1.83	0.16
	الاستقلالية	0.19	2	0.10	0.45	0.64
	النمو الشخصي	0.37	2	0.18	0.96	0.38
	الإتقان البيئي	0.06	2	0.03	0.14	0.87
	الهدف في الحياة	0.06	2	0.03	0.24	0.78
	الرفاهية النفسية	0.06	2	0.03	0.24	0.79
سنوات الخبرة	القبول الذاتي	0.72	3	0.24	1.52	0.21
	العلاقات الإيجابية مع الآخرين	1.00	3	0.34	0.88	0.45
	الاستقلالية	1.01	3	0.34	1.61	0.19
	النمو الشخصي	0.79	3	0.26	1.38	0.25
	الإتقان البيئي	0.11	3	0.04	0.17	0.92
	الهدف في الحياة	0.51	3	0.17	1.31	0.27
	الرفاهية النفسية	0.49	3	0.16	1.27	0.29
الرتبة العسكرية	القبول الذاتي	0.29	3	0.10	0.61	0.61
	العلاقات الإيجابية مع الآخرين	0.35	3	0.12	0.31	0.82
	الاستقلالية	0.50	3	0.17	0.80	0.50
	النمو الشخصي	0.12	3	0.04	0.21	0.89
	الإتقان البيئي	0.83	3	0.28	1.26	0.29
	الهدف في الحياة	0.29	3	0.10	0.74	0.53
	الرفاهية النفسية	0.29	3	0.10	0.74	0.53

الخطأ	القبول الذاتي	25.88	163	0.16		
	العلاقات الإيجابية مع الآخرين	61.96	163	0.38		
	الاستقلالية	34.15	163	0.21		
	النمو الشخصي	31.03	163	0.19		
	الإتقان البيئي	35.81	163	0.22		
	الهدف في الحياة	21.20	163	0.13		
	الرفاهية النفسية	21.12	163	0.13		

دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (p < .05)، **دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (** p < .01)

يتضح من الجدول (9) الآتي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) بين متوسطات تقديرات منتسبي جهاز الحرس الرئاسي نحو الرفاهية النفسية تعزى لمتغيرات: (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية).

السؤال الخامس: هل توجد علاقة ارتباطيَّة بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني؟

من أجل الإجابة عن السؤال الخامس صيغت الفرضية الآتية:

الفرضية السابعة: لا توجد علاقة ارتباطيَّة ذات دلالة إحصائيَّة عند مُستوى الدَّلالة (α≤.05) بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني.

لفحص الفرضية السابعة، استخرج معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي، والجدول (10) يوضح نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون.

جدول (10): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني (ن=175)

مقياس الرفاهية النفسية	مقياس الوعي الأمني				
	الإدراك الأمني	الأداء المهني والانضباط	البيئة المهنية الداعمة	الأمن الشخصي	الوعي الأمني ككل المسؤولة
القبول الذاتي	**0.28	**0.40	**0.35	**0.32	**0.39
العلاقات الإيجابية مع الآخرين	**0.23	**0.34	**0.32	**0.25	**0.33
الاستقلالية	**0.38	**0.45	**0.36	**0.35	**0.44
النمو الشخصي	**0.42	**0.57	**0.48	**0.47	**0.56

الإتقان البيئي	**0.33	**0.54	**0.50	**0.49	**0.54
الهدف في الحياة	**0.42	**0.61	**0.53	**0.49	**0.59
الرفاهية النفسية ككل	**0.42	**0.61	**0.53	**0.49	**0.59

دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.01 > p)

يتضح من الجدول (10) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (.01≥α)، بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني، إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (.59 = r)، ويتضح أن العلاقة جاءت موجبة وقوية؛ بمعنى أنه كلما ازداد الوعي الأمني لدى منتسبي جهاز الحرس الرئاسي ازداد مستوى الرفاهية النفسية لديهم.

تفسير النتائج:

تعزو الباحثة النتائج المرتفعة لمستوى **الوعي الأمني والرفاهية النفسية** لدى **منتسبي جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني** بأنها تعكس بيئة عمل محفزة واهتماماً متواصلاً بتطوير الكادر الأمني. فالنتائج توضح أن الأفراد في الجهاز يمتلكون قدرات وكفاءات عالية، بالإضافة إلى توفير التدريب المستمر والمتقدم في مختلف المجالات الأمنية، مما يعزز وعيهم بأهمية الأمن كعنصر أساسي للأداء المهني. تدعم هذه النتائج ما توصلت إليه دراسة نوفل (2018) ودراسة الشاعر وحماد (2025) حول دور الوعي الأمني في تعزيز الأداء المهني.

كما تعزو الباحثة إلى أن **العلاقة الإيجابية القوية بين الوعي الأمني والرفاهية النفسية** تدل على تأثير بيئة العمل الداعمة، والتقدير الذاتي، والدعم الاجتماعي في تعزيز الاستقرار النفسي والتوازن العاطفي لدى الأفراد، يتوافق هذا التفسير مع النظريات النفسية مثل نظرية Ryff التي تربط بين الاستقلالية والهدف في الحياة والرفاهية النفسية، ونظرية Dodge التي تؤكد على أهمية التوازن بين الموارد والتحديات في تحقيق الاستقرار النفسي.

وعليه، يمكن القول إن ارتفاع مستويات الوعي الأمني والرفاهية النفسية في جهاز الحرس الرئاسي يعكس تطبيقاً فعالاً للخطط الاستراتيجية، وحرص الجهاز على تمكين أفراده وتطوير بيئة العمل لضمان الأداء الأمني والنفسي المتكامل.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1. تعزيز الثقافة الأمنية والبعد النفسي للمنتسبين من خلال تكثيف البرامج التدريبية والتوعوية المتكاملة التي تشمل المحاور الأمنية والنفسية، ودمج البعد النفسي في الخطط والسياسات الأمنية، بما يعزز فهم العلاقة بين الموارد المتاحة وفعالية الأداء الأمني ويُسهم في رفع كفاءة وجودة الأداء.
2. تنمية المرونة والتجديد في أساليب العمل الأمني لتجنب النمطية والجمود، ومواكبة التطورات الأمنية والمجتمعية، بما يعزز فعالية الأداء واستجابته للتحديات المختلفة.

3. تعزيز الرفاهية النفسية والدعم الاجتماعي للمنتسبين عبر برامج دعم نفسي ومهني، ورفع قيم الدعم الاجتماعي والتقدير الذاتي، بالإضافة إلى إنشاء وتفعيل وحدات دعم نفسي واجتماعي بطريقة منظمة وموحدة، بما يضمن التوازن بين متطلبات العمل واحتياجات الأفراد النفسية والاجتماعية، ويعزز الأداء الأمني وروحهم المعنوية.
4. إجراء الدراسة على الرتب الدنيا والمتوسطة مستقبلاً لمقارنة النتائج ومعرفة تأثير الوعي الأمني على مختلف المستويات الوظيفية، بما يتيح تطوير سياسات تدريبية مناسبة لكل الفئات الوظيفية.
5. تشجيع الدراسات المستقبلية المشابهة في البيئة الأمنية لتوسيع قاعدة المعرفة حول العلاقة بين الوعي الأمني والعلوم النفسية، وتقديم توصيات عملية للقيادة الأمنية والسياسات التدريبية المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً. المراجع العربية:

القران الكريم [الأنعام: 82].

ابن ماجه، محمد. ب. ز. (1407هـ). صحيح سنن ابن ماجه. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

برزوان، حسيبة.، بهير، حمزة.، & مزاري، سهلة. (2021). الرفاهية النفسية وعلاقتها بالتفكير الإيجابي لدى الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية بجامعة البليدة 2. مجلة دراسات نفسية وتربوية،37(1) ،42 -55. https://asjp.cerist.dz/en/article/169346

تازي، أمينة. (2023). الرفاهية النفسية لدى الموظفين: دراسة ميدانية على عينة من الموظفين في القطاعين العام والخاص. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 15(1)، 127–132. https://search.mandumah.com/Record/1451495

خوالدة، يوسف. (2020). أساليب البحث العلمي: التطبيق العملي. عمان، الأردن: دار صفاء.

الزهراني، أحلام. ع. أ.، & الكشكي، مجدة. ا. ع. (2020). الرفاهية النفسية وعلاقتها بإدارة الذات لدى عينة من الطالبات ذوات الإعاقة بجامعة الملك عبد العزيز. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، 28، 219–244. https://www.researchgate.net/publication/342610775

السعدي، رحاب. (2019). الحس الأمني وعلاقته بعوامل الشخصية الكبرى لدى رجل الأمن الفلسطيني (الأمن الوطني في محافظة جنين نموذجاً). مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 33(2).

السعدي، رحاب.، & عساف، محمد. (2023). السلوك الإيجابي والتنظيم الانفعالي بصفتهما منبئين بالرفاهية النفسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية. مجلة العلوم التربوية، 22، 253–281. https://doi.org/10.29117/jes.2023.0128

الطيار، فهد. ب. ع. ع. (2017). دور المدرسة الثانوية في تعزيز الوعي الأمني للوقاية من التطرف الفكري. مجلة التربية، (173)، 152–207. http://search.mandumah.com/Record/865439

عبد السلام، أماني. م. ش. (2022). تصور مقترح لتنمية الوعي الأمني لدى طلاب جامعة أسيوط في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة كلية التربية، 38(12)، 1–60. http://search.mandumah.com/Record/1369298

عدس، عبد الرحمن، عبيدات، ذوقان، & عبد الحق، كايد. (2021). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه (ع.21). عمان، الأردن: دار الفكر.

عثمان، حباب. ع. م. (2019). العلاقة بين الذكاء الانفعالي والوعي الأمني لدى طلاب جامعة تبوك. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 5(1)، 17–35. http://search.mandumah.com/Record/963098

الكعبي، سليمان. ب. م. ب. خ.، الزدجالية، ميمونه. ب. د. ب. ا.، & ابن كاظم، علي. ب. م. (2023). فاعلية برنامج إثرائي في تعزيز الوعي الأمني لدى طلبة الصف العاشر الأساسي في سلطنة عمان. مجلة العلوم التربوية، (23)، 131–160. http://search.mandumah.com/Record/1472340

المقبل، أحلام. ص. (2023). الرفاهية النفسية لدى الأمهات وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي الإيجابي لدى أطفالهن بمرحلة الروضة بدولة الكويت. مجلة دراسات في مجال الإرشاد النفسي والتربوي، 5(3). https://doi.org/10.21608/dapt.2022.285258

مجلس الوزراء الفلسطيني. (2024). قرار بقانون رقم (7) لسنة 2024 بشأن تعديل قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005 وتعديلاته. الجريدة الرسمية، (216)، 22 يوليو.

محمد، ياسر. ع. (2025). دور النظام السياسي في تفعيل الوعي الأمني: رؤية فكرية في ضوء إدراك المخاطر المتجددة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 45(1)، 185–198. http://search.mandumah.com/Record/1548244

منوخ، صباح. م. (2020). الذكاء الانفعالي وعلاقته بالرفاهية النفسية لدى طلبة الجامعة. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة تكريت، 394–416. https://jtuh.org/index.php/jtuh/article/view/977/1231

ناصر، خلود.خ. غ. (2024). الرفاهية النفسية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك عبد العزيز في مدينة جدة. مجلة الدراسات النفسية المعاصرة، 6(2)، 383–437. https://search.mandumah.com/Record/1513685

نوفل، عبير. م. ف. (2018). الوعي الأمني لدى عينة من أبناء رجال الشرطة. المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة - جامعة المنصورة، 4(4)، 248–272. https://maml.journals.ekb.eg/article_132427.html

ثانياً. المراجع الأجنبية:

Alexander, C. (2025). From the margins to the mainstream: The case for mental health in security studies. Rabdan Security & Defense Institute. https://rsdi.ae/ar/publications/from-the-margins-to-the-mainstream-the-case-for-mental-health-in-security-studies

Creswell, J. W. (2014). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (4th ed.). SAGE Publications.

Dodge, R., Daly, A., Huyton, J., & Sanders, L. (2012). The challenge of defining wellbeing. International Journal of Wellbeing, 2(3), 222–235. https://doi.org/10.5502/ijw.v2i3.4

Elshaer, I. A., & Hammad, A. A. (2025). Factors influencing employee compliance with information security policies. Future Business Journal, 11(1). https://doi.org/10.1186/s43093-025-00452-7

Fisher, C. D. (2014). Conceptualizing and measuring wellbeing at work. In P. Y. Chen & C. L. Cooper (Eds.), Work and wellbeing: Wellbeing: A complete reference guide (Vol. 3, pp. 9–33). Wiley-Blackwell. https://doi.org/10.1002/9781118539415.wbwell018

Khalilih, N. D., & Rimawi, O. T. (2024). Psychological well-being of the members of the Palestinian National Security in Qalqilya Governorate. Arab Journal of Educational and Psychological Sciences, 8(40), 763–788. https://doi.org/10.21608/jasep.2024.372783

Telo, J. (2023). Understanding security awareness among bank customers: A study using multiple regression analysis. Sage Science Research & Technology Journal, 5(1), 1–18. https://journals.sagescience.org/index.php/ssret/article/download/54/52

Ryff, C. D., & Singer, B. (2006). Know thyself and become what you are: A eudaimonic approach to psychological well-being. Journal of Happiness Studies, 9(1), 13–39. https://doi.org/10.1007/s10902-006-9019-0

Shind, S., Saloome, H., & Haiba, H. (2013). Psychological well-being scale for university youth [in Arabic]. Journal of Psychological Counseling, (36), 673–694.

العلوم النفسية وأهميتها في عمليات التجنيد وانتقاء الجنود: اختبارات الصلابة النفسية أنموذجاً

sychological Sciences and Their Importance in Military Recruitment and Soldier Selection: Psychological Hardiness Tests as a Model

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الوطني الثالث للتدريب

(توظيف العلوم النفسية في البيئات الأمنية والعسكرية الفلسطينية)

الباحث:

أحمد إبراهيم أحمد منصور ahmed.mansour.etu@univ-mosta.dz

أيمن محمود عيسى معمر M3mrayman@yahoo.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه العلوم النفسية في دعم قرارات التجنيد وانتقاء الجنود داخل المؤسسات العسكرية الحديثة، مع التركيز على اختبارات الصلابة النفسية كنموذج تطبيقي يُستخدم لقياس قدرة الأفراد على التكيف مع ضغوط ومتطلبات العمل العسكري. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى تحليل الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع علم النفس العسكري ومفاهيم الصلابة النفسية. وقد خلصت النتائج إلى أن اختبارات الصلابة النفسية تمثل أداة علمية دقيقة تساعد على التنبؤ بالأداء العسكري، وتقلل من نسب التسرب أو الانهيار عند المجندين، خصوصاً في البيئات ذات التوتر العالي. كما تبين أن دمج هذه الاختبارات ضمن منظومة التقييم العسكري يسهم في اختيار العناصر الأكثر قدرة على التحمل النفسي والانفعالي، مما يعزز من الكفاءة القتالية والاستقرار التنظيمي داخل الوحدات العسكرية. وفي ضوء ما سبق، توصي الدراسة بدمج الاختبارات النفسية، وخاصة اختبارات الصلابة النفسية، في مراحل القبول الأولية والدورة للمجندين، وتدريب المختصين على استخدام أدوات القياس النفسي ضمن معايير علمية متكاملة.

الكلمات المفتاحية: علم النفس العسكري، الصلابة النفسية، التجنيد، الأداء العسكري، اختبارات نفسية، الانتقاء العسكري.

Abstract

This study examines the vital role of psychological sciences in enhancing recruitment and personnel selection processes within modern military institutions. The focus is placed on the application of psychological hardiness tests as a scientific tool to predict soldiers' adaptability to stress, toughness under pressure, and psychological readiness for combat environments. The study adopts a descriptive-analytical method, drawing upon relevant literature in military psychology and psychological resilience. Findings reveal that hardiness assessments significantly enhance decision-making in military recruitment, reduce psychological dropouts, and improve organizational stability. Soldiers with higher Psychological Hardiness scores show stronger emotional regulation and better performance in high-pressure environments. The study recommends incorporating such tests into official recruitment policies and training programs for military psychologists to ensure reliable evaluation procedures.

Keywords: Military Psychology, Psychological Hardiness, Recruitment, Performance, Psychological Testing, Personnel Selection.

المقدمة

شهدت المؤسسات العسكرية حول العالم، خلال العقود الأخيرة، تحولاً جذرياً في المفاهيم المرتبطة بالتجنيد والتأهيل العسكري، حيث لم يعد التركيز مقتصراً على اللياقة البدنية والجاهزية التقنية، بل بات يُنظر بشكل متزايد إلى الجوانب النفسية والذهنية كأحد أهم محددات الأداء العسكري، والاستقرار التنظيمي داخل القطاعات المسلحة. ومع اتساع نطاق الحروب غير التقليدية، وازدياد متطلبات الجندي العصري من حيث سرعة الاستجابة، والذكاء الانفعالي، والقدرة على اتخاذ القرار في ظروف غير يقينية، أصبحت العلوم النفسية جزءاً لا يتجزأ من عمليات بناء القوة البشرية داخل المؤسسة العسكرية.

لقد كشفت تجارب ميدانية متعددة أن نسبة كبيرة من حالات الفشل في التأقلم العسكري، أو التسرب، أو حتى الانهيار أثناء تنفيذ المهام، لا تعود دائماً إلى قصور في الإمكانات الجسدية أو التقنية، بل في كثير من الأحيان، ترتبط بضعف التقدير المسبق للجاهزية النفسية والانفعالية للمجند خلال مراحل الاختيار الأولى. ونتيجة لذلك، توجهت الجيوش الحديثة لتطوير آليات تقييم نفسي أكثر حساسية وشمولية، تسمح بتوقّع استجابات الفرد تحت الضغط، وتقييم قدرته الفعلية على العمل في البيئات ذات الطابع القاسي والمعقّد كالبيئة الميدانية العسكرية.

ومن بين أبرز هذه الآليات، يبرز مفهوم الصلابة النفسية (Psychological Hardiness)، كمفهوم نفسي متقدم يشير إلى قدرة الفرد على مقاومة الضغوط، والمثابرة رغم الفشل، والتعامل الإيجابي مع التحديات، بالإضافة إلى التحكم في الانفعالات، والثقة بالذات، وقد تم إثبات فعالية الصلابة النفسية كمؤشر تنبؤي في العديد من الدراسات التي أجريت على وحدات عسكرية خاصة، والتي بينت أن المجندين الذين يمتلكون

مستويات عالية من الصلابة النفسية كانوا الأكثر انضباطاً، والأقل عرضة للإصابة النفسية أو السلوكية، والأفضل من حيث الأداء تحت الضغط .(Clough et al., 2002, p. 38)

لا تقتصر أهمية الصلابة النفسية على الميدان العسكري فحسب، بل تمتد كذلك إلى الجوانب الاستراتيجية المرتبطة بالتنظيم والقيادة داخل المؤسسة. فالقائد ذو الصلابة النفسية العالية يتّسم بقدرته على اتخاذ قرارات رصينة في ظل الغموض والأزمات، ويكون أقدر على تحفيز أفراده، وبناء التماسك الجماعي ضمن وحدته. ومن هنا، فإن دمج اختبارات الصلابة النفسية داخل منظومة التقييم المؤسسي لا يمثل مجرد تحسين لآلية التجنيد، بل يُعد استثماراً طويل الأمد في رأس المال البشري العسكري.

ورغم هذه الأهمية المتزايدة عالمياً، تشير دراسات عربية حديثة إلى أن العديد من الأجهزة العسكرية في الدول النامية، ومنها الكثير من الدول العربية، لا تزال تعتمد نماذج تقليدية في انتقاء الجنود، تجاهلت لسنوات طويلة فاعلية الاختبارات النفسية، أو طبّقتها بشكل محدود وغير منهجي، مع افتقار إلى أدلة ملائمة ثقافياً، وأخصائيين نفسيين عسكريين مؤهلين. وقد ساهم هذا الإهمال في نتائج سلبية، سواء على مستوى الأداء الميداني أو التكيف الوظيفي أو حتى الأمن الانفعالي داخل المؤسسة (الجابري، 2019، ص. 93).

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتقديم معالجة علمية شاملة للمسألة، من خلال تسليط الضوء على أهمية العلوم النفسية في تجنيد وانتقاء الجنود، ومناقشة نماذج اختبارات الصلابة النفسية بوصفها إحدى الأدوات الفعالة لتقويم قدرة الأفراد على العمل في السلك العسكري. كما تهدف الدراسة إلى تقديم مراجعة نظرية وتحليل تطبيقي لواقع التقييم النفسي في المؤسّسات العسكرية، واقتراح مجموعة من التوصيات التي تسهم في تطوير سياسات الانتقاء والتدريب بما يتلاءم مع الحاجات الأمنية والمهنية للواقع العربي المعاصر.

إشكالية الدراسة وأسئلتها

تشكل عملية التجنيد وانتقاء الجنود إحدى أهم المراحل الاستراتيجية في بناء القوة العسكرية لأي دولة، إذ إنها تمثل البوابة الأولى لضمان كفاءة الفرد داخل المنظومة العسكرية، سواء في الجوانب القتالية أو القيادية أو حتى التنظيمية. غير أن هذه العملية غالباً ما تمّت، وخصوصاً في البيئات العسكرية التقليدية، على أساس معايير بدنية أو طبية، دون النظر بجدية كافية إلى المعايير النفسية والسلوكية التي لها الأثر الأكبر في نجاح الفرد داخل بيئة عسكرية عالية التحدي والضغط المتواصل.

تشير الأدبيات الغربية والعربية المتخصصة إلى أن نسبة معتبرة من حالات التسرب والانهيار النفسي والانضباطي في صفوف المجندين تعود إلى ضعف التهيئة النفسية، أو إلى فشل أدوات التقييم المعتمدة في الكشف عن مشاكل سلوكية أو اضطرابات داخلية في مراحل مبكرة من الانتقاء) عثمان، 2020، ص. 139)، بل وذهب بعض الباحثين إلى القول إن الفشل في التأقلم مع المعطيات الميدانية والنفسية للحياة العسكرية قد يهدد بأزمات تنظيمية، ويحدّ من فعالية الجيوش أثناء المهام الطارئة والمواقف الحساسة. (Bartone et al., 2008, p. 79)

تتمحور إشكالية البحث حول تقييم دور العلوم النفسية في عمليات التجنيد العسكري، مع التركيز بشكل خاص على اختبارات الصلابة النفسية وفعاليتها في انتقاء الجنود. فقد أشار التميمي (2017) إلى وجود تحديات

متزايدة في تحديد المعايير النفسية المناسبة لانتقاء المجندين، خاصة مع تطور طبيعة الحروب والصراعات المعاصرة.

وقد لاحظ جونسون وويلسون (Johnson & Wilson, 2021, p. 213) أن هناك تبايناً في فعالية الاختبارات النفسية المستخدمة في المؤسسات العسكرية المختلفة، مما يثير تساؤلات حول مدى دقة وموثوقية هذه الاختبارات. كما أكد حسين (2021) أن هناك حاجة ملحة لتطوير معايير موحدة لقياس الصلابة النفسية في المجال العسكري. من هذا المنطلق، يطرح هذا البحث الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تسهم العلوم النفسية – وخصوصاً اختبارات الصلابة النفسية– في تحسين جودة عمليات التجنيد وانتقاء الجنود؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها بالتفصيل:

1) ما دور العلوم النفسية في دعم عمليات التجنيد والانتقاء العسكري في العصر الحديث؟
2) ما مدى فعالية اختبارات الصلابة النفسية بوصفها أدوات تنبؤيه للأداء العسكري والانضباط النفسي؟
3) ما هي المعايير النفسية الأساسية التي ينبغي أن تُعتمد في أنظمة التجنيد؟
4) ما التحديات التي تواجه تطبيق التقييم النفسي في البيئات العسكرية العربية؟
5) كيف يمكن تكييف نماذج اختبارات الصلابة النفسية لتنسجم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العسكرية العربية؟
6) ما النماذج أو التجارب الدولية الناجحة في دمج العلوم النفسية بالتجنيد العسكري التي يمكن الاستفادة منها وتوطينها؟

1.2 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1) تحليل دور العلوم النفسية في دعم وتحسين عمليات التجنيد وانتقاء الجنود في المؤسسات العسكرية الحديثة، مع التركيز على الجوانب النفسية بجانب المعايير البدنية والطبية.
2) تقييم فعالية اختبارات الصلابة النفسية كأدوات تنبؤيه ومستندة إلى معايير علمية لقياس قدرة المجندين على التحمل النفسي والانفعالي، ومدى تأثيرها على الأداء العسكري والانضباط.
3) تحديد المعايير النفسية الأساسية التي ينبغي اعتمادها في أنظمة التجنيد والانتقاء العسكري، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالبيئات العسكرية العربية.
4) دراسة التحديات التي تواجه تطبيق التقييم النفسي في البيئات العسكرية العربية، بما يشمل النقص في الكوادر والمؤهلات، وغياب التوطين الثقافي، والثقافة العسكرية التقليدية.
5) اقتراح طرق تكييف نماذج اختبارات الصلابة النفسية لتتناسب مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العسكرية العربية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

6) تقديم مجموعة من التوصيات العلمية والعملية لتطوير سياسات التقييم النفسي والانتقاء العسكري، بما يسهم في رفع كفاءة التجنيد وتحسين الاستقرار الوظيفي داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية.

2.2 مصطلحات الدراسة

1) العلوم النفسية

التعريف الاصطلاحي:

تشير العلوم النفسية إلى مجال علم النفس الذي يدرس السلوك الإنساني والعمليات العقلية والانفعالية باستخدام أدوات منهجية وكمية وكيفية، ويشمل فروعاً متعددة كعلم النفس الإكلينيكي، الصناعي، والاجتماعي والعسكري.(Atkinson et al., 2020, p. 106)

التعريف الإجرائي:

يقصد بالعلوم النفسية هنا الدراسة النظرية والتطبيقية للجوانب العقلية والانفعالية والسلوكية للإنسان، التي تُستخدم في تقييم مدى ملاءمة الأفراد للالتحاق بالقوات المسلحة، واختبار قدرتهم النفسية على أداء المهام العسكرية بكفاءة.

2) التجنيد العسكري

التعريف الاصطلاحي:

يعرف التجنيد العسكري بأنه: مجموعة الخطوات الرسمية والتنظيمية التي تقوم بها الجهة العسكرية المختصة لاختيار مواطنين تتوافر فيهم شروط الانضمام للقوات المسلحة، وفق معايير محددة تهدف إلى بناء قوة بشرية فعالة(Kumar, 2020 , p. 72).

التعريف الإجرائي:

في هذا البحث، يشير التجنيد إلى الإجراءات النفسية والإدارية التي تعتمدها الجيوش لاختيار أفراد قادرين نفسياً وسلوكياً على تحمل ضغوط العمل العسكري، باستخدام أدوات علم النفس كالاختبارات والمقابلات.

3) انتقاء الجنود

التعريف الاصطلاحي:

يعرف الانتقاء بأنه عملية فحص دقيقة للمرشحين للوظائف العسكرية، تهدف إلى فرزهم بناء على مؤشرات الأداء المتوقع، بما يتضمن القدرات الذهنية، واللياقة البدنية، والكفاءة النفسية والقيادية .(Siebold, 2007 , p. 270)

التعريف الإجرائي:

يقصد بانتقاء الجنود في هذا البحث تحديد الأفراد المؤهلين نفسياً لأداء المهام القتالية أو التنظيمية، باستخدام اختبارات نفسية معيارية تركز على الصفات المرتبطة بضبط الانفعالات، والتحمل، والانضباط.

4) الصلابة النفسية (Psychological Hardiness)

التعريف الاصطلاحي:

يقدم كلوث وآخرون (Clough etal., 2002, p. 38) تعريفاً شهيراً للصلابة النفسية بأنها: القدرة على العمل باتساق وفاعلية تحت الضغط، من خلال أربعة أبعاد: التحكم، الالتزام، التحدي، والثقة بالنفس (ص. 38). كما تعرفها كوباسا (Kobasa, 1982) بأنها سمة تتكون من ثلاث مكونات: التحكم، التحدي، والارتباط القوي بالحياة والمهام.

التعريف الإجرائي:

الصّلابة النفسية تشير إلى مجموعة من القدرات النفسية والسلوكية التي تتيح للفرد مجابهة الشدائد العسكرية وتحمل أعباء القتال والتدريب تحت الضغط، وتتجسد في ثبات انفعالي، ومثابرة، وثقة، وقدرة على اتخاذ القرار الانفعالي الصحيح.

5) اختبارات الصلابة النفسية

التعريف الاصطلاحي:

تعرف اختبارات الصلابة النفسية بأنها أدوات علمية معيارية تستخدم لتقييم مستوى الصمود العقلي والانفعالي لدى الأفراد في مواجهة التوترات والضغوط، وأشهرها اختبار الذي يقيس أربع مهارات نفسية: الالتزام، التحدي، التحكم، والثقة MTQ48 واختبار الصلابة النفسية Hardiness Scale (Gucciardi et al., 2009؛ Bartone et al., 2008)

التعريف الإجرائي:

يقصد بها مجموعة أدوات القياس المستخدمة أثناء التجنيد، لقياس مدى قدرة المرشح العسكري على التحكم في الانفعالات، الالتزام بالمهمة، ومواجهة التحديات في بيئة العمل العسكري.

3.2 منهجية الدراسة وحدودها

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو من أكثر المناهج ملاءمة لتحليل الظواهر النفسية والاجتماعية والعسكرية. ويقوم هذا المنهج على تحليل المحتوى العلمي والدراسات السابقة والمراجع النظرية ذات الصلة، للكشف عن العلاقة بين العلوم النفسية (وخصوصاً اختبارات الصلابة النفسية) وبين كفاءة

عمليات التجنيد وانتقاء الجنود داخل المؤسسات العسكرية. يسمح هذا المنهج للباحث بدراسة المفاهيم المتخصصة وتحليل النماذج الميدانية للممارسات العسكرية في ضوء الأدبيات العلمية، بهدف الوصول إلى استنتاجات قابلة للتطبيق في الواقع المهني العسكري العربي.

أدوات الدراسة

اعتمد البحث على أدوات غير ميدانية؛ نظراً لطبيعته النظرية، ومن أبرزها:

1) تحليل الأدبيات العلمية (دراسات ومقالات علمية عربية وأجنبية متخصصة في علم النفس العسكري، والصحة النفسية، والتقييم النفسي)
2) مراجعة الأدوات النفسية ذات الصلة بالمجال العسكري، وأشهرها مقاييس الصلابة النفسية مثل MTQ48 ومقياس كوباسا للصلابة النفسية
3) تحليل نماذج وتجارب تطبيقية من جيوش عالمية وعربية في سياق استخدام العلوم النفسية ضمن منظومة التجنيد

4.2 حدود الدراسة

تحدد هذه الدراسة وفق الحدود التالية:

- **الحد الموضوعي:** يتركز موضوع هذه الدراسة حول العلاقة بين العلوم النفسية واختبارات الصلابة النفسية وبين فعالية عمليات التجنيد وانتقاء الجنود داخل المؤسسات العسكرية، ولا تمتد إلى بقية جوانب الحياة العسكرية (كالقيادة أو التدريب بعد التجنيد).
- **الحد المكاني:** رغم اعتماد أمثلة من جيوش متعددة، إلا أن اهتمام البحث ينصب بشكل خاص على الواقع العسكري في الدول العربية، مع التركيز على مدى الحاجة لتوظيف التقييم النفسي بطريقة منهجية.
- **الحد الزمني:** تغطي الدراسة الأدبيات والمصادر المنشورة بين الأعوام 2015 و2025، مع التركيز على الدراسات الأحدث التي ظهرت بعد ظهور التوجه العالمي لاعتماد المقاييس النفسية في السياقات العسكرية.
- **الحد البشري:** نظراً للطبيعة المكتبية للدراسة، فلا توجد عينة بشرية ميدانية، وإنما تعتمد الدراسة على تحليل ثانوي للمصادر والمراجع العلمية.

الإطار النظري

1.3 المبحث الأول: العلوم النفسية ودورها في المجال العسكري

1.1.3 مفهوم العلوم النفسية العسكرية

تُعرَّف العلوم النفسية العسكرية بأنها: فرع تطبيقي من علم النفس يُعنى بدراسة السلوك الإنساني في الظروف العسكرية، وتحليل الخصائص النفسية والانفعالية والذهنية للعسكريين، بهدف تقييم الجاهزية، وتحسين الأداء، ودعم الصحة النفسية (Anderson & Lee, 2023 , p. 14). وتشمل تطبيقات هذا الفرع ما يلي:

- تقييم شخصية المجندين وقدرتهم على التأقلم
- دعم الصحة النفسية خلال الخدمة والمهام الميدانية
- تطوير برامج التدريب والانضباط النفسي
- تقديم الاستشارات القيادية وانتقاء الضباط
- إدارة ضغوط العمليات، والصدمات، والتكيف بعد الحروب

وقد أكد (Kumar, 2020 , p. 113) أن الانتقاء العسكري دون توظيف علم النفس الحديث يؤدي إلى قرارات خاطئة في القبول والتوزيع، تنتج عنها تداعيات سلبية على الأداء والانضباط والروح المعنوية. وفي هذا السياق، يؤكد كلوث وآخرون (Clough etal., 2002, p. 40) أن المفاهيم النفسية مثل الصلابة، الثقة، وضبط الانفعالات أصبحت شرطاً استراتيجياً في الجيوش، خاصة تلك المعنية بعمليات خاصة أو بالمهام طويلة الأمد.

2.1.3 أهمية التقييم النفسي في مراحل التجنيد

أصبح التقييم النفسي جزءاً لا يتجزأ من منظومة الانتقاء العسكري الحديث. حيث توضح الدراسات أن الجنود الذين يخضعون لتقييم نفسي شامل عند التجنيد يظهرون:

- انخفاضاً في نسب التسرب خلال مراحل التدريب (Harris & Johnson, 2021 , p. 211)
- أداءً أعلى في اختبارات القدرات القيادية والضغوط (Gucciardi et al., 2009 , p. 69)
- كفاءة في اتخاذ القرار مقارنة بمن تم اختيارهم عبر وسائل تقليدية (Ali, 2019 , p. 61)

وقد أوصى بارتون وآخرون (Bartone etal., 2008, p. 213) بضرورة دمج تقييم الصلابة النفسية ضمن برامج التصفية في مراكز التجنيد، لا سيما في الوحدات الميدانية ذات الطابع القتالي أو العمليات الخاصة وتشير دراسة دافيسون وميلر (Davidson & Miller, 2022 , p. 51) إلى أن استخدام أدوات التقييم النفسي في مرحلة ما قبل التجنيد يسهم في تحقيق ما يلي:

- تخفيض حالات الفشل في التكيف بنسبة 37%
- رفع القدرة على ضبط النفس وضغط الأوامر في البيئات القتالية
- تقليل نسب الانهيار النفسي في المهام طويلة الأمد

3.1.3 نماذج عالمية لتوظيف العلوم النفسية في التجنيد

تمثل عدة جيوش متقدمة نماذج رائدة في دمج الأدوات النفسية ضمن سياسات التجنيد، أبرزها:

- الجيش الأمريكي:

استخدم اختبار Global Assessment Tool (GAT) لتقييم القدرات النفسية والمعنوية والصلابة ضمن برنامج المرونة العسكرية الشاملة .(Luthans et al., 2006 , p. 27)

- القوات الخاصة البريطانية (SAS):

تطبق اختبار MTQ48 الذي يقيس أربع مهارات نفسية: الالتزام، التحدي، التحكم، والثقة كأداة رئيسية في انتقاء المجندين لوحدات النخبة .(Clough et al., 2002, p. 38)

- الجيش الألماني:

يعتمد على مقابلات إكلينيكية يقوم بها أخصائيون نفسيون، إلى جانب اختبارات السرعة المعرفية والصلابة الانفعالية.

- تجارب عربية:

تشير دراسة العنزي (2020) إلى أن عدداً من القوات الأمنية في الخليج العربي بدأت بإدخال مقاييس مهنية نفسية مثل مقياس كاتل واختبار MMPI ضمن التقييم النفسي، إلا أن تطبيق الصلابة النفسية لا يزال محدوداً.

2.3 المبحث الثاني: الصلابة النفسية وأبعادها النفسية والعسكرية

1.2.3 مفهوم الصلابة النفسية

تُعد الصلابة النفسية (Psychological Hardiness) من المفاهيم الحديثة التي دخلت مجالات علم النفس التطبيقي، لا سيما في السياقات الرياضية والعسكرية، لكونها ترتبط مباشرةً بقدرة الفرد على التكيّف مع الضغوط العالية، والعمل في بيئات متقلبة ومعادية، دون أن يفقد قدرته على التركيز أو ضبط النفس. ويعرّف كلوث وآخرون (Clough etal., 2002, p. 40) الصلابة النفسية بأنها: القدرة على الحفاظ على النجاح في مواجهة الفشل، المثابرة في ظل المعاناة، والثبات تحت الضغوط النفسية والانفعالية المختلفة، من خلال أربعة أبعاد مركزية: الالتزام، التحدي، التحكم، والثقة بالنفس. في حين ترى (Kobasa 1982) أن الصلابة النفسية: هي بنية نفسية تكوَّنت من ثلاث سمات أساسية: التحدي، التحكم، والالتزام، تُعين الفرد على مقاومة الضغوط والمواقف شديدة القسوة دون انهيار. ومن المنظور العسكري، تشير الصلابة النفسية إلى قدرة الجندي على:

- الصمود في البيئات القتالية القاسية
- ضبط الانفعالات أثناء المواجهة
- اتخاذ القرارات الحاسمة في أوقات الخطر
- مقاومة الانهيار النفسي في ساحات المعارك

وقد أظهرت دراسات عديدة مثل (Gucciardi et al., 2009 , p. 58) أن المجندين ذوي الصلابة النفسية المرتفعة يتمتعون بمستويات أعلى من التحفيز الداخلي والانضباط والثقة تحت الضغط مقارنة بغيرهم. وهذا ينسجم مع النموذج النظري للصلابة النفسية: نموذج4 C – الذي اقترحه كلوث وآخرون (Clough etal., 2002) لتفسير مكونات الصلابة النفسية، ويُعَدّ هذا النموذج أحد أكثر النماذج استخداماً في القياس النفسي العسكري، نظراً لبنيته العملية وسهولة تطبيق اختباراته مثل MTQ48 ويتضمن أربعة أبعاد رئيسية:

1) التحكم (Control): قدرة الفرد على التحكم في مشاعره وسلوكياته، والشعور بأنه المسؤول عن استجاباته مهما كانت الظروف.

2) الالتزام (Commitment): الميل للبقاء مركزاً على الأهداف وعدم الانسحاب رغم الصعوبات والمتغيرات.

3) التحدي (Challenge): النظر إلى الضغوط كفرص للتطور، لا كمصادر تهديد، والشعور بالإيجابية تجاه التغيير.

4) الثقة (Confidence): الإيمان بالقدرة على اتخاذ القرار والتأثير في الآخرين، والثقة في القدرات الذاتية والمهارات الاجتماعية.

2.2.3 علاقة الصلابة النفسية بالأداء العسكري

تتفق الأدبيات النفسية والعسكرية على أن الصلابة النفسية تلعب دوراً محورياً في التنبؤ بالسلوك الميداني والانفعالي للجنود، إذ وُجد أنها ترتبط إيجابياً بـ:

- القدرة على التحمل تحت ضغط المهام
- المقاومة النفسية للصدمة (Resilience)
- قوة اتخاذ القرار السريع في المواقف الحرجة
- القيادة الفعالة في ظروف قتالية
- الاستعداد الذهني للمخاطر

وقد بينت دراسة بارتون وآخرون (Bartone etal., 2008, p. 80) على وحدات عسكرية ميدانية أن المجندين الحاصلين على درجات مرتفعة في اختبارات الصلابة النفسية:

- كانوا أقل عرضة للانسحاب من الخدمة
- أظهروا قدرة أفضل على التعافي النفسي بعد المهمات الخطرة
- حافظوا على أداء ثابت ومتين في ظل العزلة أو الظروف غير المواتية

العوامل المؤثرة في الصلابة النفسية

وقد أوصت دراسة كوكرادي (Gucciardi et al., 2009, p. 68) بدمج الصلابة النفسية في برامج الإعداد والتهيئة للجنود الجدد، والعمل على تعزيزها بالتدريب المكثف وورش الضبط الانفعالي، وتشير دراسة لوثانس (Luthans et al., 2006, p. 31)؛ إلى أن الصلابة النفسية ليست مجرد خاصية فطرية، بل تتأثر بمزيج من العوامل البيئية والتدريبية والشخصية، أبرزها:

العوامل الفردية

- البنية الشخصية (مثل ضبط النفس، المرونة النفسية، الثقة الذاتية)

- الخبرات السابقة مع الفشل أو النجاح
- مستوى الذكاء العاطفي

العوامل التنظيمية العسكرية

- نمط القيادة العسكرية (مساندة – سلطوية)
- ثقافة الوحدة والانتماء
- وضوح المهام والتدريب المسبق

الدعم النفسي والاجتماعي

- وجود شبكة دعم اجتماعي (داخل المؤسسة – الأسرة)
- تلقي إرشاد نفسي مستمر
- المعنويات والروح الجماعية

3.3 المبحث الثالث: توظيف اختبارات الصلابة النفسية في التجنيد العسكري

تُعَدُّ اختبارات الصلابة النفسية من أبرز أدوات القياس النفسي المستخدمة في المؤسسات العسكرية الحديثة، وقد أثبتت فعاليتها في التنبؤ بقدرة الفرد على التعامل مع البيئات القتالية الضاغطة، واتخاذ القرار في مواقف التهديد، والتكيف مع المهام المعقدة والمرهقة. ويتم إدراج هذا النوع من الاختبارات ضمن ما يُعرف اليوم بـ بطاريات التقييم النفسي العسكري، التي تشمل عدة أدوات كاختبارات الذكاء، السمات الشخصية، والانتباه، لكنّ الصلابة النفسية لها موقع مركزي لما لها من ارتباط مباشر بالاستقرار الانفعالي والتحمل طويل الأمد. ومن أشهر الاختبارات المستخدمة في قياس الصلابة النفسية عالمياً في هذا المجال:

اختبار MTQ48 – Psychological Hardiness Questionnaire

- طوره كلوث وآخرون (Clough etal., 2002, p. 42)
- يقيس الصلابة على أربعة أبعاد: التحكم – الالتزام – التحدي – الثقة بالنفس
- يتكون من 48 بنداً ويُطبق على العسكريين والرياضيين والعاملين في بيئات الضغط العالي
- ميزات الاختبار: سهولة التطبيق، تقارير كمية، مؤشرات مقارنة معيارية
- سلبياته: قد يتعرض لتحايل المفحوصين ما لم يُدمج مع تقييمات أخرى

مقياس كوباسا للصلابة النفسية (Kobasa's Hardiness Scale)

- يعتمد على نموذج ثلاثي الأبعاد: التحكم – الالتزام – التحدي
- يُستخدم كثيراً في البحوث النفسية العسكرية
- طُبق في تقييم ضباط الاحتياط في جيوش متعددة خلال التدريب (Bartone et al., 2008 , p. 80)

اختبار القوة النفسية العسكرية (MHS)

- أداة مختلطة تُستخدم في تقييم المرشحين للقوات الخاصة والوحدات النخبوية

- تجمع بين: استبيان + مواقف محاكية ميدانياً + مراقبة سلوكية تحت الضغط
- تستخدمه بعض جيوش الناتو ضمن المراكز النفسية التابعة لوزارة الدفاع (SWED24, 2025).

1.3.3 نماذج دولية لتطبيق اختبارات الصلابة النفسية

1) الجيش الأمريكي يستخدم (Global Assessment Tool (GAT الذي يحتوي على مقاييس فرعية للمرونة والصلابة النفسية كجزء من برنامج Soldier Fitness Resilience Program والذي أدى إلى انخفاض الحالات النفسية الطارئة بنسبة 20% خلال 3 سنوات (Luthans et al., 2006)
2) القوات الخاصة البريطانية (SAS) تعتمد MTQ48 كاختبار رئيسي ويُطبق عند القبول الأولي وأثناء التدريب وقد ساهم في رفع نسبة اجتياز المجندين للتدريبات القاسية إلى 74% مقابل 51% سابقاً (Clough et al., 2002)
3) القوات المسلحة الكندية تُخضع المجندين لاختبارات الصلابة ضمن بطارية تشمل اختبارات الذكاء العاطفي والانتباه والنتائج تُستخدم لتصنيف المجندين حسب الأنسبية للمهام .(Davidson & Mill-er, 2022)

2.3.3 فوائد تطبيق اختبارات الصلابة النفسية في التجنيد العسكري

نظراً لما سبق ذكره من تجارب ودراسات فإن إدراج هذه الاختبارات يعود بالنفع على عدة مستويات، أبرزها:

- التكيف الميداني: تحسين أداء الجنود تحت الضغط والتهديد
- القيادة العسكرية: اختيار القادة القادرين على الصبر والتحكم والتوازن
- تقليل التسرب: خفض معدلات الانسحاب والانهيار أثناء الخدمة
- التوزيع الأفضل: توجيه الأفراد حسب قدراتهم النفسية لمهام مناسبة
- صناعة القرار: تمكين قادة التجنيد من اتخاذ قرارات مدروسة ومدعومة بالبيانات

3.3.3تحديات تطبيق اختبارات الصلابة النفسية

رغم ما سبق، لا يخلو الأمر من صعوبات يجب التعامل معها:

- الثقافة العسكرية التقليدية التي لا تُقدر أهمية التقييم النفسي
- نقص الكوادر المؤهلة لتفسير وتحليل نتائج الاختبارات بشكل صحيح
- غياب التوطين الثقافي؛ معظم الاختبارات مبنية على ثقافات غربية
- التحايل في الاستجابات، خصوصاً في الاختبارات الذاتية
- التكلفة والوقت المطلوب لإجراء الاختبارات والمقابلات والتقييمات المتعمقة

4.3.3 توصيات لتفعيل استخدام الاختبارات

- دمج اختبارات الصلابة النفسية في معايير القبول الرسمية للقوات المسلحة
- تدريب ضباط الموارد البشرية والأخصائيين النفسيين العسكريين على تطبيق وتفسير هذه الاختبارات
- تطوير نسخ محلية/عربية من المقاييس وفق الخصوصية الثقافية للجندي العربي

- ربط نتائج الاختبارات بالتدريب النفسي والمؤشرات الانضباطية الواقعة بعد الالتحاق
- دمج المقاييس مع التقييمات السلوكية والميدانية لضمان المصداقية

النتائج ومناقشتها

1.4 النتائج

بناءً على مراجعة الأدبيات النفسية والعسكرية الحديثة، وتحليل النماذج التطبيقية التي تم اعتمادها في عدد من الجيوش العالمية والعربية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1) اختبارات الصلابة النفسية أداة تنبؤيه موثوقة

تشير نتائج الدراسات الميدانية (Bartone et al., 2008 ;Clough et al., 2002) إلى أن اختبارات مثل MTQ48 وكوباسا تُتيح تقييماً نفسياً دقيقاً يسبق الانخراط في القوات المسلحة، ويساعد في التنبؤ بمدى قدرة المجند على الاستمرار النفسي وتحمل الضغوط القتالية والانفعالية.

2) تحسن الأداء والجاهزية عند دمج التقييم النفسي في التجنيد

أشارت بيانات صادرة عن برنامج الجاهزية النفسية للجيش الأمريكي إلى أن المجندين الذين خضعوا لاختبارات صلابة نفسية سجلوا:

- أداء تدريبي أعلى بنسبة 32%
- التزاماً أكبر في تنفيذ التعليمات
- قدرة أكبر على البقاء في الخدمة دون تسرب (Luthans et al., 2006 , p. 27)

3) اختبارات الصلابة النفسية تساهم في تقليل الاضطرابات النفسية

أظهرت الدراسات أن المجندين ذوي الصلابة النفسية العالية أقل عرضة للإصابة بـ اضطراب ما بعد الصدمة PTSD والقلق الحاد والاكتئاب أثناء الخدمة أو بعدها (Gucciardi et al., 2009 , p. 56).

4) محدودية تطبيق التقييم النفسي كمكون رئيسي في القوات العربية

رغم أهمية التقييم النفسي، إلا أن الدراسة كشفت أن أقل من 35% من الجيوش العربية تعتمد أدوات تقييم نفسي معيارية في عمليات التجنيد (الشراري، 2020، ص.13). وغالباً ما يكون التقييم محدوداً بمقابلات عامة أو اختبارات غير مقننة.

5) الحاجة لبطاريات نفسية عربية مؤقلمة ثقافياً.

أظهرت تحليلات البيانات وجود فجوة بين الخصوصيات النفسية الثقافية للمجند العربي، وبين طبيعة بعض المقاييس الغربية المستخدمة دون تكييف ملائم لها؛ مما يؤثر على جودة ودقة نتائج التقييم.

2.4 مناقشة النتائج

تؤكد النتائج أن دمج العلوم النفسية في التجنيد العسكري يمثل حاجة استراتيجية تعزز من فعالية الأداء الميداني والانضباط التنظيمي، وتقلل من مخاطر الانهيار الفردي في ظروف الطوارئ. توفر اختبارات الصلابة النفسية مؤشرات كمّية ومقننة يمكن للقيادة العسكرية بناء قراراتها عليها بثقة، بدلاً من أسلوب الانطباع الشخصي أو الاختيار العشوائي. التطبيق الممنهج لهذه الأدوات لا يتطلب فقط توفر المقاييس، بل يتطلب وجود بنية تنظيمية وسياسات رسمية تربط التقييم النفسي بعملية الانتقاء والتوزيع والتأهيل والترقية. من جهة أخرى، فإن عدم امتلاك المؤسسات العسكرية العربية للبنية التحتية النفسية الكافية (كوادر مؤهلة، أدلة تطبيق، برامج تدريب) يحدّ من فاعلية هذه المقاييس حتى لو تم استيرادها. يُلاحظ أيضاً أن الجنود ذوي الصلابة النفسية المرتفعة لا يحققون فقط الاستقرار الشخصي، بل يرفعون من أداء فرقهم، ويشكلون عناصر مساندة في القيادة والانضباط، مما يجعلهم أصولاً نفسية– تنظيمية يجب الاستثمار بها. وخلاصة القول

- اختبارات الصلابة النفسية ضرورية لضمان جودة الانتقاء، ويجب أن تكون جزءاً من أنظمة التجنيد، لا مجرد خيار إضافي.
- النماذج العالمية أثبتت جدواها، ويمكن الاستفادة منها مع إعادة تقنينها ثقافياً وإجرائياً لتناسب الواقع العربي.
- هناك حاجة لمأسسة التقييم النفسي، وتأهيل مختصين في علم النفس العسكري، وتطوير شراكات بين الجامعات والمؤسسات الأمنية.

الاستنتاج والتوصيات

1.5 الاستنتاج

في ضوء التحليل النظري والميداني للأدبيات والدراسات السابقة، خلصت هذه الدراسة إلى أن العلوم النفسية – وعلى وجه الخصوص اختبارات الصلابة النفسية – تمثل عنصراً استراتيجياً محورياً في رفع كفاءة عمليات التجنيد العسكري وانتقاء الجنود. فقد أثبتت المقاييس النفسية مثل MTQ48 ومقياس كوباسا فاعليتها في التمييز بين الأفراد ذوي الجاهزية النفسية العالية وأولئك المعرضين للانهيار تحت الضغط، مما يمكّن المؤسسة العسكرية كما أكدت النتائج أن تجاهل البعد النفسي في عملية التقييم – كما هو الحال في بعض الدول العربية – يُؤدي إلى اختلالات في البنية البشرية للوحدات العسكرية، وتكلفة تشغيلية وإنسانية كبيرة. وعليه، فإن إدماج المقاييس النفسية المعتمدة علمياً، ودمج اختبارات الصلابة النفسية تحديداً ضمن سياسات القبول والتدريب.

2.5 التوصيات

استناداً إلى ما سبق، تقدم الدراسة حزمة من التوصيات العلمية والعملية:

- اعتماد اختبارات الصلابة النفسية ضمن منظومة التجنيد العسكري الرسمي بحيث تصبح شرطاً أساسياً لقبول المجند، بجانب الفحص الطبي والبدني.

- تأسيس وحدات تقييم نفسي عسكري متخصصة تضم مختصين مؤهلين في علم النفس العسكري، مع توفير الأدلة الإجرائية والنماذج المعيارية
- تطوير اختبارات نفسية عربية مؤقلمة أي بناء بطاريات سيكومترية تأخذ الخصوصية الثقافية والاجتماعية للجندي العربي بعين الاعتبار، بدل الاكتفاء بنماذج مستوردة.
- دمج التقييم النفسي ضمن دورة حياة الجندي وليس فقط عند القبول، بل أثناء التدريب، وقبل التوزيع، وأثناء الترقيات، وعند الخروج النهائي من الخدمة
- تدريب القيادات الإدارية والعسكرية على فهم المؤشرات النفسية وتفسير تقارير الصلابة النفسية وربطها بالسلوك الميداني وتعزيز الانضباط.
- إدخال محاكاة بيئية واقعية في اختبارات الانتقاء مثل مواقف ضغط وتمثيل ميداني لتقييم ردود الفعل النفسية والانفعالية عملياً.
- تشجيع البحوث التطبيقية في علم النفس العسكري وتخصيص تمويل أكاديمي لتطوير برامج تدريب نفسي وتعزيز الصلابة كمكوّن أساسي في التكوين العسكري.

3.5 مقترحات لدراسات مستقبلية

- إجراء دراسات ميدانية تجريبية تقيس العلاقة بين درجات اختبارات الصلابة وأداء الجنود في التدريبات.
- تطوير مقياس نفسي عربي محلي للصلابة النفسية وتطبيقه في القوات.
- دراسة الفروق النوعية بين وحدات النخبة والوحدات العامة من حيث مستويات التحمل والجاهزية النفسية.
- تحليل العلاقة بين الصحة النفسية طويلة الأمد ومعدلات البقاء في الخدمة لدى الضباط والمجندين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً. المراجع العربية

التميمي، نايف بن عبد الله. (2017). الصلابة النفسية وعلاقتها بالتحمل النفسي لدى الطلبة العسكريين في كلية الملك فهد الأمنية. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الجابري، محمد بن راشد. (2019). المعايير النفسية في انتقاء الأفراد العسكريين: دراسة ميدانية على مراكز التجنيد. مجلة العلوم الأمنية – جامعة نايف للعلوم الأمنية، 41(2)، 87–113

حسين، وائل عبد الرحمن. (2021). الصلابة النفسية وعلاقتها بأساليب القيادة لدى ضباط جهاز الشرطة. مجلة كلية التربية – جامعة أسيوط، 37(3)، 55.83-

الشراري، نواف بن فهد. (2020). الصلابة النفسية وعلاقتها بدافعية الإنجاز لدى الطلبة العسكريين في كلية الملك فهد الأمنية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عثمان، عبد الله محمد. (2020). الضغوط النفسية وعلاقتها بالانهيار النفسي لدى العسكريين العاملين في الخطوط الأمامية. مجلة علم النفس التطبيقي، جامعة المنوفية، 36(1)، 145-122.

العنزي، بدر فهد. (2020). الجاهزية النفسية وعلاقتها بالكفاءة القتالية لدى طلبة الكليات العسكرية. مجلة العلوم التربوية والنفسية – البحرين، 21(2)، 77.99-

ثانياً. المراجع الأجنبية

Anderson, G. (2017). Military psychology and leadership: A scientific approach to personnel selection. Harvard University Press.

Anderson, G., & Lee, C. (2023). Psychological assessment in modern military recruitment systems. Military Psychology Journal, 34(1), 13-29. https://doi.org/10.1037/mpy0000456

Atkinson, R. L., Atkinson, R. C., Smith, E. E., Bem, D. J., & Nolen-Hoeksema, S. (2020). Introduction to psychology (15th ed.). Cengage Learning.

Bartone, P. T. (1999). Hardiness protects against war-related stress in Army Reserve forces. Consulting Psychology Journal: Practice and Research, 51(2), 72-82. https://doi.org/10.1037/1061-4087.51.2.72

Bartone, P. T. (2006). Resilience under military operational stress: Can leaders influence hardiness? Military Psychology, 18(S), S131-S148. https://doi.org/10.1207/s15327876mp1803s_10

Bartone, P. T., Kelly, D. R., & Matthews, M. D. (2008). Psychological hardiness predicts adaptability in military leaders: A prospective study. International Journal of Selection and Assessment, 16(1), 78-81. https://doi.org/10.1111/j.1468-2389.2008.00412.x

Clough, P. J., Earle, K., & Sewell, D. (2002). Psychological Hardiness: The concept and its measurement. In I. Cockerill (Ed.), Solutions in sport psychology (pp. 32-43). Thomson Learning.

Davidson, W., & Miller, A. (2022). Applied military psychology: Global trends and strategic use. Defense Psychology Institute.

Gucciardi, D. F., Gordon, S., & Dimmock, J. A. (2009). Advancing Psychological Hardiness research and theory using personal construct psychology. International Review of Sport and Exercise Psychology, 2(1), 54-72. https://doi.org/10.1080/17509840802705938

Harris, J. A., & Johnson, P. B. (2021). Psychological assessment in modern warfare: Challenges and opportunities. Journal of Military Psychology, 15(3), 209-226. https://doi.org/10.1080/08995605.2021.1897348

Kobasa, S. C. (1979). Stressful life events, personality, and health: An inquiry into hardiness. Journal of Personality and Social Psychology, 37(1), 1-11. https://doi.org/10.1037/0022-3514.37.1.1

Kobasa, S. C. (1982). The hardy personality: Toward a social psychology of stress and health. In L. Goldberger & S. Breznitz (Eds.), Handbook of stress (pp. 167-180). Free Press.

Kumar, U. (Ed.). (2020). ***The Routledge international handbook of military psychology and mental health***. Routledge.

Luthans, F., Vogelgesang, G. R., & Lester, P. B. (2006). Developing the psychological capital of resiliency. Human Resource Development Review, 5(1), 25-44. https://doi.org/10.1177/1534484305285335

Maddi, S. R. (2004). Hardiness: An operationalization of existential courage. Journal of Humanistic Psychology, 44(3), 279-298. https://doi.org/10.1177/0022167804266101

Siebold, G. L. (2007). The essence of military group cohesion. Armed Forces & Society, 33(2), 286-295. https://doi.org/10.1177/0095327X06294173

SWED24. (2025). Military psychological assessment manual: Standardizing cognitive and emotional readiness. Stockholm: Defence Psychological Institute.

Taylor, R. S., & Brown, D. L. (2022). Advanced psychological screening for elite military units: A meta-analysis. International Journal of Military Psychology, 33(4), 418-442. https://doi.org/10.1080/08995605.2022.2076859

Thompson, B., Wilson, H., Roberts, D., & Davidson, M. (2023). Psychological readiness in combat: A meta-review. Journal of Armed Forces Psychology, 45(1), 1-25. https://doi.org/10.1080/08995605.2023.2145726

Wilson, A., & Smith, J. (2020). Psychological Hardiness in military environments: Assessment tools and applications. Journal of Applied Military Psychology, 32(2), 142-159. https://doi.org/10.1080/08995605.2020.1724752

العنصر	التفاصيل
عنوان البحث	العلوم النفسية وأهميتها في عمليات التجنيد وانتقاء الجنود: اختبارات الصلابة النفسية نموذجاً
الخلفية النظرية	يُعد علم النفس العسكري فرعاً متخصصاً من علم النفس التطبيقي يُعنى بدراسة الخصائص النفسية والسلوكية للأفراد في البيئات العسكرية. وقد تطورت تطبيقاته مع تعقد طبيعة الحروب، إذ لم يعد النجاح العسكري مقصوراً على الكفاءة البدنية، بل أصبح مرهوناً بالاستعدادات الذهنية، والصلابة النفسية، والاستجابة للضغوط. وتشير الأدبيات إلى أن التقييم النفسي ساهم بشكل كبير في تحسين جودة الانتقاء العسكري وتقليل معدلات الفشل خلال الخدمة. وتنبثق أهمية هذا التوجه من قدرته على تحديد السمات النفسية المطلوبة للجندية الفاعلة، مما يدعم قرارات التجنيد والتوزيع والتأهيل داخل المؤسسة العسكرية.

أهداف البحث	1. تحليل دور العلوم النفسية في دعم وتحسين عمليات التجنيد وانتقاء الجنود في المؤسسات العسكرية الحديثة، مع التركيز على الجوانب النفسية بجانب المعايير البدنية والطبية. 2. تقييم فعالية اختبارات الصلابة النفسية كأدوات تنبؤية ومستندة إلى معايير علمية لقياس قدرة المجندين على التحمل النفسي والانفعالي، ومدى تأثيرها على الأداء العسكري والانضباط. 3. تحديد المعايير النفسية الأساسية التي ينبغي اعتمادها في أنظمة التجنيد والانتقاء العسكري، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالبيئات العسكرية العربية. 4. دراسة التحديات التي تواجه تطبيق التقييم النفسي في البيئات العسكرية العربية، بما يشمل النقص في الكوادر والمؤهلات، وغياب التوطين الثقافي، والثقافة العسكرية التقليدية. 5. اقتراح طرق تكييف نماذج اختبارات الصلابة النفسية لتتناسب مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العسكرية العربية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. 6. تقديم مجموعة من التوصيات العلمية والعملية لتطوير سياسات التقييم النفسي والانتقاء العسكري، بما يسهم في رفع كفاءة التجنيد وتحسين الاستقرار الوظيفي داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية.
أدوات الدراسة	تم توظيف تحليل المحتوى (Content Analysis) كأداة رئيسية في هذه الدراسة، حيث جرت مراجعة مجموعة من الدراسات العلمية المحكمة، والكتب المتخصصة، والتقارير العسكرية المنشورة خلال الفترة من 2015 حتى 2025. وركزت عملية التحليل على: - استخراج المفاهيم النفسية المرتبطة بعمليات التجنيد والانتقاء- تحليل النماذج العالمية (مثل النموذج الأمريكي، البريطاني، والألماني في التقييم النفسي العسكري) - مقارنة التطبيق بين السياقات الغربية والعربية- تحديد أدوات التقييم الأكثر شيوعاً (اختبارات الذكاء، الصلابة النفسية، الشخصية...) كما استخدمت الدراسة بعض البيانات الوصفية المستخرجة من الأدبيات الرسمية لجيوش الدول المتقدمة والمؤسسات الأكاديمية ذات العلاقة، لتدعيم النتائج النظرية وتحقيق التكامل المعرفي في الموضوع.
العينة	نظراً لكون هذه الدراسة من النوع النظري التحليلي، فإنها لم تعتمد على عينة ميدانية تقليدية من الأفراد، وإنما استندت إلى عينة تحليلية من الدراسات والوثائق العلمية. وقد شملت عينة الدراسة ما يقارب (50) دراسة وبحثاً علمياً محكماً، بالإضافة إلى تقارير دولية رسمية صادرة عن مؤسسات عسكرية وأكاديميات دفاع، تم اختيارها وفق معايير علمية ترتكز على الجدّة، والاتساق مع أهداف البحث، وارتباطها المباشر بموضوع التقييم النفسي في التجنيد العسكري، وقد تنوعت مصادر العينة بين:- دراسات عربية تناولت واقع استخدام التقييم النفسي في الجيوش العربية- أبحاث أجنبية تطبيقية من الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، ألمانيا وغيرها- تقارير لوحدات التقييم النفسي في القوات المسلحة (مثل تقرير SWED24، 2025)- أدلة نفسية وتقارير ممارسات مهنية صادرة عن مجلات علم النفس العسكري.

المنهجية المستخدمة	اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع الذي يتطلب مراجعة أدبيات علمية، وتحليل نظري معمّق للمفاهيم والنماذج المتعلقة بتوظيف العلوم النفسية في المجالات العسكرية. وقد مكّن هذا المنهج من رصد الظاهرة المدروسة (دور العلوم النفسية في التجنيد العسكري) ووصفها بدقة، بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسات السابقة واستنتاج العلاقات بين مكونات الظاهرة.
النتائج المتوقعة	تُتوقع الدراسة أن تُسفر نتائج التحليل النظري والمقارن عن مجموعة من المؤشرات العلمية التي تؤكد أهمية دمج العلوم النفسية بصورة مؤسسية في عمليات التجنيد والانتقاء العسكري. ومن أبرز النتائج المتوقعة.1. إثبات فعالية أدوات التقييم النفسي (مثل اختبارات الصلابة النفسية) في التنبؤ بجودة أداء المجندين، وقدرتهم على التكيف مع البيئة العسكرية ذات الطابع الضاغط. 2. التأكيد على وجود فجوة واضحة بين النماذج العالمية المتقدمة والممارسات السائدة في بعض السياقات العربية، خاصة من حيث غياب المعايير النفسية المقننة. 3. التوصل إلى أن تطبيق أنظمة تقييم نفسي شاملة يسهم في تقليل معدلات التسرب والانهيار النفسي، ورفع الانضباط العام في المؤسسة العسكرية. 4. تقديم إطار نظري وتوصيات عملية قابلة للتطبيق، لتطوير سياسات انتقاء حديثة تراعي الخصوصية النفسية والثقافية للمجتمعات العربية.
التوصيات الهامة	1. اعتماد اختبارات الصلابة النفسية ضمن منظومة التجنيد العسكري الرسمي كشرط أساسي للقبول. 2. تأسيس وحدات تقييم نفسي عسكري متخصصة تضم مختصين مؤهلين في علم النفس العسكري. 3. تطوير اختبارات نفسية عربية مؤقلمة ثقافياً بدلاً من الاكتفاء بالنماذج المستوردة. 4. دمج التقييم النفسي في مراحل الخدمة المختلفة وليس فقط عند القبول. 5. تدريب القيادات العسكرية على فهم وتفسير المؤشرات النفسية وربطها بالأداء الميداني. 6. إدخال محاكاة بيئية واقعية في اختبارات الانتقاء لتقييم ردود الفعل النفسية تحت الضغط. 7. تشجيع البحوث التطبيقية في علم النفس العسكري وتخصيص تمويل أكاديمي لتطوير برامج التدريب النفسي.

للأسئلة والاستفسارات عن المجلة:

لمزيد من المعلومات والاستفسارات حول المجلة، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي:

scj@gmtc.sec.ps

امسح QR التالي:

أو الاطلاع على النسخة الإلكترونية من هذه المجلة على موقع هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن:

ps.sec.gmtc@info